بيجين +25

هل سقط قناع المساواة بين الجنسين؟

القسم النّسائيّ
في المكتب الإعلاميّ المركزيّ لحزب التّحرير
صدر في رمضان المبارك ١٤٤١هـ - أيار/مايو ٢٠٢٠م

المحتويات

المقدمة	٤
الملخص التنفيذي	٦
هل المساواة بين الجنسين قيمة عالمية؟ ..... الدكتورة نسرين نواز مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير	٩
مؤتمر بيجين جزء لا يتجزأ من صراع الحضارات وليس صراع المرأة مع الرّجل ..... رنا مصطفى عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية لبنان	١١
بمنهاج عمل بيجين والبرنامج العالمي للتنمية المستدامة ستتخلّف كلّ البشريّة عن الرّكب ..... درّة البكّوش عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير / ولاية تونس	١٥
مصادقةٌ فالتزامٌ فتحريرٌ للقوانين الأسريّة **هذا حال الحكومات العربيّة لمتابعة أهداف وجدول أعمال بيجين الدّوليّة** ..... رنا مصطفى عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية لبنان	١٩
تقييم رواية المساواة بين الجنسين ..... الدكتورة نسرين نواز مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير	٢٢
«المرأة والفقر» **المساواة بين الجنسين كوسيلة لإخفاء حقيقة اللامساواة الرأسمالية** ..... زهرة مالك عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية تركيا	٢٩
«التّعليم وتدريب المرأة» **تعليم المرأة فرض في الإسلام وليس حقّا وهميّا يرفعه بيجين** ..... مسلمة الشامي (أم صهيب) عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / الأرض المباركة – فلسطين	٣٤
«المرأة والصحة» **هل فَشَلُ توفير الرعاية الصحية للمرأة نابعٌ عن عدم المساواة بين الجنسين أم عن نظام الدولة؟** ..... آمنة عابد عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية أفغانستان	٣٨
«العنف ضد المرأة» **الحاجة لرؤية جديدة لإنهاء العنف ضد المرأة** ..... ياسمين مالك عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / هولندا	٤٤
«المرأة والنزاع المسلّح» **حلول على الورق... وفشل في الميدان!** ..... براءة مناصرة عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / الأرض المباركة – فلسطين	٤٩
«المرأة والاقتصاد» **تقدم أم اضطهاد من رواية: «تمكين المرأة من خلال التوظيف»؟** ..... فيكا قمارة عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / إندونيسيا	٥٣
النّساء في السّلطة وصنع القرار **في مستنقع بيجين لا تسبح إلّا الأسماك الميّتة!** ..... زينة الصّامت عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية تونس	٥٩

الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة
«بين الموجود والمنشود تضيع الأهداف» ٦٣
..... هاجر اليعقوبي عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية تونس

«حقوق الإنسان للمرأة»
النّظام الرّأسمالي وحقوق المرأة... هل تطرح الشّجرة الخبيثة ثمارا طيّبة؟ ٦٧
..... زينة الصّامت عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية تونس

«المرأة والإعلام»
بين الميزان الشرعي والميثاق الأممي ٧١
..... نسرين بوظافري عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / منطقة الخليج العربي

«المرأة والبيئة»
تأثير الأزمة البيئية على النساء لا يمكن حلها عن طريق معالجة الأعراض بدلاً من معالجة السبب ٧٧
..... فاطمة مصعب عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / ولاية باكستان

الطفلة في اتفاق بيجين
بين التكريم وبيع الوهم ٨٣
..... بيان جمال عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير / الأرض المباركة - فلسطين

الخاتمة ٨٩

المقدمة

(مترجمة)

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين.

يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وهي وثيقة مستفيضة كانت نتيجة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في بيجين، الصين. كان هدفها المعلن هو النهوض بحقوق المرأة وتحسين حياتها على الصعيد العالمي من خلال تطبيق مبدأ "المساواة بين الجنسين" في جميع مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع السياسات والقوانين والبرامج داخل الدول لجميع فئات المجتمع. ورحبوا بحفاوة بهذه الوثيقة باعتبارها أكثر الأجندات رؤيةً لتمكين النساء والفتيات على المستوى الدولي و"إطار السياسة العالمية الأكثر شمولاً ومخطط العمل" لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والفتيات في كل مكان. وعدت الوثيقة أيضا بإحداث ثورة من أجل مكانة المرأة وتغيير حياتها للأفضل من خلال القضاء على التمييز بين الجنسين بجميع أشكاله. وتم اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين من ١٨٩ دولة، بما في ذلك غالبية الحكومات في البلاد الإسلامية، التي وافقت على تنفيذ أحكامها والتزاماتها داخل دولها، وإزالة أي حواجز نظامية أو ثقافية أو دينية أمام المساواة بين الرجل والمرأة داخل مجتمعاتها، في كل من الحياة العامة والخاصة. روجت الوثيقة للأهداف وجداول الأعمال الواردة في الإعلان بشكل كبير داخل الأمم وشكلت الأساس للعديد من الاتفاقيات الدولية اللاحقة والقوانين الوطنية المتعلقة بحقوق المرأة. للاحتفال بهذا الإنجاز المهم الذي حدث في السنة الخامسة والعشرين من مبادرة إعلان ومنهاج عمل بيجين، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً حملة دولية: "جيل المساواة: إعمال حقوق المرأة من أجل مستقبل مساوٍ"، والتي تهدف إلى تحفيز جيل جديد للدعوة إلى المساواة بين الجنسين، وتحقيق ذلك في الاقتصاد والسياسة والحياة الأسرية قبل عام ٢٠٣٠.

على مدى عقود عديدة، أصبح مفهوم "المساواة بين الجنسين" الوارد في إعلان ومنهاج عمل بيجين والاتفاقيات الدولية الأخرى علامة دولية للدول المتحضرة والتقدمية، ومقياساً لمدى معاملة الدول لنسائها. يُنظر إليها على أنها قيمة عالمية يجب أن يتبناها جميع الناس بغض النظر عن معتقداتهم الثقافية أو الدينية، على الرغم من أن هذا المفهوم هو عبارة عن بناء مولود في الغرب يستند إلى مبدأ علماني غربي من صنع الإنسان. في الواقع، أصبح الكثيرون ينظرون إلى المساواة بين الجنسين على أنها وسيلة لا شك فيها لتمكين جميع النساء، وتحسين نوعية حياتهن، والنهوض بتنمية الأمم. البيان: "المساواة بين الجنسين ليست مجرد هدف في حد ذاته ولكن وسيلة لتحقيق جميع الأهداف الأخرى على جدول الأعمال العالمي" فأصبحت الفكرة راسخة في نفسية المجتمع الدولي.

وبالتالي، فإن أي اعتقاد أو ثقافة أو أيديولوجية تتعارض مع المساواة بين الجنسين تتم إدانتها ووصفها بأنها معادية للمرأة، ومتخلفة وقمعية. واعتبر نشطاء النوع الاجتماعي والحكومات العلمانية ووكالات الأمم المتحدة القوانين الاجتماعية والأسر الإسلامية الهدف الرئيسي لهم. وبالتالي، سعت الأنظمة المتعاقبة في البلاد الإسلامية إلى إصلاح هذه الأحكام الإسلامية أو إلغائها في بلادها، تحت ستار مزيف يتمثل في ضمان حقوق المرأة وتحقيق النهضة والتقدم.

وفي الواقع، لم يكن للنشر المكثف وفرض المفهوم الغربي للمساواة بين الجنسين داخل الدول ذات الأغلبية المسلمة وعلى البلاد الإسلامية في جميع أنحاء العالم أي علاقة بتحسين حياة النساء المسلمات. بدلاً من ذلك، كان مجرد وسيلة أخرى تستخدمها الدول الرأسمالية الاستعمارية في نضالها المبدئي ضد الإسلام لمنع ظهوره في البلاد الإسلامية كنظام سياسي: فقط الخلافة على منهاج النبوة هي التي سوف تتحدى هيمنتهم وتهدد مصالحهم في العالم. ٢٥ عاماً مضت على خطة إعلان ومنهاج عمل بيجين المكثفة لتعزيز قضية المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، ولا تزال المشكلات تزداد سوءا يوما بعد يوم في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتواجهها المسلمات في جميع أنحاء العالم، بل والمرأة على الصعيد الدولي.

لم يتم الوفاء بوعود تحقيق التمكين والتحسين في حياتهن. لذا، "هل سقط قناع المساواة بين الجنسين؟"، وإذا كان الأمر كذلك، فهل من الصحيح أن يستمر استخدامه كمعيار للحكم على مزايا أو أوجه القصور في الثقافات والأنظمة الأخرى؟ يسعى

هذا الكتيّب إلى تحدي الروايات السائدة المتعلقة بـ"المساواة بين الجنسين" وادعاءاتها بالنهوض بحقوق المرأة وتحقيق رفاهيتها، إنه يبحث في أسباب فشل سياسات وقوانين المساواة بين الجنسين في تحسين حياة المرأة، وكذلك شرح الأسباب الجذرية المبدئية والنظامية الحقيقية للعديد من المشاكل التي تواجه المرأة اليوم. كما أنه يكشف عن الأجندة الحقيقية لاتفاق إعلان ومنهاج عمل بيجين وغيره من الاتفاقات النسائية الدولية فيما يتعلق بنشر الحركة النسائية والمساواة بين الجنسين في البلاد الإسلامية والجاليات الإسلامية في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك، يهدف الكتيب إلى توضيح كيف أن الإسلام ونظامه السياسي، الخلافة على منهاج النبوة، يوفر مقاربة جديدة ورؤية بديلة مجربة تم اختبارها عبر العصور لتحسين حياة المرأة وحلها بشكل فعلي. فالمبدأ الإسلامي الفريد والشامل للمبادئ والقوانين والأنظمة التفصيلية هو من سيرفع مكانة المرأة داخل المجتمع، ويضمن حقوقها، ويحميها من الأذى، ويرفع مستوى معيشتها وهو من يحقق تقدماً حقيقياً داخل الدولة.

هذا الكتيب عبارة عن مجموعة من المقالات من نساء أعضاء في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير من أنحاء مختلفة من العالم، ونشر كجزء من حملة عالمية نظمها القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير في آذار/مارس ٢٠٢٠ تحت عنوان "بيجين +٢٥: هل سقط قناع المساواة بين الجنسين؟". وتوجت الحملة، التي حظيت بدعم دولي واسع النطاق، بمؤتمر عالمي على الإنترنت تضمن كلمات لأخوات أعضاء في حزب التحرير من تونس وأستراليا وتركيا ولبنان وإندونيسيا والأرض المباركة – فلسطين وبريطانيا. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي جميع الذين ساهموا في الكتيب، والذين نظموا وشاركوا في الحملة والمؤتمر. ندعو الله أن تجزى جهودهم بالعودة السريعة لدولة الخلافة الراشدة والتي ستعمل على بناء مستقبل أكثر إشراقاً لجميع النساء تحت حكمها العادل. آمين. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]

د. نسرين نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير

الملخص التنفيذي

(مترجم)

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، نظمت الأمم المتحدة مؤتمرها العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، الصين. وحضره ٦٠٠٠ مندوب حكومي وأكثر من ٤٠٠٠ ممثل للمنظمات غير الحكومية، ووُصف بأنه أكبر تجمع على الإطلاق لدعاة المساواة بين الجنسين. وكانت نتيجة المؤتمر إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهي وثيقة مستفيضة، أشادت بها الأمم المتحدة بوصفها أكثر الأجندات رؤية لتمكين النساء والفتيات على الصعيد الدولي وأشمل إطار للسياسات العالمية ومخطط للعمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والفتيات في كل مكان.

تم تبني خطة إعلان ومنهاج عمل بيجين من ١٨٩ دولة، بما في ذلك غالبية الحكومات في البلاد الإسلامية، التي وافقت على تنفيذ أحكامها والتزاماتها داخل دولها وتعزيز أجندتها وقيمها العليا بين دولها بهدف تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتعهدوا بالمساواة بين أدوار الجنسين وحقوقهما ومسؤولياتهما في الحياة العامة والخاصة على السواء عن طريق إزالة الحواجز المنهجية أو الثقافية أو الدينية التي تحول دون المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في وحدة الأسرة. واعتُبِر الإعلان على أنه يمثل نقطة تحول مهمة بالنسبة لجدول الأعمال العالمي للمساواة بين الجنسين، ويشكل في الواقع الأساس للعديد من الاتفاقيات الدولية اللاحقة والقوانين الوطنية المتعلقة بحقوق المرأة. ووعد بإحداث ثورة في وضع المرأة وحياتها إلى الأفضل من خلال القضاء على التمييز بين الجنسين بجميع أشكاله.

يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. كما يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن السنة الخامسة التي شهدتها خطة الأمم المتحدة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي تم تحديدها في عام ٢٠١٥، تهدف أيضاً إلى تحقيق أهدافها الرئيسية، وهي النهوض بالمساواة بين الجنسين، والنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من تحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وقد نظمت الحكومات والناشطون في مجال المساواة بين الجنسين أنشطة في جميع أنحاء العالم للاحتفال بالذكرى السنوية الربع قرنية لما أطلق عليه بالنص التاريخي. كما أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملتها الدولية: "جيل المساواة: إعمال حقوق المرأة من أجل مستقبل متساو"، التي تنص على أن هدفها هو حشد جيل جديد للدعوة إلى المساواة بين الجنسين، ووضع برنامج من التدابير الملموسة لتعزيز الإجراءات السريعة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المجال الاقتصادي والسياسي والحياة الأسرية قبل عام ٢٠٣٠.

لقد وضع إعلان ومنهاج عمل بيجين خطة وأهدافا استراتيجية وقائمة بالإجراءات التي يتعين على الحكومات وغيرها اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين حياة المرأة من خلال النهوض بالمساواة بين الجنسين فيما أسمته ١٢ مجالاً من "مجالات الاهتمام الحاسمة": المرأة والفقر، تعليم المرأة وتدريبها ، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاع المسلح، المرأة والاقتصاد، المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الإنسان للمرأة، المرأة والإعلام، والمرأة والبيئة، والطفلة. وكان الهدف هو تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع السياسات والقوانين والبرامج على جميع مستويات المجتمع. ودعت الحكومات والسلطات العامة والأعمال التجارية والمنظمات النسائية والمؤسسات والهيئات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات والهيئات إلى صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج، وتعبئة الموارد، ومعالجة التشريعات لتحقيق أهداف خطة عمل البرنامج، وإذ تشدد على أن التغييرات المنهجية لتحويل الهياكل والمؤسسات والمعايير داخل الدول وفقا للمساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون عميقة ولا رجعة فيها. ونتيجة لذلك، جرى الترويج لجدول أعمال خطة عمل بيجين على نطاق كبير داخل الدول. كما أجرت الحكومات ووكالات الأمم المتحدة استعراضات شاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي على مدى خمس سنوات لتقييم التقدم المحرز وصياغة المزيد من الإجراءات والمبادرات للتغلب على العقبات والتحديات وتحقيق الإسراع الكامل في تنفيذ جميع أحكام خطة عمل بيجين.

على مدى العقود القليلة الماضية، أصبح مفهوم "المساواة بين الجنسين"، المتجسد في إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (سيداو)، أصبح علامة على الصعيد الدولي لتحديد الدول المتحضرة، ومقياساً لكيفية معاملة الأمم جيدا لنسائها. وكثيرا

ما يُحكم على تقدم البلدان من خلال حجم تنفيذها ووجودها داخل المجتمعات. وينظر إليها على أنها قيمة عالمية ينبغي أن يعتنقها جميع الناس بغض النظر عن معتقداتهم الثقافية أو الدينية. هذا على الرغم من حقيقة أن المساواة بين الجنسين هي بناء غربي الفكر، يقوم على العقيدة العلمانية الغربية التي وضعها الإنسان، والتي ظهرت بسبب العديد من المظالم وغياب الحقوق الأساسية التي عانت منها المرأة داخل الدول الأوروبية وغيرها من الدول الغربية في ظل أنظمتهم العلمانية - تاريخ لا يتقاسمه الإسلام ولا الحكم الإسلامي.

بذلك، أصبح الكثيرون ينظرون إلى المساواة بين الجنسين على أنها الوسيلة التي لا جدال فيها لتمكين جميع النساء، وإرساء الاحترام والعدالة والحياة العادلة لهن، وتحسين نوعية حياتهن، وتحقيق إمكاناتهن الكاملة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، أصبح البيان: "المساواة بين الجنسين ليس هدفا في حد ذاته فحسب، بل وسيلة لتحقيق جميع الأهداف الأخرى المدرجة في جدول الأعمال العالمي"، شعارا للعديد من وكالات الأمم المتحدة وأنصار المساواة بين الجنسين، ومتأصل في نفسية المجتمع الدولي.

ومع ذلك، فإن الانتشار العالمي المكثف للمساواة بين الجنسين كمقياس لتمكين المرأة الذي ينبغي أن تحتضنه جميع الدول، بغض النظر عن معتقداتها، لا ينبغي أن ينظر إليه بمعزل عن المشهد السياسي العالمي، بل في سياق الصراع المبدئي الذي يحدث في جميع أنحاء العالم منذ عقود عديدة بين الرأسمالية والإسلام. ومما لا شك فيه أن الدول الاستعمارية الغربية انخرطت لأكثر من قرن في أجندة منسقة وقوية لتعزيز وفرض القيم العلمانية والليبرالية والديمقراطية وغيرها من المثل وأنماط الحياة والنظم الرأسمالية في البلاد الإسلامية وعلى الجاليات المسلمة في جميع أنحاء العالم. وكان الهدف هو الحفاظ على هيمنة الدول الرأسمالية الغربية في العالم من خلال منع انتشار الإسلام وصعوده في البلاد الإسلامية كنظام سياسي، والخلافة على منهاج النبوة، والتي من شأنها أن تشكل التهديد المبدئي لمصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية. وكان نشر الحركات النسوية وقيمها الغربية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلاد الإسلامية، جزءا لا يتجزأ من تحقيق هذه الأجندة. في الواقع، كان هناك منذ فترة طويلة زواج بين الحركة النسائية والاستعمار، مقتبس من كلام ليلى أحمد، الكاتبة المصرية الأمريكية عن الحركات النسوية في البلاد الإسلامية ومؤلفة كتاب "المرأة والجنس في الإسلام"، التي كتبت: "الأنثروبولوجيا (علم الإنسان)، كثيرا ما قيل عنه، إنه خدم الاستعمار، وربما يجب أن يقال أيضا إن الحركات النسوية، أو أفكار الحركة النسوية، كانت بمثابة الخادم الآخر له".

ونتيجة لذلك، كان هناك تسييس لـ"النقاش النسائي" و"قضايا المرأة"، اللذين أصبحت تهيمن عليهما وتحتكرهما المثل والأجندات العلمانية الغربية التي كان من المتوقع من الأمم أن تحتضنها وتعززها تحت ستار زائف من حقوق المرأة، التحديث والتقدم، في حين لا علاقة لها في الواقع بتحسين حياة المرأة المسلمة. تم تجاهل الدراسة الموضوعية للأسباب الحقيقية والحلول السليمة لكثرة المشاكل التي تواجهها المرأة، فضلا عن الأثر الحقيقي لنظم القيم المختلفة على حياة المرأة والحياة الأسرية والمجتمع بدلا من السعي وراء المبدأ الرأسمالي. ومن ثم، فإن أي معتقد أو ثقافة أو فكرة تتعارض مع مفهوم المساواة بين الجنسين أو القيم الليبرالية الغربية قد أدين ووُصف بأنه مناهض للمرأة، ومتخلف وقمعي افتراضياً، دون أن يدرس بصدق سلامة هذه القيم ومصداقيتها والمثل العليا الغربية، ولا ما إذا كان أثر تنفيذ هذه الثقافات البديلة على المرأة ووحدة الأسرة والمجتمع إيجابيا أو إشكاليا. وكانت الأحكام الإسلامية الاجتماعية وأحكام الأسرة، مثل تلك المتعلقة بحقوق وأدوار الرجل والمرأة في الزواج، أو تلك المتعلقة بالطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث، وتعدد الزيجات، هي الأهداف الرئيسية لهذه التهمة من جانب الناشطين في مجال المساواة بين الجنسين. ومن ثم، كانت هناك دعوات قوية من الأمم المتحدة، والنسويات، والحكومات الغربية، والحركات النسوية وغيرها، لإصلاح أو إلغاء هذه الأحكام الإسلامية داخل البلاد الإسلامية. وتستمر هذه المطالب حتى اليوم، مع مزاعم بأن الأحكام الاجتماعية الإسلامية تقلل من قيمة المرأة وتحط من شأنها، وظالمة تجاهها، وتمنعها من أخذ مكانها الكامل في المجتمع، وتشكل عقبات أمام تنمية الأمم. واعتمدت الأنظمة المتعاقبة في البلاد الإسلامية هذه الخطة ونفذتها، مجسدة في إطار اتفاق السلام والمساواة بين الجنسين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الاتفاقات الدولية، لتغيير الأحكام الاجتماعية والأحكام الإسلامية المتعلقة بالأسرة داخل بلادها على أسس علمانية وليبرالية من خلال مسمى المساواة بين الجنسين. وبمساعدة وسائل الإعلام العلمانية والمنظمات النسوية وغيرها من المؤسسات والهيئات العلمانية، عززت هذه الحكومات بشكل كبير التقاسم المتساوي للأدوار والمسؤوليات بين الرجال والنساء في الحياة الأسرية والمجتمع، مدعية أن هذا من شأنه أن يبني مستقبلاً أفضل لنسائهم وبلادهم.

ومع ذلك، وبعد مرور ٢٥ عاما على إعلان ومنهاج عمل بيجين، و٤٠ عاما على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وجدول أعمالها المكثف لتعزيز قضية المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، لم تتجسّد وعود التمكين وتحسين حياة المرأة الواردة في هذه الاتفاقات الدولية لجماهير النساء العاديات في البلاد الإسلامية، ولا في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، تفاقم نطاق العنف والفقر وانعدام الأمن والاستغلال والاتجار الجنسي والظلم والاضطهاد الذي تواجهه المرأة، فضلا عن حالة التعليم والرعاية الصحية داخل بلادها، في العديد من البلدان. إنها حقيقة معترف بها حتى من الأمم المتحدة، كما هو واضح في بيان صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيار/مايو ٢٠١٩ بشأن "هيئة الأمم المتحدة في المؤتمر العالمي لتقدم المرأة لعام ٢٠١٩"، والذي جاء فيه: "على الرغم من إحراز بعض التقدم، كان التغيير الحقيقي

بطيئا، لا يزال التمييز موجوداً، فمساهماتهن أقل من قيمتها، ويستمررن في العمل أكثر، وكسب قليل، ولديهن خيارات أقل، ويواجهن أشكالاً متعددة من العنف في المنزل وفي الأماكن العامة". ولذلك، من الواضح أنه على الرغم من هذه الأجندات العالمية والوطنية المكثفة لتعزيز وتنفيذ المساواة بين الجنسين داخل الدول، لم يحدث أي تغيير حقيقي بالنسبة للمرأة؛ بل إن مشاكلها لا تزال قائمة أو أنها تدهورت أكثر من ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن المحاولات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين قد جلبت للمرأة بلا شك مزيدا من التوتر والبؤس، بما في ذلك الاضطرار إلى أن تكون معيلا لأسرتها، فضلا عن التسبب في توترات في إطار الزواج بسبب المنازعات على المسؤوليات، والتقليل من شأن دور المرأة الفريد كأم، مما يؤدي إلى إهمال حقوق الطفل. وكان لكل ذلك أثر سلبي على سلامة وحدة الأسرة، ورفاه النساء والرجال والأطفال على حد سواء، مع ما يترتب على ذلك من عواقب حتمية على المجتمع.

ومن المؤكد أن السؤال الذي يجب أن يطرح هو "هل سقط قناع المساواة بين الجنسين؟" هل الروايات التي تم الترويج لها - أن المساواة بين الجنسين هي الطريق إلى تمكين المرأة، وإزالة الظلم، وتحسين نوعية حياتها، وتقدم الأمم - تمحص جيدا؟ أم أن المساواة بين الجنسين كانت بمثابة تحويل وإلهاء عن معالجة الأسباب المبدئية والنظامية الجذرية، وفهم الحلول الرئيسية للمشاكل والمظالم التي لا حصر لها التي تواجهها النساء والفتيات اليوم، بالإضافة إلى وضع المزيد من الأعباء والمعضلات عليهن؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل من الصواب أن تستمر "المساواة بين الجنسين" في استخدامها كمقياس للحكم على جدارة أو أوجه قصور الثقافات والنظم الأخرى؟

وبعد مرور خمسة وعشرين عاما على إعلان ومنهاج عمل بيجين، من المؤكد أنه الوقت المناسب أن نقيّم بصدق حقيقة الاعتقاد السائد بأن تحقيق المساواة بين الجنسين هو الدواء الشافي لمشاكل المرأة واضطهادها. والأمر المؤكد هو أننا لا نستطيع ببساطة أن نتبع وصفة الفشل نفسها. ولذلك، يجب أن يكون هناك نهج جديد ورؤية بديلة ذات مصداقية لضمان مستقبل أكثر إشراقا للنساء والفتيات في مجالات السياسة والاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية والحياة الأسرية وفي كل مجال من مجالات المجتمع.

يهدف هذا الكتيب إلى توضيح كيف أن الإسلام ونظامه السياسي؛ الخلافة على منهاج النبوة، يمثل هذه الرؤية البديلة الموثوقة التي تم اختبارها على مر الزمن. تم إطلاق الكتيب كجزء من حملة عالمية نظمها في آذار/مارس ٢٠٢٠ القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير بعنوان "بيجين +٢٥: هل سقط قناع المساواة بين الجنسين؟".

نسعى في هذا الكتيب إلى دراسة الأهداف الاستراتيجية لإعلان ومنهاج عمل بيجين في مختلف "مجالات اهتمامه الحاسمة" وتوضيح كيفية ارتباط إخفاقاته في تحقيق أهدافه بالعيوب المتأصلة في مفهوم المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك نهجها المعيب في تحليل المشاكل وتقديم الحلول من منظور جنساني قصير النظر، بدلا من دراسة أسبابها الحقيقية بموضوعية. ونحن نهدف إلى إظهار أن العديد من المشاكل التي تواجهها المرأة اليوم هي نتيجة مباشرة للمعتقدات والقيم والنظم الرأسمالية والاشتراكية وغيرها من المعتقدات والقيم والنظم التي وضعها الإنسان والتي تنفذ في الدول في جميع أنحاء العالم، وكيف أن المساواة بين الجنسين كانت بمثابة حجاب لتغطية نطاق المسؤولية التي تحملها هذه العوامل المنهجية والمبدئية عن مشاكل المرأة على الصعيد العالمي. كما سيسلط الكتيب الضوء على الطبيعة الخاطئة لروايات المساواة بين الجنسين المتعلقة بتمكين المرأة، فضلا عن فضح جدول الأعمال الغادر لإعلان ومنهاج عمل بيجين لتعديل وإلغاء الأحكام الإسلامية الاجتماعية وأحكام الأسرة داخل البلدان والآليات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف. وأخيراً، سيعرض الكتيب الرؤية الإسلامية الفريدة لتحقيق التمكين الحقيقي للمرأة وتحسين نوعية حياتها بشكل حقيقي، وتفكيك الأكاذيب المتعلقة بإضعاف الإسلام للمرأة واضطهادها. وسوف يوضح كيف أن الأيديولوجية الإسلامية كما طبقها النظام الإسلامي أي الخلافة على منهاج النبوة، تقدم مخططا شاملا من المبادئ التفصيلية والقوانين والنظم بشكل عملي، وترفع من مكانة المرأة داخل المجتمع، بما في ذلك دورها كأم، تمنع وتحل العديد من المشاكل التي تواجهها، وتزيل الظلم، وتوفر لها إمكانية الحصول على تعليم ورعاية صحية عالية الجودة، وتمكنها من أن يكون لها دور عام نشط ومنتج في إطار بيئة آمنة، ويحقق التقدم الحقيقي والتنمية داخل الدولة.

في الواقع، الإسلام هو نظام فريد من نوعه، أرسله الله سبحانه وتعالى هداية ورحمة للعالمين، خالق الكون العليم، الحكيم، الذي يعلم أفضل طريقة لتنظيم المجتمع والحياة الأسرية بطريقة عادلة وتلبية احتياجات جميع البشر - الذكور والإناث على حد سواء. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾.

ندعو الله أن تكون محتويات هذا الكتيب وسيلة لتمييز الحق من الباطل فيما يتعلق بالنهوض بحقوق المرأة، وكذلك توفير رؤية واضحة ومقنعة لكيفية تأمين مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا وأمنا لها ■

الدكتورة نسرين نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

هل المساواة بين الجنسين قيمة عالمية؟

الدكتورة نسرين نواز
مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

«المساواة بين الجنسين هي رؤية مشتركة للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان»
الدكتورة فومزيل ملامبو - نغكوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

يُزعم أن "المساواة بين الجنسين" هي "قيمة عالمية" ينبغي أن تحتضنها جميع الدول بغض النظر عن معتقداتها الدينية. ويجادل الذين يؤيدون هذا التأكيد بأن ذلك يرجع إلى أنه مفهوم محايد لا ينتمي إلى ثقافة معينة أو وجهة نظر أيديولوجية محددة، وبالتالي لا ينبغي أن يتعارض مع النظام العقائدي لأي شعب. ومع ذلك، هذا غير صحيح من وجهات نظر عدة.

من المهم أولا أن نفهم أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد دعوة إلى أن تتمتع المرأة بالحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية نفسها التي يتمتع بها الرجل، أو النظر إلى الجنسين على أنهما يتمتعان بنفس القيمة والفكر. بل هو الاعتقاد بأنه ينبغي أن تكون هناك مساواة في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات الزوجية والأسرية، فضلا عن الحريات الجنسية.

ولدت المساواة بين الجنسين من التجربة التاريخية للظلم والقمع وغياب الحقوق الأساسية للمواطنة التي واجهتها المرأة داخل الدول الغربية في ظل أنظمة علمانية تنظر إليها على أنها أدنى من الرجل فكرياً وروحياً. وعلاوة على ذلك، تتعرض النّساء في هذه المجتمعات للعديد من المظالم في إطار الزواج: فهن يعتبرن ملكا لأزواجهن، ويفقدن السيطرة على مالهن ؛ ومن شبه المستحيل أن يطلبن الطلاق، حتى لو كان الزوج مسيئا أو غير مخلص؛ ولم يكن لهن حق حضانة أطفالهن؛ ويتركن بلا إعالة عند الطلاق أو إذا كنّ أرامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنظيم التقليدي للأدوار داخل وحدة الأسرة في التاريخ الغربي، بوصف الرجل رب الأسرة والمرأة ربة المنزل، كان مستندا إلى فهم خاطئ لطبيعة الجنسين. فالرجال، على سبيل المثال، يُنظر إليهم على أنهم يتمتعون بالقدرة على التحليل والعمل والقوة الفكرية والاستقلال في تفكيرهم؛ ومن ثم فقد تم تجهيزهم ليكونوا أرباب الأسر وللعمل في الحياة العامة. وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى المرأة على أنها عاطفية وغير عقلانية وسلبية وتجسد صفات الخضوع والتبعية؛ وكانت تقتصر على المجال الخاص. وحتى ما يسمى بـ"المفكرين المستنيرين" للعلمانية الغربية، مثل فولتير وروسو وديدرو ومونتسكيو، وجدوا أنه من المستحيل إدراك أن يكون للمرأة نفس قيمة وفكر الرجل. ووصفوا النساء بأنهن غير قادرات بطبيعتهن على تطوير عملية التفكير الكاملة وصوروهن على أنهن مخلوقات من العاطفة وبالتالي غير مناسبات للمجال العام. وإلى جانب هذه الآراء المتدنية للمرأة، فإن دور ربة المنزل وتربية الأطفال لا يُقيّم داخل هذه المجتمعات. بل يُنظر إليها على أنها مهام مرهقة ووضيعة، على النقيض من الدور الذكوري التقليدي لمعيل الأسرة الذي يُنظر إليه على أنه واجب مشرف. ومن هنا نشأت الدعوة إلى المساواة بين الجنسين في الزواج والحياة الأسرية والمجتمع داخل هذه الدول العلمانية الغربية للارتقاء بوضع المرأة وتحسين حقوقها وإنهاء هذه المظالم العديدة.

ومع ذلك، فإن هذه تجربة تاريخية لا يشاركها الإسلام، لأنه منذ نشأته أقرّ أن الرجال والنساء لديهم نفس القيمة والفكر والطبيعة البشرية. فيقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾. وقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾، وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ، مَا أَكْرَمَهُنَّ إِلَّا كَرِيمٌ وَمَا أَهَانَهُنَّ إِلَّا لَئِيمٌ».

وعلاوة على ذلك، فإن نصوص الإسلام تكرس للمرأة الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية نفسها التي للرجل. كما تم تشجيع المرأة على أن يكون لها دور نشط في الحياة العامة في ظل الحكم الإسلامي، بما في ذلك في المجال السياسي، مثل التعبير عن آرائها السياسية وانتخاب الحاكم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإسلام لم يعتبر المرأة ملكاً للزوج قط، بل يؤكد أنها صاحبته وكيان قانوني له بمحض إرادته. كما ألزمت الزوج بمعاملة زوجه معاملة جيدة، فضلاً عن منح المرأة الحق في طلب الطلاق، وحقوق الحضانة على أطفالها، والحصول على الميراث، والحق في إجراء العقود الخاصة بها، والتماس الانتصاف القضائي بشكل مستقل،

وفي أن تكون مالكة ثروتها وممتلكاتها الخاصة - جميعها تم تأمينها للنساء في ظل ١٤٠٠ سنة من الحكم الإسلامي - كما يتضح من دفاتر القانون والسجلات القضائية لدولة الخلافة. فعلى سبيل المثال، تؤكد السجلات القضائية للخلافة العثمانية أنه في ظل حكمها الإسلامي، لا يمكن لأحد، بما في ذلك الأزواج، بيع أو استئجار أو استخدام ممتلكات المرأة، أو إنفاق ثروتها دون موافقتها، وإذا فعلوا ذلك، يمكنها أن تبادر إلى رفع دعاوى ضدهم في المحكمة.

وإلى جانب كل ذلك، أعطى الإسلام قيمة وأهمية عظيمة لدور ربة البيت والزوج والأم، ورفع مكانتها في المجتمع، ناهيك عن الأجر الكبير في الآخرة لأداء هذه الواجبات بشكل جيد. قال النبي ﷺ: «مِهْنَةُ إِحْدَاكُنَّ فِي بَيْتِهَا تُدْرِكُ عَمَلَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ».

وبالتالي، لا حاجة في الإسلام إلى وجود أي حركات نسوية تدعو إلى المساواة بين الجنسين، أو حقوق المرأة.

وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم المساواة بين الجنسين الذي يدعو إلى أن تحدد المرأة حقوقها وأدوارها في الحياة يتناقض تناقضا جوهريا مع العقيدة الإسلامية. وذلك لأن الرجال والنساء في الإسلام لا يحددون حقوقهم وأدوارهم وواجباتهم على أساس المساواة أو رغباتهم ومصالحهم الخاصة ولكن بحسب شرع الله وحده. يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِن أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً﴾.

وبالإضافة إلى ذلك، ينص الإسلام على بعض الاختلافات الواضحة في الأدوار والواجبات والحقوق بين الرجل والمرأة في الحياة الأسرية والمجتمع، مثل الميراث، والطلاق، وتعدد الأزواج، والمهر، ومسؤوليات الزوجين بما في ذلك واجب الرجل أن يكون الوصي على أسرته معيلها، وأن تكون المرأة ربة بيت وراعية أولية لأطفالها. فمثلا يقول الله سبحانه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾. ويقول الرسول الكريم ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ...»

ويعتبر الإسلام المرأة أنها ربة بيت وراعية أطفالها ولا يسلبها حقها في البحث عن عمل إذا رغبت في ذلك، ما دامت تقوم بواجباتها المنزلية والأسرية. وعلاوة على ذلك، فإن وصف الإسلام للرجل بأنه رب الأسرة لا يقوم على تفوق الذكور وسيطرتهم، بل على مفهوم الوصاية والمسؤولية الثقيلة في رعاية زوجه وأسرته وحمايتها وإعالتها. إن تمايز

الأدوار والواجبات والحقوق بين الرجل والمرأة في الزواج والحياة الأسرية في الإسلام لا تقوم على التسلسل الهرمي بين الجنسين، بل على ما هو مطلوب لتنظيم وحدة الأسرة بفعالية بحيث يتم تلبية احتياجات جميع أفراد الأسرة على نحو فعال، ويتحقق الانسجام في الحياة الأسرية. كما أن الإسلام لا يحدد دوراً فوق الآخر، بل ينظر إلى جميع الواجبات المقررة على أنها مكملة لبعضها البعض وضرورية لنجاح عمل وحدة الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسؤوليات المحددة للرجل لا ترتبط بنجاح ومركز أكبر من المسؤوليات المحددة للمرأة؛ بل يتم قياس النجاح والمكانة في هذه الدنيا وفي الآخرة وفقا للجهد المبذول في أداء تلك الواجبات التي أمر بها الله سبحانه وتعالى. يقول الله عز وجل: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾.

ومن ثم فإن المرأة المسلمة لا تقيّم نجاحها بقياس نفسها ضد الرجل وحقوقه ومسؤولياته، بل بناء على حكم خالقها سبحانه وتعالى وفقاً لوفائها والتزامها بالواجبات التي حددها لها. يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾.

وأخيراً، يرفض الإسلام مفهوم "التحرر الجنسي": إن فكرة أن الأفراد - ذكورا وإناثا - ينبغي أن يكون لهم الحق في متابعة أي علاقة جنسية يرغبون فيها، وكذلك حق المرأة في إجراء عمليات الإجهاض بإرادتها، هي مفهوم راسخ الجذور في الثقافة الليبرالية العلمانية. إن نظرة الإسلام الصارمة وأحكامه فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة معروفة جيداً، بما في ذلك وصفه لباساً محدداً للنساء يغطي الجسم كله باستثناء الوجه واليدين وحظر تبرج المرأة في حضور الرجال غير المحارم (الرجال الذين لا يجوز لهم الزواج منها)؛ حظر وجود رجل وامرأة غير محرمين معاً (الخلوة)؛ حظر اجتماع الجنسين إلا لسبب تحدده أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التعليم والعلاج الطبي والتجارة؛ وحظر أي علاقة جنسية تتم خارج إطار الزواج. كل هذه الأحكام تهدف إلى حماية والحفاظ على عفة الفرد التي بدورها تحمي سلامة وحدة الأسرة ورفاه وحقوق الرجال والنساء والأطفال على حد سواء - وكلها ذات أهمية حيوية في الإسلام. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ * وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾.

كما يفرض الإسلام عقوبات صارمة على الزنا، وينظر إلى إجهاض حياة ذات روح باعتباره جريمة بشعة في نظر الله تعالى، ما لم يتم ذلك لإنقاذ حياة الأم. يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إِمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾.

ومن ثم، فإن المساواة بين الجنسين ليست قيمة عالمية؛ بل هي قيمة علمانية غربية وهي ضد الثقافة الإسلامية والتاريخ. ولذلك لا ينبغي فرضها على البلاد الإسلامية في ظل فرضية خاطئة مفادها أنها مفهوم محايد ثقافيا يقوم على رؤية مشتركة للحياة، لأنه إهانة للحقيقة الواقعة ■

مؤتمر بيجين
جزء لا يتجزأ من صراع الحضارات
وليس صراع المرأة مع الرّجل

رنا مصطفى
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
ولاية لبنان

صاغ الغرب عبر مواثيق ومعاهدات دوليّة متعدّدة، منظومة قِيَمِها اللاإنسانيّة والمصادمة لمنظومة القيم الإسلاميّة، بهدف عولمتها وفرضها بشكلٍ خاص على العالم الإسلامي تحت ستار منظّمة الأمم المتّحدة والمؤسّسات التّابعة لها. اتفاقيّات ومؤتمرات تهدف من خلالها ضرب مفاهيم الإسلام والأحكام الشّرعيّة المتعلّقة بالنّظام الاجتماعي بشكل خاص وذلك لإحلال الفوضى الخلّاقة في الأسرة المسلمة «نواة المجتمع» والّتي أصبحت محاصرة بتلك المواثيق والمعاهدات من جميع الجهات والاتجاهات، وبكلّ أساليب الخداع بل والتّدليس في خلط المفاهيم ومضامين المصطلحات.

وها هو مؤتمر بيجين+٢٥ في اجتماعه السّادس لمناقشة بنود إعلان بيجين، والّذي أصبح الوثيقة الرّئيسيّة والمرجعيّة الدّوليّة للسياسات العالميّة في ما يخصّ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يتصدّر هذه الحرب الشّعواء، ويعمل على متابعة تنفيذ ما أوصى به الغرب الكافر في مؤتمراته السّابقة، ابتداءً من عام ١٩٧٥ في مؤتمر مكسيكو سيتي للمرأة الّذي اعتُمدت فيه أوّل خطّةٍ عالميّةٍ متعلّقة بوضع المرأة، مروراً بمؤتمر سيداو ١٩٧٩ الّذي خرج باتّفاقيّة تتضمّن ثلاثين مادة تحمل كلّها هجوماً على الدّين الإسلامي، ثمّ مؤتمر كوبنهاجن للمرأة عام ١٩٨٠م، ومؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥م، ومؤتمر السّكان والتّنمية الّذي عُقد في القاهرة عام ١٩٩٤م والّذي دعا في تقريره إلى إمكانية الحصول على خدمات الصّحة الجنسيّة والتّناسليّة بما فيها تحديد النّسل، انتهاءً بمؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ تحت عنوان المساواة والتّنمية والسّلم، حيث ثبت لكلّ عاقل وصاحب بصيرة أنّها جميعها تسعى لإفساد المرأة والأسرة المسلمة ونشر الفساد والرّذيلة والانحلال الأخلاقي بين النّاس تحت ستار تحقيق المساواة بين الجنسين.

وعلى غرار الكثير من المؤتمرات والمواثيق الدّوليّة تتضمن وثيقة ومنهاج عمل بيجين بنوداً تهدف برمجة العقول والأفكار والمفاهيم لخلخلة أسس المجتمع وضرب ثوابته، فنادوا بالمساواة بين الجنسين، وصوّبوا أسهمهم الحاقدة نحو المرأة وأوهموها بمصطلحات وشعارات تعزّز هذه المساواة وتخلّصها حسب زعمهم من السّطوة الذّكوريّة لتنتفي الخصوصيّة الّتي تحفظ مقوّمات النظام الاجتماعي في كافة البلاد الإسلامية.

ففي التّفاصيل تحدّثت الوثيقة عن النّوع والشّذوذ الجنسي والدّين والعديد من الأفكار أبرزها:

* فرض فكرة حقّ الإنسان في تغيير هويته الجنسيّة من الذّكورة إلى الأنوثة أو العكس وما يتبع ذلك من اعترافٍ رسمي بالشّاذين من الجنسين والمخنّثين وإدراج حقّهم في الشذوذ ضمن حقوق الإنسان، ومنها حقّهم في الزّواج والاعتراف بكيانهم الشّاذ باعتباره أُسرة والحصول على أطفال بالتّبني أو بتأجير الأرحام.

* حقّ المرأة والفتاة بالتّمتع بحياة جنسيّة آمنة مع من تشاء، وفي أيّ سنٍّ كان، وليس من الضروري حصول هذا التّمتع داخل إطار الزّواج الشّرعيّ أو المتعارف عليه، مع تقديم النّصيحة لهنّ حتّى يكون هذا التّمتع مأمون العواقب (الفصل الرّابع من بند ٩١ حتى ١٠٥).

* حضُّ الحكومات على الاهتمام بتلبية الحاجات التثقيفيّة والخدميّة للمراهقين والمراهقات ليتمكّنوا من معالجة الجانب الجنسي في حياتهم معالجة إيجابيّة ومسؤولة (بند ٢٦٧) إذ تُلزم الدول الموقّعة بضرورة رعاية المراهقين النّاشطين جنسيّاً، وتعليم الجنس للأطفال والمراهقين من خلال وسائل الإعلام والتّعليم وتدريبهم على تفادي حدوث الحمل أو الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيّاً وعلى رأسها الإيدز.

* إعطاء الحقّ للمراهقات الحوامل بمواصلة تعليمهنّ من دون إدانةٍ أو استنكارٍ لطريقة حصول الحمل عن طريق الزّنا (بند ٨٠ز، ٨٣ق) ومن حقّ المرأة الّتي حملت سفاحاً الاختيار ما بين الإجهاض أو إبقاء الحمل على أن تلتزم الرّعاية الاجتماعيّة برعايتها ورعاية مولودها.

* تجريم الزّواج المبكّر لأنّه يعيق المرأة في مختلف مجالات حياتها (بنود ٣٩، ٧١، ٩٣، ١٠٧أ، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٨،

٢٧٤هـ، ٢٧٥ب، ٢٧٧د) وما يتبع ذلك من ضرورة رفع سنِّ الزَّواج لدى الشّبان والفتيات.

* عدم اعتراف هذه الوثيقة بالزّواج وتعتبره جناية على المرأة لأنّه يحدّ من حريتها وعطاءاتها في المجتمع، فهي لم تستخدم كلمة الزّوج واستعاضت عنها بكلمة الشّريك أو الثّنائي والّتي تؤكّد الاعتراف بأيّة علاقة ثنائيّة (رجل مع رجل أو امرأة مع امرأة) أو الّتي تحصل خارج الزّواج الشّرعي أو المتعارف عليه (ينصّ البند ٢٩: «توجد أشكالاً مختلفة للأسر في الأنظمة الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة»).

* تعترف الوثيقة بالأسر المثليّة وتدعو إليها، فحينما ترد كلمة الوالدين في الوثيقة يرد إلى جانبها «أو كلّ من تقع عليه مسؤوليّة الأطفال مسؤوليّة قانونيّة» (بند ١٠٧هـ، ٢٥٩، ٢٦٧).

- أمّا في تعرّض الوثيقة للدين فإنّها تعدّه من العوائق في وجه المرأة (بند ٤٦، ٨٠أ، ٨٠و، ٩٥). ينص البند ٢٣٢أ: [إعطاء الأولوية لتعزيز وحماية تمتع المرأة والرجل بالكامل وعلى قدم المساواة بكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية من دون أي نوع من التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين] وهذا يعني أيضاً إقرار مبدأ تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل في البيت وفي مواقع العمل وفي المجتمعات الوطنية والدولية.

إنّ ما تمَّ التخطيط له لضرب بنية مجتمعاتنا ليس له سقف محدّد تنتهي عنده المطالبات المشبوهة، ومن مسيرة إفساد وعلمنة الحياة الاجتماعيّة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين، ما يحدث مؤخّراً في بعض الدول القائمة في البلاد الإسلامية كتونس وفلسطين والسّودان ومنطقة الخليج العربي وغيرها من الدّول المصادقة على بنود هكذا اتفاقيّات مشبوهة وخاصّة اتفاقيّة سيداو الّتي تصدّرت اهتمام الوزارات الّتي تُعنى بشؤون المرأة كما في السّودان مثلاً، حيث قالت وزيرة العمل والتّنمية الاجتماعية لينا الشيخ إنّ السّودان سيوقّع على كافة الاتفاقيّات الّتي تضمن حقوق النّساء في كافة المجالات، وإنّ وجودها في الوزارة فرصة لدعم كلّ الحركات النّسويّة ومطالبها، كما أكّدت أنّ إيقاف القوانين والتّشريعات المقيّدة للحرّيات أحد أبرز أولويّات الحكومة الانتقاليّة (سودان تريبون الخرطوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩م). وقد جاءت هذه الخطوة تماشياً مع البند السابع من منهاج عمل بيجين الذي يدعم اتفاقية سيداو واستراتيجيات مؤتمر نيروبي التطلعيّة للنهوض بالمرأة، فضلاً عن القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، لتحديد مجموعة أساسية من الأعمال ذات الأولوية التي ينبغي الاضطلاع بها خلال السنوات الخمس القادمة.

ليبدأ بذلك إجراء رفع التّحفّظات والترويج لجداول الأعمال المختلفة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» والعمل على قبولها رغم تصادمها مع قوانين الأحوال الشخصية والثقافات المجتمعية في البلاد الإسلامية، وتنفيذ بنودها وذلك وفق (البند ٩) من إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يؤكّد على أنّه وبغض النظر عن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية، على الدول أن تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- ففي تونس مثلاً في ٢٠١٨/١١/٢٣م، تمّ إقرار قانون يساوي فيه ميراث المرأة بالرّجل، وفيه تحدٍّ صارخ لآيات الله، فالمرأة اليوم في تونس وفق هذا القانون باتت ترث أقلّ من حصّتها الّتي فرضها الله لها! نعم، فهؤلاء السّذّج لا يعلمون أنّ في الفقه الإسلامي أربعا وثلاثين حالة من أحوال الميراث ترث فيها المرأة بنسب مختلفة، ففي نحو إحدى عشرة حالة ترث المرأة مثل الرّجل. وفي أربع عشرة حالة أخرى ترث المرأة فيها أكثر من الرّجل. وفي خمس حالات تَحجُب المرأة فيها الرّجل وتأخذ الإرث كاملاً. وفي أربع حالات فقط يكون فيها للذكر مثل حظّ الأنثيين...

ورغم تصادمها أيضاً مع أغلبية النّاس من أهل العفّة والفضيلة والطّهارة والذين يمقتون الرّذيلة والفاحشة ودُعاتها وأدواتها وكلّ من أعان عليها، كما في فلسطين، حيث ندَّد جَمعٌ غفيرٌ من حرائر فلسطين (يفوق ٣ آلاف) في ديوان آل الحرباوي باتّفاقيّة سيداو ونادينَ بإسقاطها ورفضها بكلّ مفرداتها. وفي تونس أيضاً حيث قامت الحرائر بالعديد من الوقفات المنددّة للهجمة الشّرسة على المرأة والأسرة المسلمة جراء تطبيق هذه المواثيق والمعاهدات الأمميّة.

إنّ التّركيز الكبير على إفساد الأسرة المسلمة حسب المفهوم الغربي العلماني، والسّعي لتحرّر المرأة المسلمة ونيل حقوقها المزعومة وفق هذه المنظومة اللاإنسانيّة، آخذٌ في التّسارع في معظم بلاد المسلمين بتسهيلٍ ودعمٍ من الحكومات العميلة وإطلاقها العنان لمنظّمات حقوقيّة ونسويّة ببرامجها ونشاطاتها المشبوهة، بالإضافة إلى إعلامٍ مُوجَّه يوطّد التّشريعات والقوانين الّتي تبارز الله بالعداوة وتناقض الإسلام العظيم تحت حججٍ ومبرّراتٍ واهيةٍ يكذّبها الواقع ويدحضها كتاب الله المقدّس. ومن هذه القوانين والمبرّرات الدّاعمة لها:

- الترويج لبرامج تنظيم النَّسل بُغية تقليل حجم الأسرة وعدد أفرادها، تحت شعار صحّة المرأة الإنجابيّة وسلامتها.

- محاربة تعدّد الزوجات بُغية منعه تحت شعار أنّه ظلمٌ يقع على المرأة وأنّه إجحافٌ بحقّها.

- محاربة مفهوم القوامة تحت شعار تحقيق المرأة لذاتها واستقلاليّة شخصيّتها، ومنع سيطرة وتحكّم الرّجل بها.

- تجريم الزّواج المبكّر بدافع معالجة مشكلة ارتفاع نسب الطّلاق، وبدافع اقتصادي أيضاً - حيث يؤدّي الزّواج المبكّر إلى عدم إنتاجيّة المرأة المسلمة - فوفق الحكومة الإندونيسيّة فإنّ الزّواج المبكّر قد يعطّل الخطط الحكوميّة للتنمية

المستدامة ويعرقل النّمو الاقتصادي. (كومباس، تموز/يوليو ٢٠١٦).

- الهجوم على بعض أحكام النّظام الاجتماعي لإلغاء بعض القوانين بحجّة الحدّ من جرائم الشَّرف والوقوف أمام تعنيف المرأة.

إنّ التّذرّع بهذه التّبريرات والحجج الواهية هو عملٌ مقصود يُستهدف منه تشويه الأحكام الشّرعيّة وإظهارها أنّها تهضم حقوق المرأة، كما أنّ هذه الشّعارات الفضفاضة والمخادعة وغيرها من الأكاذيب المضلّلة هي للتدليس على الناس ولتخفي عنهم حقيقة أنّ تعديل قوانين الأحوال الشّخصيّة إنّما جاء بما يتناسب مع رغبات الأمم المتّحدة وبما يتوافق مع بنود ومنهاج عمل مؤتمر بيجين.

هذا عدا عن أنَّ هذه المبرّرات والشّعارات تصطدم بالواقع:

- فنسب الطّلاق مثلاً إلى ازدياد في مختلف مناطق العالم العربي وخاصّة في مصر والأردن ودول الخليج العربي حيث احتلّت المراتب الأولى، إذ زادت في الأردن إلى أن بلغت ٨٥٪، وأغلب نسب الطّلاق في الفئة العمريّة بين (٢٠- ٤٠) عاماً، وفي الجزائر فإن ٨٠٪ من حالات الطّلاق تحدث في أول شهور الزّواج، بسبب عقليّة الزّوجَين الخاطئة عن الزّواج وتكوين الأسرة. أمّا في تونس فعدد حالات الطّلاق في اليوم الواحد يبلغ ٤١ حالة، حيث إنّ المحاكم التونسيّة أصدرت ما يقارب ١٤٩٨٢ حكماً بالطّلاق خلال سنة ٢٠١٥. فما نراه من حالات الطّلاق الكثيرة ليس مرجعها الزّواج المبكّر، بل لأسبابٍ عديدةٍ منها التّربية الخاطئة للفتاة بالإضافة إلى ظروف الحياة الّتي فرضتها الرّأسماليّة، وأدّت إلى ضنكِ العيش وإلى ضعف القدرات على تلبية متطلّبات الحياة من مسكنٍ وملبسٍ ونفقات.

- وأمّا نسب جرائم الشّرف وحالات تعنيف المرأة فهي إلى ارتفاع أيضاً، ففي تركيا مثلاً وعلى الرّغم من قانون حماية الأسرة ومنع العنف ضدّ المرأة والذي تمَّ إقراره عام ٢٠١٢ وعلى الرّغم من مصادقة تركيا على اتفاقيّة إسطنبول لمجلس أوروبا لعام ٢٠١١ بشأن منع العنف العائلي، إلّا أنّ تعرُّض النّساء للعنف والقتل قد ازداد سنة بعد سنة. وقد ذكرت صحيفة حريات ديلي نيوز في أيار/مايو ٢٠١٩، أنّ المحاكم التّركية منحت ٨٥٦,٠٢٠ أمراً لحماية ضحايا العنف العائلي خلال الـ٢٧ شهراً الماضية. إنّ انتشار ظاهرة العنف ضدّ المرأة ليس مرجعها أحكام الله، بل هي أجواء العداء الّتي أوجدتها الجمعيّات النّسويّة بين الرجل والمرأة، كما تعتبر بنود المواثيق الدّوليّة أنّ الحياة بينهما كأنّها صراع وعلاقة ظلم واضطهاد، وهي التي تعمل على رفع هذا الظلم!

- وأمّا فيما يتعلّق بإلغاء ولاية الأب على أبنائه فسنترك لكم ما دوّنه الكاتب الغربي ديفيد بوبينو في كتابه «الحياة دون أب»: (إنّ غياب الأب داخل الأسرة هو دافعٌ رئيسي وراء العديد من القضايا الخطيرة والسّلوك غير الأخلاقي وممارسة الجنس قبل سنّ النّضج وولادات المراهقات خارج إطار الزّواج والاكتئاب واستعمال المخدّرات) هذا ما يريدونه لأسرِنا في العالم الإسلامي، وهو نفسه ما يحذّرون مجتمعاتهم منه!!

إنّ هذا غيضٌ من فيض من أمثلة على التّناقض الحاصل بين كيفيّة فرض المواثيق والمعاهدات الخبيثة وبين الحدّ من حجم المشاكل الّتي تعاني منها المرأة، إذ أثبتت أنّه لا علاقة لها بحياة المرأة العاديّة. والسّبب في ذلك يرجع إلى أنّهم يعتقدون بأنّ نوعيّة حياة المرأة يمكن تحسينها عن طريق الدّعوة إلى المساواة بين الجنسين، وهو اعتقادٌ قاصرٌ وعاجزٌ وخاطئ، ويغفل الأسباب الحقيقيّة الكامنة وراء مشاكل النّساء، بأنّها نتائج لتبنّي وتطبيق الأنظمة والأفكار والمبادئ الوضعيّة لهذه الحضارة الرّأسماليّة الفاسدة.

ليست التّغييرات في أحكام الشّريعة الإسلاميّة المتعلقة بالنّظام الاجتماعي - والّتي ضمنت العيش الكريم للأسرة والمجتمع وكرّمت المرأة وصانتها ممّا يمتهنها قرابة ١٣ قرناً من الزمن - من سيغيّر حال المرأة ويجد الحلول لها ويرفع الظّلم عنها، بل الذي سيحقّق ذلك هو القضاء على القيم الليبراليّة الدّيمقراطيّة والنّظام العلماني الّذي فشل في تحقيق أيّ شيء سوى البؤس للملايين من النّساء في العالم. فالخطر الحقيقي ليس موجوداً على الإطلاق في الأحكام الشّرعيّة الإسلاميّة ولكنّه موجود فقط في النّظام الرّأسمالي اللّيبرالي المنافق والإجرامي الذي يسمح باستغلال النّساء من أجل الرّبح والتّرويج والاحتفاء بالحرّيّات الجنسيّة الّتي سبّبت وباء الاغتصاب والجرائم الجنسيّة الأخرى من تحرّش وزنا.

إنّ النّظام الاجتماعي في الإسلام قائمٌ على أنّه لا تفاضل ولا مساواة بين الرّجل والمرأة ولكلّ منهما أحكامه الإلهية، فهناك أحكام خاصّة بالرّجل وأحكام خاصّة بالمرأة نظراً لاختلاف خلقهم البيولوجي، وهذه الأحكام صادرة عن خالق الزّوجين الذّكر والأنثى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، فمن أين أتى مفهوم المساواة بين هذين الجنسين وكيف لنا أن نقبله؟!

كرّم الإسلام المرأة وجعلها في درجة عالية، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهاً وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾ [النساء: ١٩] وقال النبي ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْراً» [البخاري ومسلم] وقال ﷺ: «لاَ تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ» [ابن ماجه] وقال ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَاناً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» [الترمذي]

كما جعل للرجل ولاية على المرأة طوال حياتها سواء أكانت بنتاً أو زوجاً أو أختاً أو أمّاً، بحيث لا تحتاج يوماً لأن تخرج للشارع لأجل لقمة العيش لأنّ الرّجال قوّامون عليهنّ، وهنا الرّجال عامّة تشمل الأب والأخ والزّوج، فالقوامة هنا ليست تسلّطاً أو دكتاتوريّة بل قوامة نفقة ورعاية واهتمام، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللّهُ﴾ [النساء: ٣٤]، وجعل النّفقة واجبة على الرّجل فقط ولم يوجبها على المرأة.

لا يمكن تحقيق الأهداف السّامية من هذه الأحكام الشّرعية وغيرها إلّا من خلال دولة مبنيّة على العقيدة الإسلاميّة، تطبّق بشكلٍ شامل جميع أحكام الشّريعة الإسلامية، هذه الدّولة هي دولة الخلافة على منهاج النّبوّة، والّتي ستقوم بتنظيم المجتمع بناءً على النّظرة الصّحيحة للعلاقة بين الرّجل والمرأة الّتي تحقّق التّعاون بين الجنسين مع حماية وحدة الأسرة، وذلك وفق دستورٍ منبثق من أحكام الله لأنّ الله وحده هو العليم الحكيم الذي يعرف أفضل طريقة لتنظيم شؤون الرّجال والنّساء وحقوقهم وواجباتهم بطريقة تحقّق السّعادة والنّجاح لوحدة الأسرة وجميع أفرادها. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]

* الخلافة ستطبّق نظاما قضائيا فعّالا للتعامل مع الجرائم بسرعة بحيث تكون المرأة قادرة على التماس العدالة على وجه السّرعة وبسهولة عن أيّ انتهاكات لشرفها أو حقوقها. ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٢٤].

* ستتخذ الخلافة خطوات مكثّفة لحفظ كرامة نسائها، بما في ذلك حشد جيوشها ضدّ القوات الأجنبيّة الّتي تتنكّر أو حتّى تهدّد بتضييع شرفها، لأنّ حفظ شرف المرأة له مكانة عظيمة في الإسلام.

* تستخدم الخلافة أنظمتها السّياسيّة والتّعليميّة والإعلاميّة وكذلك جميع السُّبل الأخرى المتاحة لها لتعزيز نظرة الاحترام للمرأة.

- «**الأصل في المرأة أنّها أمٌّ وربَّة بيت، وهي عِرضٌ يجب أن يُصان**» (المادة ١١٢، مشروع دستور حزب التّحرير لدولة الخلافة).

- «**يُمنع كلّ من الرّجل والمرأة من مباشرة أيّ عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع**» (المادة ١١٩، مشروع دستور حزب التّحرير في دولة الخلافة).

- «**الأصل أن ينفصل الرّجال عن النّساء ولا يجتمعون إلا لحاجة يقرّها الشّرع، ويقرّ الاجتماع من أجلها كالحجّ والبيع**» (المادة ١١٣، مشروع دستور حزب التّحرير في دولة الخلافة).

- «**تمنع الخلوة بغير محرم، ويمنع التّبرّج وكشف العورة أمام الأجانب**» (المادة ١١٨، مشروع دستور حزب التّحرير في دولة الخلافة).

- «**الحياة الزّوجية حياة اطمئنان، وعشرة الزّوجين عشرة صحبة. وقوامة الزّوج على الزّوجة قوامة رعاية لا قوامة حكم...**» (المادة ١٢٠، مشروع دستور حزب التّحرير في دولة الخلافة).

وهنا جاء دورنا، لنسعى لتطبيق أحكام الإسلام في حياتنا ومجتمعنا، ونتقيّد بكافة الأحكام الشّرعيّة. وما علينا أولاً إلّا أن نغرس نواة الإيمان في النّفوس حتّى تؤتي ثمارها على أطيب ما يكون التزاماً وتقوى. كما علينا أن نخلع أفكار الكفر وأدرانه من نفوسنا وعقولنا ونبعد عنا بهرجه وبريقه، وأن نبذل الوسع في إفشال مخطّطات المستعمرين بتشويه الإسلام وردّ كيدهم إلى نحورهم، ونحن بإذن الله قادرون على ذلك إذا صدقنا العزم وأخلصنا النيّة، فنحن أمّة التّضحية والفداء، نؤمن بأنّ الله سبحانه وتعالى اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنّة. واعلموا أنّ الغلبة والنّصر في نهاية المطاف للحضارة الإسلاميّة ذات المفاهيم الشّرعيّة الإلهيّة الصّحيحة الّتي سبّبت وستسبّب السّعادة والطّمأنينة لكلّ من يتبعها. وهذا كلّه يقتضي منّا عوداً على بدء، فإنّه لا يصلح آخر هذه الأمّة إلّا بما صلح به أولّها.

فأمّتنا هُم حملة الحضارة والهداية والنّور، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦] ■

بمنهاج عمل بيجين والبرنامج العالمي للتنمية المستدامة ستتخلّف كلّ البشريّة عن الرّكب

درّة البكّوش
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية تونس

أقرّت الأمم المتّحدة جدول أعمال التنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ تحت عنوان «تحويل عالمنا» وقد تبنّته ١٩٣ دولة، ليخلف أهداف الألفيّة الإنمائيّة الثمانية (٢٠٠٠-٢٠١٥) التي تمحورت أساسا حول محاربة الفقر والجوع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتأمين الصحة والتعليم الابتدائي الشامل والبيئة والشراكات العالمية، وركّزت على البلدان النّامية فقط. في حين انطبقت أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على كلّ بلدان العالم المتقدّمة منها والنّامية، وتتكوّن من ١٧ هدفا (القضاء على الفقر والجوع وضمان الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه النّظيفة والطاقة المتجدّدة والعمل اللائق ونموّ الاقتصاد والصناعة والابتكار والحدّ من أوجه عدم المساواة وبناء مجتمعات مستدامة وترشيد الاستهلاك والعمل من أجل المناخ والحياة المائيّة والبرّية والسّلام وتعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف)، وتتمحور حول ٥ مجالات رئيسية وهي: **الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة** و١٦٩ غاية تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي **النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة**. وقد تمّ رصد حوالي ٢٣٠ مؤشّرا لقياس مدى تقدّم إنجاز هذا البرنامج العالمي للتنمية المستدامة وأهدافه وغاياته.

٢٠٣٠: عدد انتشاره له حكاية

بالرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أنّ أجندة ٢٠٣٠ قُدّمت على أنّها نقلة نوعيّة ومشروع تغييري وخريطة طريق عالميّة يتمّ اعتمادها من قبل كلّ الدّول وكلّ الأطراف الفاعلة. فأصبح عام ٢٠٣٠ سنة مرجعيّة لأيّ مخطّطات تنموية كالمخطّط التنموي الخماسي في تونس، أو استراتيجيّات وطنيّة كاستراتيجيّة التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ -، ورؤية الإمارات الاقتصاديّة والبيئيّة والصّناعيّة ٢٠٣٠، أو برامج أو مشاريع كمدينة شباب ٢٠٣٠ بالبحرين، أو سياسات أو تشريعات في مختلف البلدان، يُسقَط هذا العدد بين أسطر التّقارير لتصوّر رؤى لمختلف القطاعات كالصحّة والخدمات والفلاحة والصّيد البحري والصّناعة والتّجارة وغير ذلك في أفق سنة ٢٠٣٠، في الوقت الذي تعجز فيه دول، في ظلّ الفساد المستشري، حتى عن تقديم نظرة استشرافية قريبة المدى في هذه المجالات. بل حتّى إن أغلب الذين يُطلب منهم إعداد هذه التّقارير لا يدرك أنّ اختيار سقف سنة ٢٠٣٠ له مغزى وأنّ الهبات والمساعدات التي تأتي من الدّول المانحة في إطار مشاريع تنمويّة أو دعم الميزانيّة (budget support) مشروطة، وأنّ تقديم الدّعم الفنّي لتطوير آليّات النّهوض بالمرأة والدّورات التّكوينيّة حول النّوع الاجتماعي وإدراجها في إعداد الموازنات العامّة مدروس.

المساواة بين الجنسين في الأجندة الدّوليّة لبيجين والتنمية المستدامة

من أكثر ما تم تداوله في تعريف التنمية المستدامة ما نُشر في تقرير بروندتلاند (Bruntland report) بعنوان «مستقبلنا المشترك» الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧: «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبّي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها». وهذا تقريبا ما يصوّر في أذهاننا عند التعرّض لهذا المصطلح ولكنّه ضمنيّا موثوق الصّلة بالمساواة بالجنسين. وبالرّغم من أنّ قضيّة المرأة ومعركة المساواة بين الجنسين تجلّت بوضوح في الاثني عشر مجالا لمنهاج عمل بيجين، كما هو مبيّن في بقيّة المقالات في هذا الكتّيب، إلا أننا نجدها مضلّلة في خطّة التنمية المستدامة وإن خُصّص لها في الغرض هدف قائم بذاته وهو الهدف الخامس المعنيّ بـ«**تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات**» وهدف عام وهو الهدف العاشر حول الحدّ من أوجه عدم المساواة. إذ لا يتبادر إلى الذّهن للوهلة الأولى أن تحقيق البرنامج العالمي للتنمية المستدامة مرتكز في جوهره على تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، ولكن المتمعّن يتبيّن أنّ فلسفة هذه الخطّة تقوم على نفس ما تتبنّاه وثيقة بيجين وهو تمتع المرأة بحقوق الرّجل ذاتها في اتّجاه استغلال كلّ طاقاتها الكامنة لتفعيل مشاركتها في كلّ المجالات.

ولهذا نرى أن الأمم المتّحدة وهيئاتها قد حرصت على إدماج مقاربة «النّوع الاجتماعي» في كلّ الأهداف التنمويّة، إذ ترى أن المرأة عنصر يتقاطع بشكل مباشر أو غير مباشر مع أغلب هذه الأهداف وتتشابك معها لتتربّع بذلك على اهتمامات وسياسات كافّة القطاعات. ولا يمكن بالتالي تحقيق تنمية مستدامة ما لم تُعالج مشاكل تكافؤ فرص المرأة مع الرّجل في شتّى المجالات. فالهدف الخامس حول تحقيق المساواة بين الجنسين في أجندة ٢٠٣٠ ليس هدفا منفصلا فحسب بل يعتبر شرطا إنمائيا حاسما وشاملا لكلّ القطاعات.

وفي هذا السّياق، يظلّ نجاح خطّة عمل بيجين وجدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ رهينا بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

«لن تكون التنمية مستدامة إلا إذا كانت **على قدم المساواة لكل من النساء والرجال**، ولن تصبح **حقوق المرأة حقيقة واقعة** إلا إذا كانت جزءا من الجهود الأعم لحماية الكوكب وضمانا أن يستطيع جميع البشر العيش بكرامة واحترام» (من تقرير المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠).

وبهذا بات نجاح خطّة التنمية المستدامة في أيّ بلد متوقّفاً على مدى التقدّم المحرز في تقليص وسدّ الفجوات التي تعتري المساواة بين الجنسين في تلك المنطقة. ومن هنا كانت الضغوطات التي تمارس على الحكومات لتنفيذ الهدف الخامس تحت غطاء بقيّة الأهداف التنمويّة واتخاذ التدابير اللازمة لمواءمة القوانين المحلية وخطط التنمية مع هذا الهدف ووضع آليّات للمساءلة ورصد ومتابعة التنفيذ مع تشريك فعّال لمنظّمات المجتمع المدني وتعزيز آليّات الحوار مع الهيئات الدّوليّة. ومن السبّاقين، منظمة المرأة العربيّة التي، بعد مدّة لم تتجاوز شهرين ونيف من إقرار الأمم المتّحدة لخطّة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، سارعت بالتعاون مع كل من جامعة الدول العربية، والمكتب الإقليمي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ((UN Women، إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بعنوان «**المرأة العربية في الأجندة التنموية ٢٠١٥-٢٠٣٠**» بالقاهرة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى غرّة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، انتهى بصياغة وثيقة مثلت إطارا مرشداً للدول فيما يتعلق بوضع المرأة العربية في إطار كل هدف من الأهداف الـ١٧، بما يساعد الآليات الوطنية والجهات الحكومية في عملية تضمين بُعد النوع الاجتماعي لدى إعداد التقارير الدورية (الوطنية/الإقليمية) على مدى السنوات الـ١٥ التي تلي سنة ٢٠١٥ بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف التنموية الجديدة. (من تقرير نظرة تحليليّة لوقائع مؤتمر المرأة العربيّة في الأجندة التنمويّة).

الهدف المشترك: ضرب النّظام الاجتماعي الإسلامي

تغيّر الأمم المتّحدة خططها التي تقوم على الأساس نفسه: دمج شامل لمبادئ المساواة بين الجنسين تحت مسمّيات برامج شتّى. وقد نصّت الفقرة ١١ من الوثيقة الختاميّة لاعتماد «خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥: تحويل عالمنا»، على أنّ أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة تتّخذ من الصّكوك الدّوليّة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونتائج جميع المؤتمرات الرئيسيّة ومؤتمرات القمّة التي عقدتها الأمم المتّحدة ومنها برنامج عمل المؤتمر الدّولي للسّكان والتنمية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) ومنهاج عمل بيجين (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) أساسا متينا لجدول أعمالها. هذا ما يؤكّده التمازج والترابط الجليّ بين منهاج عمل بيجين وبرنامج التنمية المستدامة الذي تتقاطع فيه مقاصد الهدف التنموي الخامس مع محاور خطّة بيجين الاثني عشر. فما تمت التوصية به في المؤتمر الدّولي الثالث للسكّان ومنهاج عمل بيجين تمّ نسخه والتّأكيد عليه: فعلى سبيل الذكر في الفقرة ٢٦ من إعلان خطّة التنمية ٢٠٣٠ وفي مقاصد الهدف التنموي الثالث المتعلق بالصحة تم التنصيص على تعميم خدمات الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية (أي لكلّ الفئات العمريّة، منها توفير موانع الحمل للمراهقين)، والإنجابية بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة (منها تحديد النّسل وإباحة الإجهاض)، والإعلام والتثقيف (كالتربية الجنسيّة)، وإدماج ذلك في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بغية تمرير ما لم يُقبل منه أو تمّ التحفّظ عليه سابقا عبر هذا البرنامج الدّولي للتنمية المستدامة، وهذا ما يحدث حاليّا في تونس – مثلا؛ فقد عملت وزارة التربية على تضمين مادة التربية الجنسية في المنهاج التربوي ابتداء من سنوات التّحضيري. كما أن مواصلة تركيز هذا البرنامج مثل سابقيه على أن السبب في اختلال موازين القوى وتفاقم المشاكل ناتج عن ضعف إرادة تمكين المرأة والتمييز الذي تتعرّض له خاصّة في ما يتعلّق بالحيازة والملكية والإرث والقوالب النمطية التقليدية التي تتحكم في أدوارها داخل وخارج المنزل والموروثات الثّقافية المعرقلة لمشاركتها في كلّ المجالات، يضرب في مقتل أحكام النّظام الاجتماعي في الإسلام ويرسّخ أكثر من التّرويج لعلاقة التصادم والتّصارع بين المرأة والرّجل.

وما مواءمة السّعوديّة لمتطلّبات أجندة التنمية عبر رؤية ابن سلمان لـ٢٠٣٠ وما أشاعته إنجازاته وبرامجه من انحلال ودعوة للفاحشة والفجور في بلاد الحرمين إلا خير دليل على فساد هذا البرنامج الأممي.

وحرصا منها على متابعة تنفيذ أجنداتها، تقوم لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة بإجراء مراجعة وتقييم في آذار/مارس الجاري لسنة ٢٠٢٠ للوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقيّة سيداو وتحديد أبرز التحديات التي تمت مواجهتها بما يسهم في تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بناء على الاستعراضات الوطنية والإقليمية التي تم إعدادها بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وهذا يؤيّد أنّ خطّة ٢٠٣٠ هي تأكيد وتتمّة لبقيّة برامج الأمم المتّحدة التي تقوّض الكيان الأسري وتدمّر المجتمع ولكنّها أشدّ خبثا من حيث

إنّهم استبعدوا المصطلحات المستفزّة وقدّموا في الواجهة المصلحة البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة ليتقبّلها الجميع. كما زعموا أن هذه الخطّة (في الفقرة ٥ من الوثيقة الختاميّة) محلّ قبول كلّ البلدان وتسري على الجميع، أي تزيل كلّ الاختلافات الثّقافيّة والدّينيّة ولا تعترف بها، وأنّها متكاملة غير قابلة للتجزئة، أي لا مجال للمصادقة الجزئيّة أو التحفّظ على أيّ هدف بل تؤخذ كلاّ لا يتجزّأ. إذا فإنّ هذه الخطّة أُوجدت على الساحة الدولية لتُفرض محلّيا وحملت مصطلحا شقّ طريقه وسط العديد من المصطلحات المعاصرة كالعولمة والحداثة وغيرها من المعاجم التي أصبحت لغة تخاطب في العالم تُقصي من لا يعترف بها.

هل «لن يتخلّف أحد عن الرّكب...»؟

لم تتحقق أغلب الأهداف الإنمائيّة للألفيّة وإزاء هذا الفشل تمّ مسبقا منذ سنة ٢٠١٢ التّحضير لأهداف وغايات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ حتى يكون هناك بديل للأمم المتّحدة تحفظ به ماء وجهها بحلول سنة ٢٠١٥.

ومن بين أسباب الإخفاق التي ذكرت: عدم التفات أهداف الإنمائيّة إلى السياق المحلّي وتركيزها على الكمّية وإغفال المقاربة القائمة على حقوق الإنسان. ولكن لن نركّز هنا على نقد خطّة ٢٠٣٠ من حيث تعقيد قياس مؤشرات التنمية، ولا ضعف آليات المتابعة والمراقبة المعنيّة بالقياس، ولا عدم توفّر البيانات اللازمة وهشاشة المنظومة الإحصائيّة في أغلب الدّول النّامية، ولا مصداقيّة هذه المؤشرات التي تعطي الثّقل لأجندة التنمية والتي وُضعت في أشهر قليلة في حين تمت مناقشة الأهداف والغايات لمدّة ٣ سنوات ونصف، ولكن من زاوية المبدأ التّوجيهي لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والقائم على وعد عدم نسيان أحد «لن يتخلّف أحد عن الرّكب...» (No One left Behind...) والذي على أساسه يتم تركيز الجهود على دمج وتعميم منظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في جميع الأهداف والغايات.

ومن المهمّ أن نسأل هنا هل يُنظر لمسألة المساواة وتمكين المرأة في برنامج التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكذا بيجين من زاوية حقوقٍ يجب ضمانها باعتبارها إنساناً له الحق في عيش كريم وله حاجيات على الدّولة سدادها، أم من باب واجب إلزاميّ يحتّم عليها المشاركة لدفع عجلة التنمية والمشاركة في دورانها للمساهمة في استدامتها؟ هذا ما أجابنا عنه تقرير لخطة عمل مجموعة البنك الدولي (السنوات الماليّة ٢٠٠٧-٢٠١٠) صدر في عام ٢٠٠٦ تحت عنوان معبّر «**المساواة بين الجنسين بوصفها اقتصادا يتسم بالحنكة والبراعة**»، واقتضت هذه الخطّة تكثيف مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في القطاعات على مدى أربع سنوات تحت مظلّة الشّراكة ومساعدات المانحين، وهذا خلاصته أنّ تمكين المرأة لا يعدو مُعامل ضرب (coefficient) لتقوية الاقتصاد على حسابها دون أثر تحسّن تلمسه في وضعها المعيشي. وفي السياق نفسه نشرت مجلة ذي إيكونوميست البريطانية (the economist) في العام نفسه تقريرا حول المرأة في القوى العاملة يبدأ بـ«فلننس الصين والهند، بل وحتى تكنولوجيا الإنترنت الحديثة: لأن النساء هن القوة المحركة الدافعة للنمو الاقتصادي».

يجب الوعي على أن خطّة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ليس الهدف منها النهوض بالمرأة وتمكينها إذ لا تنتزع المكاسب بالمال والمناصب ولا تحقيق توزيع أفضل للموارد ولا تحقيق العدالة وعدم إقصاء أحد، ولا الموازنة بين التنمية وحقوق الإنسان، ولا تغيير طبيعة العلاقة بين الدّول المتقدّمة والنامية بحثّ هذه الأخيرة على المضيّ قدما نحو بيئة اقتصاديّة متكافئة وتكون شريكا للدّول المتقدّمة، لأنّ كلّ هذا يناقض النّظام الرّأسمالي ومبادئه الذي تندثر فيه شعارات المرحلة التنموية «الشاملة والتشاركية» و«التي لا تستثني أحدا» و«المساواة للجميع» إذا تضاربت مع مصالح الدّول العظمى. وقد ذكرت منظمة «Equal Measures ٢٠٣٠» في تقريرها لسنة ٢٠١٩ حول مؤشر المساواة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة «ليس ثمة دولة تقوم بالعمل الطموح اللازم لمعالجة المشكلات المستعصية حتى أفضل الدول في التقرير»، «حتى الدول صاحبة أعلى الدرجات تحتاج إلى القيام بالكثير، خاصة في ما يتعلق بالقضايا المعقدة مثل التغير المناخي، والخدمات العامة، والتمثيل المتساوي في المناصب القوية، والفجوات في الأجور بين الجنسين، والعنف القائم على الجندر».

كم ما زلنا ننتظر من ذكرى لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وكم من سنوات أخرى ونحن على أمل أن يتحوّل عالمنا للأفضل؟

لم تنصف أجندة بيجين المرأة ولن تنصفها أجندة التنمية ٢٠٣٠ التي تقوم على الأساس نفسه، فلن يتحقّق النّظام العادل بتحقيق المساواة بين الجنسين ولا العمل على سدّ الفجوات في ذلك، وإن تحقّقت شكليّا في بعض المسائل في بعض البلدان فلن تؤسس لنظام عادل كما تمّ بيانه في بقية المقالات لأنها لا تعالج الأسباب الحقيقيّة للفقر والجوع والتهميش وغياب الرعاية الصحية والتعليم الجيّد والعمل اللائق والنّفاذ للموارد المائيّة والأراضي والخدمات... إنّ معاناة البشرية في ظلّ هذا النّظام الوضعيّ الذي تمدّ المنظّمات الأممية في أنفاسه ببرامجها التي تقدّمها في شكل أقراص تخدير منتظمة مرّةً تمييز إيجابيّ ومرةً مساواة (equality) ومرّةً إنصاف (equity) ومرّةً تغيّرات مناخيّة... تجعل الأمّة مستقبلا سلبيّا وفي موضع حقل التّجارب، التي مع فشل كل هذه العناوين تنتظر حلولا عالميّة جاهزة لا تنطبق على واقعها ولا تعالجه. وأبلغ ما يجسّم عمل هذه الهيئات الدّوليّة ما قاله القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني «إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لو غُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر في استيلاء النّقص على جملة البشر». كما أنّه لا يمكن لمنظومة الأمم المتّحدة ممثّلة النّظام الرّأسمالي أن تحصّن نفسها من نوازع البشر من أنانيّة وحبّ الذات وأمراض النّفعيّة والمصلحة

إضافة إلى قصورها زمانيّا ومكانيّا في الإحاطة بكلّ الأبعاد. فالعقل البشريّ عاجز ولا يستطيع تنظيم حياته وراء الحيّز الزّماني الواقعيّ الذي يعيش فيه في ظلّ سرعة المتغيّرات ولا الإحاطة بكلّ البيئات، فإن صلح نظامهم لبيئتهم فهذا لا يعني تناسبه مع البيئات الأخرى. ولهذا فإن مخرجات الرّأسماليّة - ومنها هذه الأهداف التنمويّة - التي تخالف الفطرة والتي تقوم على المادّيات، لا يمكن أن تخلق سوى التصادم لأنّها تطبّق قسريّا، ولن تنهض بالبشريّة بل ستعمّق انحدارها وتهميشها لأنّها تسلب الإنسان حقوقه المادّية والمعنويّة وتبيح كلّ طريق يؤدّي إلى المال وتعبث بموارد البشر ومقدّراتهم. إذاً لا بدّ من ميزان ثابت يفيء إليه النّاس لا يتأثّر بالهوى الإنساني ولا يحدّه القصور والجهل البشريّ؟

لا خلاص للبشريّة إلاّ بتطبيق نظام الإسلام

يقول سيّد قطب في ظلال القرآن: «وإقامة ذلك الميزان الثابت تقتضي علما غير محدود، علم ما كان وما هو كائن وما سيكون. علمه كله لا مقيدا بقيود الزمان التي تفصل الوجود الواحد إلى ماض وحاضر ومستقبل، وإلى مستيقن ومظنون ومجهول، وإلى حاضر مشهود ومغيب مخبوء... ولا مقيدا بقيود المكان التي تفصل الوجود الواحد إلى قريب وبعيد ومنظور ومحجوب ومحسوس وغير محسوس، في حاجة إلى إله يعلم ما خلق ويعلم من خلق ويعلم ما يصلح وما يصلح حال الجميع».

لذلك لم يترك الإسلام للعقل البشريّ أمور تنظيم حياته وفق ما يريده وحسب فرضيّاتٍ تقوم على هواه. بل شرّع للإنسان ما يصلح به أحواله ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] فوضع هذا الكتاب الذي أنزله الله بالحقّ ليحكم بين النّاس قاعدة للبشريّة، ولهذا كان دين الرّحمة للبشر جميعا لا لجنس دون آخر ولا لبقعة من الأرض دون أخرى. فالشريعة الإسلاميّة شاملة لكافّة جوانب الحياة ولا تتغيّر بسبب زمان أو مكان، وتنظّم حياة الإنسان في كلّ وقت وأينما كان وتضمن له كيفية حسن إشباع حاجاته وغرائزه. وذلك أنّ ميزان الإسلام ميزان ثابت، وبهذا أحاطت الشريعة الإسلاميّة بكلّ أفعال الإنسان وعالجت مشاكله مهما تعدّدت أفعاله ومهما تطورتِ الوسائلُ وتجدّدت الوقائع. ناهيك أنّ الإسلام متفرّد من حيث إنّ كلّ نظمه تتوافق مع الفطرة فلا تصادمها ولا تستأصلها بل تراعيها وفق ضوابط شرعيّة بما يحقق السعادة الإنسانيّة. كما أنّ من خاصّياته جمعه بين جزاء الدّنيا والآخرة وهذا ما يجعل تقوى الله هي الرقيب في نفوس العباد ويصبح حلال الله وحرامه مقياسا لأعمالهم فتغيب النّفعيّة ولا تكون المادّة غاية تدفعهم وتقودهم. فالإسلام إذن هو المنهج الصحيح لسعادة الإنسان وراحته وطمأنينته، وهو الدين الوحيد القادر على صهر كلّ الشعوب، ولكنّ تطبيقه وحمل دعوته لا يمكن إلا بكيان تنفيذي متمثّلٍ في دولة تحكم الناس بعدل الإسلام، تنفّذ أحكامه في الدّاخل وتحمله إلى الخارج فتخلص البشريّة من سجن الرّأسماليّة إلى رحابة الإسلام ونوره ■

مصادقةٌ فالتزامٌ فتحريرٌ للقوانين الأسريّة هذا حال الحكومات العربيّة لمتابعة أهداف وجدول أعمال بيجين الدّوليّة

رنا مصطفى
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية لبنان

من البديهيّ أن يستخدم الغرب في حربه على أحكام الإسلام، منظّماته ومؤسّساته الاستعماريّة كأداة لعولمة حضارته الباطلة الّتي لم تجلب لأهلها سوى الشّقاء والدّمار المجتمعي والتّفكّك والانهيار، فلا أُسر، ولا عائلات، ولا أنساب، وغيرها الكثير من الآثار السّلبيّة لهذه الحضارة على أصحابها، والّتي لا مجال هنا لذكرها والوقوف عليها. والأكثر بداهة أيضاً هو استخدامه لعملائه الخانعين من حكّام المسلمين أداة لفرض أجنداته المشبوهة المتعلّقة بالحياة الاجتماعيّة وذلك بهدف خلخلة أركان المجتمع في بلاد المسلمين، وتفتيت الرّوابط الأسريّة والعائليّة، وانفلات المرأة من أيّ قيد من دِين أو عُرف، وكلُّ ذلك من أجل شيوع الفاحشة والرّذيلة والانحراف للجنسين، كما هي الحال في مجتمعاتهم الغربيّة، فينهدم المجتمع في بلاد المسلمين وهذا ما يريدونه.

وما نشهده اليوم من إقرار بعض الحكومات في البلاد الإسلامية لقوانين تهدف تدمير بنية النّظام الاجتماعي لدى المسلمين فيما يتعلّق بعلاقة الرّجل بالمرأة وما ينبثق عنها وما يترتّب عليها، ومن تحرّكات للأمم المتّحدة عبر مؤسّساتها المتعدّدة لزيادة هيمنة الغرب بفرض مفاهيمه ووجهة نظره ونمط عيشه على العالم أجمع، بالإضافة إلى النّشاطات المتلاحقة للجمعيّات النّسويّة غير الحكوميّة ورفعها لشعارات مضلّلة وجريئة لامست جميع أركان الأسرة لهدم القيم والتّقاليد الاجتماعيّة الإسلاميّة، كلُّ هذا يدخل في سياق تنفيذ ما جاء في توصيات مؤتمر ومنهاج عمل بيجين وغيره من المؤتمرات الدّوليّة الدّاعمة له من أجل النّهوض بالمرأة، وأيضاً يدخل في سياق التزام الدّول بما وقّعت عليه، لتبدأ معها الإغراءات بِمَنح المعونات والقروض لكلّ من التزم بتنفيذ هذه المقرّرات الدّوليّة، أو العقوبات لكلّ الدّول غير الملتزمة، وذلك وفق ما ذكرته الدكتورة أميمة كامل (الأستاذة المساعدة للصّحة العامة بكلّية طب جامعة القاهرة) «والدّولة الّتي لا تناسبها بعض البنود لأنّها تتعارض مع هويّتها وقيمها وأخلاقها لا يمكنها التّحفّظ عليها؛ لأنّ في مواثيق الأمم المتّحدة بنوداً تنصُّ على أنّه يجب إسقاط هذه التّحفّظات مع الوقت وإلّا تتعرّض هذه الدّول للحرمان من المعونات»، وهذا يعني أنّ الدّول الموقّعة يجب أن تخضع بعد عام أو عامين أو خمسة أو أكثر، وأنّه لا يمكنها أن تأخذ ما يناسبها - إن وُجِد فيها شيءٌ يناسبها - وتترك ما لا يناسبها لأنّها رهنت البلاد والعباد لقروض صندوق النّقد الدّولي والبنك الدّولي.

هذا وقد تكثّفت جهود الأمم المتّحدة في السّنوات الأخيرة في جميع أنحاء البلاد الإسلامية بفرض الإملاءات المتلاحقة لعقد مؤتمرات السكان، ونشر ثقافة ما يُسمى بالتّحرّر النّسويّ عبر الجمعيّات الكثيرة الّتي تُعنى بشؤون الأسرة وحقوق المرأة وما شاكل ذلك من هرطقات الغرب. أمّا ما نشهده وخاصّة في الأشهر القليلة الماضية في بعض البلاد الإسلاميّة من إقراراتٍ لقوانين اجتماعيّة وتنفيذٍ لمقرّراتٍ دوليّة وتفعيلٍ لجمعيّاتٍ نسويّة، فهي ثمرة هذه الجهود والمحاولات في تبنّي مزيد من التّشريعات واستصدار القوانين الّتي تتمرّد على أحكام الشّريعة الإسلاميّة لإيجاد تحوُّلات جذريّة في طريق تحقيق المساواة المزعومة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وإمعاناً في سير الدول العربيّة في ركب العلمانيّة (اللادينيّة) والبُعد عن أحكام الإسلام، إذ نذكر هنا مقتضباً عن الإجراءات التّشريعيّة الأخيرة الّتي أقرّتها هذه الدول العميلة انصياعاً لأوامر الغرب ومرضاةً له:

ففي فلسطين أقرّ محمود عباس رئيس السّلطة الفلسطينيّة، قانوناً حدّد فيه سنّ الزّواج للجنسين بثمانية عشر عاماً، وذلك بعد سلسلةٍ من النّقاشات والطّلبات من مجلس الوزراء وما يُسمّى بالجمعيّات النّسويّة الّتي تُعنى بحقوق المرأة كما يزعمون.

إنّ المطالبين بتحديد سنّ الزّواج تحت ستار حرّية المرأة وحقوقها، إنّما يتبعون سُنن الدّول الغربيّة ومؤسّساتها الّتي تهدف إلى التّرويج لتحرير المرأة المسلمة من قيمها وامتهان كرامتها الّتي حفظها الإسلام بدعوى التّحرّر وحقوق المرأة، وتشجيع العلاقات المختلفة بدعوى الحرّيّة وعدم وصاية الوليّ عليها وأنّها حرّة في خياراتها... وهنا نسأل هؤلاء عن

العلاقات غير الشّرعيّة المنتشرة في بلاد الغرب بين مَن يسمّونهم أطفالاً، وعن الولادات غير الشّرعيّة لفتياتٍ بين ١٢ إلى ١٨ سنة، والأمّهات غير المتزوّجات في مثل هذا العمر!! هل هذا الانحلال مقبولٌ ولا يُسبّب ضرراً جسديّاً ونفسيّاً لهنّ، وليس فيه انتهاك لحقوقهنّ كأطفال، أمّا الزّواج الشّرعيّ الّذي يحفظ الحقوق والكرامة هو انتهاك لتلك الحقوق وهدر للصّحّة النّفسيّة والجسديّة لهنّ؟! ونسأل أيضاً دُعاة حقوق الإنسان وحقوق الطّفل والمرأة، وسلطة العار عن الإجراءات السريعة التي اتخذوها عندما سقطت الشهيدة سماح مبارك رحمها الله، وهي التي لم تتجاوز السّادسة عشرة من عمرها ولم تكن تحمل غير كتبها ودفاترها، وأين كانوا أيضاً عندما أصدرت محاكم الاحتلال بحقّ الأسيرة الطّفلة الجريحة نورهان عوّاد (١٦ عاماً) حكما بالسّجن ١٣ عاماً ونصف؟! فتياتٌ في عمر الزّهور، بدلَ أن يكنّ في بيوتهنّ آمنات مطمئنّات فإنّهنّ يقبعن في سجون الاحتلال! وبَدل أن يجلسن على مقاعد الدّراسة ينظرن للمستقبل، فإنّهنّ يتعرّضن للقتل والتّصفية الجسديّة! فبئس الميزان الّذي توزَن به الأمور والأحداث.

إنّ الإسلام جعل البلوغ حدّاً بين التّكليف وعدمه، ولم يحدّده بعمر ١٨ سنة، فبالنّسبة للذّكر يتحدّد بالبلوغ وبالنّسبة للأنثى يتحدّد بالمحيض. والبالغ العاقل مكلّف بالأحكام الشّرعيّة وعليه التّقيّد بها لما يترتّب عليه من ثواب وعقاب، وأمّا النّضج فله علامات وأمارات متّصلة بالعقل أو الجسم، فهناك من تجاوز عمره الثامنة عشرة ولا تراه ناضجاً، ولذلك لم يجعل الإسلام النّضوج شرطاً في صحّة عقد الزّواج. كما أنّه لم يفرض على النّساء الزّواج مبكّراً لكنّه جائزٌ شرعاً، ولقد حثّ الإسلام على الزّواج، فلم يحدّد أو يفرض له سنّاً معيّنةً، فقال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾، وقد جعل الإسلام في الزّواج سكينة ورحمة، وجعل فيه حفظاً للفروج والعورات، وصوناً للمجتمع والفرد. فكيف يُنظر لهذا المفهوم أنّه «من العادات والموروثات البالية»؟!

وأمّا العجب العُجاب فنراه في تونس ولأوّل مرّة في الدّول العربيّة عندما صُوّبت أسهم الفساد نحو الأطفال، ودخلوا ضمن دائرة الإملاءات الّتي تُفرض على الدّول الّتي تتعامل مع الاتّحاد الأوروبي، فبعد مسألة المساواة في الميراث ودعوات التسامح مع المثليّة الجنسيّة، يأتي اليوم إدراج مادة التّربيّة الجنسيّة تحديداً من المرحلة التحضيريّة (٥ سنوات) لتركيز قِيم الغرب في حرّية الممارسة الجنسيّة. فتُقدّم هذه المادة لأطفالنا معلومات عن الأعضاء التّناسليّة وكيفيّة الممارسة الجنسيّة وسُبل الوقاية من الحمل والأمراض المنقولة جنسيّاً والحماية من التّحرش، هذا ويؤكّد وزير التّربية أنّ هدف هذه المادة «تحصين الطّلبة»، في ظلّ الخطر الّذي يهدّد التّلاميذ الّذي قال إنّهم «يجهلون تماماً كلّ ما يتعلّق بالجنس وبأشياءٍ بديهيّة تهمّ حُرمة أجسادهم». وهنا نسأل، هل ستحدّ هذه المادة من انتشار الزّنى والاغتصاب داخل المؤسّسات التّربويّة أم ستزيد الطّين بلّة؟ ألم يسمع هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على أطفالنا أنّ نسبة التلميذات الحوامل من الزّنا في المدارس والجامعات الأمريكية بلغ ٤٨٪؟! ألم يصلهم نبأ العصابة المتورّطة في استغلال الأطفال جنسيّاً وإساءة معاملة ٥٤٦ فتى على الأقل من ستّ مدارس في إحدى الولايات في أفغانستان؟! قد تبدو هذه الأخبار مروّعة، لكن إذا نظرنا بعمقٍ فسنرى أنّ كلّ هذا الفساد هو النتاج الطبيعي لأخلاق الدّيمقراطيّة ولنشر فكرة الليبراليّة والتّطور الحر للرّغبات والاحتياجات في الدّروس المدرسيّة، والانسياق وراء الرّؤية والثّقافة الغربيّة ومحاولة تطبيقها داخل البلاد الإسلاميّة، وهذا طبعاً سيُساهم في تدمير سلوك الأطفال والمراهقين وليس تقويمه.

إنّ الإسلام هو السّبّاق إلى تلك التّربية لكن بطريقةٍ سليمةٍ صحيحة؛ إذ اعتنى بالطّفل منذ الولادة بما سنَّه من سنن الفطرة، كأحكام الطّهارة ونواقض الوضوء، والتّفريق في المضاجع، وآداب الاستئذان، وغضّ البصر، وتنمية العفّة والطّهارة، ومنع الخلوة والاختلاط، وأحكام الزّواج وأسس العلاقة الزّوجية، مع توضيح ذلك كلّه ضمن إطار شرعي ووفق التّربية السّليمة. لقد ركز الإسلام العظيم على حماية الأطفال ونظر لهم على أنّهم زينة الحياة الدنيا، وكفل للطفل حقوقاً كثيرةً متعدّدة، بدايةً من النّسب الثّابت الموثق للطفل وذلك من خلال جعل الزّواج الطّريقة الوحيدة المشروعة للإنجاب، فيضمن حقّه في أن يكون له أبَوان معلومان مُوثّقان، إلى حقّه المشروع باللعب والتّطبيب والتّعليم وغيرها من الأحكام التي تُعزّز الحلول الجذريّة للرعاية الأصيلة التي تهتدي بحقوق الطّفل المثلى، وهذه الحلول لن تتكامل إلّا بمنهج الإسلام السّليم وفق الأحكام الشّرعيّة التي فرضها الله سبحانه وتعالى.

وفي بلاد الحرمين، يستمر حكام آل سعود بالتّخلص من آثار الثّوب المحافظ بثوبٍ منفتحٍ وحضاريٍّ وفق نظرتهم الجديدة المتحرّرة، وتماشياً مع النّظرة العمياء لولي العهد محمّد بن سلمان الذي قدّم الولاء والطّاعة للدول الغربيّة من خلال جملة من «الإصلاحات» قام بها ليُفسد مفاهيم النّاس ويدنّسها وينشر الرّذيلة والفاحشة بغرس مفاهيم الحضارة الغربيّة العفنة بين أهالي الأراضي المقدّسة... فأجرت المملكة السعودية تغييرات مجتمعيّة مهمّة وما أسمته بإصلاحات اقتصاديّة، أبرزها فتح «الديسكو الحلال» وإعادة فتح دور السينما وتنظيم سباق سيارات الفورميولا، والعديد من الحفلات الغنائيّة، ومعارض كانت ممنوعة، ومهرجانات ثقافيّة، واحتفالات مختلطة، وللمرّة الأولى إقامة مباراة استعراضيّة للمصارعة النّسائيّة، حتى وصلنا إلى صدور قرارٍ بالسّماح للمرأة بالسّفر دون موافقة وليّ الأمر، خطوة للحدّ من ولاية الرّجل عليها.

إنّ هذا التّغيير والتّحريف الذي يتبنّى إبعاد الإسلام عن الحياة، هو تنفيذٌ لأجندة خارجيّة للاعتداء على سيادة الأمّة واستقلالها وانتمائها وخصوصيّتها، فالاستجابة له استسلام لا تقلّ خطورته عن الاستسلام للعدوّ في المعركة إن لم يكن أخطر، وتمكينٌ له من التّحكّم في أخصّ الخصوصيّات. فهم يصوغون الإسلام بثوبٍ جديد وحلّة برّاقة مرصّعة بأفكارٍ

عفنة وعقائد وهميّة، ونحن باعتبارنا مسلمين نرفض الإسلام الرّاديكالي الذي يريده أعداء هذا الدّين ونتمسّك بالإسلام الّذي ارتضاه الله لنا. فأحكام الإسلام فرضها الله علينا لنحيا حياةً كريمةً ولنكون أعزّاء أيضاً في ديننا لا نعطي الدّنيّة في ديننا، فالإسلام قد حقّق نهضة الأمّة ووفّر رفاهيتها مع ضمان استقرارها مدّة تزيد عن ١٣ قرناً، ولا زال قادراً على إنهاض الأمّة اليوم لأنّه جاء للإنسان بوصفه إنساناً فقط، ولأنّه من رب العالمين.

إنّ مشاكلنا الحقيقيّة ليست في القوانين بحدّ ذاتها - مع الأخذ في الاعتبار وجوب أن تستند هذه القوانين والأحكام إلى عقيدة الأمّة المستمدّة من الشّريعة، لأنّ هذا وحده ما سيوفّر العدالة كونه لا يخضع لرغبات الإنسان ونزواته - بل المشكلة الأساسيّة والحقيقيّة في أنظمةٍ تلهثُ وراء الغرب، وتنفّذ ما يريده باتّباع القوانين الوضعيّة والمواثيق والاستراتيجيّات الغربيّة، في تبعيّة عمياء أورثتها فشلاً ذريعاً في رعاية شؤون النّساء والأطفال وأهلكت الحرث والنّسل، وزادت بلاد المسلمين انحطاطاً وتخلّفاً، فلسان الحال يُغني عن المقال، فكلّ دولة غارقة في مشاكلها إلى عنقها. وقد ثبت مراراً وتكراراً دور هذه الحكومات العميلة المشبوهة في زرع المفاهيم الخاصّة بالمبدأ الرّأسمالي القائم على الماديّة النّفعيّة البحتة، الّذي لا يُقيم وزناً لعرفٍ أو دينٍ أو خُلُقٍ أو مُثُل، بل الأساس هو فصل الدّين عن الحياة.

ومفاهيم كهذه لا يمكن الاطمئنان لها والثّقة فيها، ولا يصحّ الاحتكام إليها، ووزن الشّريعة بها، فالشّريعة تَزِنُ ولا تُوزَن، وتقيس ولا تُقاس، وحقّها أن تَحكُم ولا تُحكَم، وأن تُراقِب ولا تُراقَب، وتُصَحِّح ولا تُصَحَّح، انطلاقاً من قوله ﷺ: «الإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى عَلَيْهِ».

فلا خلاص، ولا منَاص لنا إلّا بشريعة رب العالمين، بأحكامها التي تعالج قضايا البشريّة في دولة مبدئيّة، على أساس عقيدة الإسلام العظيم، تطبّق شرعه وتجعل اهتمامها الأوّل إخراج المسلمين بل والعالم من عنق الزّجاجة الّذي يضيق كلّ يوم بسبب حضارة الغرب المنافية لفطرة الإنسان السّليمة.

فمن أحق بحماية المرأة والأسرة والمجتمع والسّهر على مصالحهم وسلامتهم؟ منظّمات مأجورة أم حكومات تابعة ظالمة، أم نظام ربّاني عادل؛ نظام لا يمكن تطبيقه إلا من خلال دولة الخلافة الرّاشدة الّتي تحكم بشرع الله وتطبّق أحكامه؟ وأيّهما أحقّ بالالتزام؟ حكمُ الخالق أم حكم المخلوق؟ كلام الله الّذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السّماء، أم كلام الإنسان الجهول المغرور؟! وكيف يستطيع بعقله المحدود أن يضع نظاماً ومنهجاً وتشريعاً للناس؟! إنه حتماً الضّلال والتّخبط... فالله وحده الذي يشرع لعباده لأنّه خالق الإنسان ومُبدع هذا الكون... قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ ■

تقييم رواية المساواة بين الجنسين (مترجم)

الدكتورة نسرين نواز
مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

«المساواة بين الجنسين أكثر من هدف في حد ذاته. إنه شرط مسبق لمواجهة التحدي المتمثل في الحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة وبناء حكم ناجح».
كوفي عنان - الأمين العام السابق للأمم المتحدة (١٩٩٧-٢٠٠٦)

"المساواة بين الجنسين" هي الأساس الرئيسي لإعلان ومنهاج عمل بيجين وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٩ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وغيرها من معاهدات المرأة الدولية. تم تضمينه في دستور وقوانين البلدان في جميع أنحاء العالم، ويشكل أيضاً أحد أهداف جدول الأعمال الرئيسية لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - العام الذي تعهدت به الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.

أصبحت الدعوة إلى المساواة بين الجنسين مرادفة للدعوة إلى "تمكين المرأة" و"تحرير المرأة" والعدالة للمرأة وتأمين حقوقها السياسية والاقتصادية والتعليمية والقضائية داخل البلاد. وقد أصبح ينظر إليها على أنها الدواء الشافي لمشاكل المرأة، وأن غيابها سبب للظلم والقمع والمعاناة. يُنظر إليها كواحدة من صفات مجتمع متحضر وتقدمي ومقياس لمدى معاملة الدول لنسائها. يجادل أولئك الذين يناصرون ذلك بأنه الطريق إلى تحقيق الاحترام والأمن والسعادة والتمكين، ومكانة أعلى وحياة عادلة للمرأة، فضلاً عن تأمين زيجات ووحدات أسرية أقوى وأطفال أكثر سعادة وتقدم للمجتمعات: سياسياً واقتصادياً واجتماعيا من أجل تحسين مستويات معيشة النساء والرجال على حد سواء. شكّلت النسوية والمساواة بين الجنسين وجهة نظر المرأة الناجحة: بأنها الشخص المستقل مالياً، ولها مهنة ناجحة وتتقاسم واجبات الرجال وأدوارهم في الحياة الأسرية والمجتمع، بدلاً من المرأة التي تجعل مهنتها الرئيسية محصورة في تحمل مسؤوليات منزلها وطفلها. ومن غير المفاجئ إذن أن يُعتبر من يعارضون المثل الأعلى للمساواة بين الجنسين ككارهين للنساء، ومتخلفين، يعارضون حقوق المرأة ويدعمون ظلمها.

"إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار والوصول إلى السلطة، أمران أساسيان لتحقيق المساواة والتنمية والسلام.

"إن المساواة في الحقوق، والفرص والوصول إلى الموارد، وتقاسم الرجل والمرأة المسؤوليات عن الأسرة بالتساوي، والشراكة المنسجمة بينهما أمور حاسمة لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما وكذلك لتدعيم الديمقراطية".

المادتان ١٣ و١٥ - ١٩٩٥ المرفق الأول من إعلان بيجين.

ومع ذلك، من المهم بالتأكيد أن تخضع هذه الروايات المرتبطة بهذا المفهوم الذي تحتل مناصرته وقت وطاقات وتطلعات الكثيرين، والذي يتم الترويج له على مستوى العالم كوسيلة لإخراج النساء من حياة الظلم والقمع، إلى مستوى من التدقيق وتقييمها بموضوعية فيما يتعلق بصحتها وسلامتها. يجب بالتأكيد طرح السؤال القائل: هل المساواة بين الجنسين هي حقاً السبيل إلى الارتقاء بحياة المرأة؟ وهل يجب استخدامها كمقياس لقياس مصداقية وصحة الأيديولوجيات والثقافات والأنظمة البديلة؟

لتقييم هذه الروايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بدقة، من الضروري أولاً أن نفهم أن المساواة بين الجنسين لا تنظر ببساطة إلى الرجل والمرأة على أنهما يتمتعان بنفس القدر والعقل، أو تنسب إلى المرأة حقوقاً قانونية وسياسية واقتصادية

وتعليمية ورعاية صحية كاملة. بدلا من ذلك، تقوم هذه الفكرة على الاعتقاد بأن جميع القوانين والحقوق والأدوار والواجبات والخيارات ينبغي أن تكون هي نفسها بالنسبة إلى الجنسين في الزواج، والحياة الأسرية والمجتمع. وهذا يشمل تقاسم المساواة في الأجر، والأعمال المنزلية وتربية الأطفال بين الرجال والنساء داخل وحدة الأسرة. على سبيل المثال، تنص المادة ٢٤٥ (أ) من إعلان ومنهاج عمل بيجين على ما يلي: "تشجيع التقاسم المنصف للمسؤوليات الأسرية عن طريق حملات لوسائط الإعلام تركز على المساواة بين الجنسين وأدوار الجنسين التي لا تقوم على القوالب النمطية داخل الأسرة". كما أن المساواة بين الجنسين هي دعوة إلى ضمان الحريات الجنسية للمرأة، وتمكينها من الانخراط في أي علاقة تريدها، سواء داخل الزواج أو خارجه. كما أنها تقوم على الاعتقاد بأنه ينبغي أن تتمتع المرأة بالسيطرة الإنجابية الكاملة، بما في ذلك إمكانية الإجهاض دون قيود. تتضمن الوثيقة التحضيرية لمؤتمر المرأة في بيجين +٥ للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ البيان التالي: "ضمان إدراك النّساء من جميع الأعمار حياتهن الجنسية بشكل كامل، خالية من الإكراه والتمييز والعنف، من خلال تطوير التشريعات، ونشر المعلومات، وتعزيز الخدمات التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة".

على هذا الأساس، تم تعريف التمييز والظلم ضد المرأة على أنه أي معتقد أو ممارسة أو قانون لا يتوافق مع المساواة في الحقوق والأدوار والمسؤوليات بين الجنسين، بغض النظر عما إذا كان لهذا التمييز بين الجنسين تأثير إيجابي على المرأة والحياة الأسرية والأطفال والمجتمع أم لا. وبالتالي، وُصفت أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمرأة بأنها تمييزية وغير عادلة وقمعية بسبب الاختلافات بين الجنسين في مختلف الحقوق والواجبات والأحكام المقررة. لذلك تمت مهاجمة أحكام الميراث والطلاق وتعدد الزوجات والقوامة، وكذلك تعريف الإسلام للمسؤوليات الزوجية والعائلية، مثل دور الرجل كوصي ومعيل الأسرة، وواجب المرأة في طاعة زوجها ووظيفتها الأساسية كربة بيت وزوجة وأم. اتُهمت هذه الأحكام والقواعد بتفضيل الرجال على النساء وبأنها تعكس تبعية المرأة واستعبادها لزوجها وبأنها تنقلها إلى مرتبة أدنى من الدرجة الثانية تقل قيمتها فيها عن الرجل، بدلاً من الاعتراف بأن هذه الفروق بين الجنسين كانت انعكاساً للوسائل الفعالة للإسلام في تنظيم الزواج والحياة الأسرية والمجتمع.

مع مرور الوقت، أصبحت المساواة بين الجنسين بقرةً مقدسة للدول العلمانية والسياسة الدولية - لا يمكن المساس بها. ولكنه سؤال علينا طرحه، لأنه إذا ما كنا نرغب حقاً في الارتقاء بمكانة المرأة وحقوقها ورفاهها، فيجب علينا أن نضمن أن الطريق الذي سلكناه من أجل التغيير هو طريق ذو مصداقية يحقق الأهداف التي نريدها حقاً، وأن الجهود لن تضيع سدى.

فحص رواية المساواة بين الجنسين:

(أ) هل المساواة بين الجنسين تخلق احتراماً للمرأة؟

هناك اعتقاد واسع النطاق بأن المساواة بين الجنسين تضمن احترام المرأة وتحميها من العنف وسوء المعاملة. ومع ذلك، على الرغم من عدد لا يحصى من قوانين المساواة بين الجنسين والقوانين المكرسة داخل الدول في جميع أنحاء العالم على مدى عقود عديدة، لا يزال العنف المنزلي والتحرش الجنسي والإيذاء والاغتصاب ضد النساء متفشين، بل إن ذلك كله تتصاعد وتيرته داخل هذه الدول. ذكر تقرير صادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في عام ٢٠١٤ استناداً إلى دراسة استقصائية كبيرة شملت ٢٨ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومعظمها لديها قوانين صارمة للمساواة بين الجنسين، أن حوالي واحدة من كل ثلاث نساء في الاتحاد الأوروبي عانين من بعض أشكال سوء المعاملة الجسدية أو الجنسية منذ سن ١٥ عاماً. علاوة على ذلك، تعاني الدول الاسكندينافية التي تحرز أعلى نسبة في المؤشر العالمي للمساواة بين الجنسين من ارتفاع معدلات عنف الشريك الحميم ضد النساء مقارنة بأجزاء أخرى من أوروبا - وهي حقيقة أطلق عليها اسم مفارقة الشمال. على سبيل المثال، في مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٥ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يقيس المساواة بين الجنسين في التعليم والفرص الاقتصادية والصحة والتمثيل السياسي، كانت المراكز الأربعة الأولى لأيسلندا والنرويج وفنلندا والسويد. احتلّت الدنمارك أعلى بلد مرتبة في مؤشر المساواة بين الجنسين لأهداف التنمية المستدامة (SDG Gender Index) لعام ٢٠١٩ والذي يقيس وضع المساواة بين الجنسين المتوافقة بما يتواءم مع ١٤ هدفا من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ للأمم المتحدة في ١٢٩ دولة. ومع ذلك، تشير الأرقام الصادرة عن وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية إلى أن نساء السويد وفنلندا والدنمارك قد يتعرضن لعنف الشريك الحميم أكثر من المتوسط في الاتحاد الأوروبي. ردد تقرير صدر عام ٢٠١٦ في مجلة العلوم الاجتماعية والطب هذا الاستنتاج، حيث أشار إلى أن معدل انتشار العنف ضد المرأة الذي يرتكبه الشركاء في الدنمارك يبلغ ٣٢٪ وفنلندا ٣٠٪ والسويد ٢٨٪. كما صرح أحد مؤلفي التقرير، إنريكي غراسيا من جامعة فالنسيا، إسبانيا، أن "ارتفاع معدلات الإصابة بالعنف الجنسي ضد النساء والمستويات العالية من المساواة بين الجنسين قد تبدو متناقضة، لكن يبدو أن هذه البيانات المعاكسة صحيحة في بلدان الشمال الأوروبي، مما ينتج عنه ما يمكن أن يطلق عليه "مفارقة الشمال"... على الرغم من أن هذه المفارقة هي واحدة من أكثر القضايا المحيرة في هذا المجال، والمثيرة للاهتمام، إلا أن هذا سؤال بحثي نادراً ما يُطرح ولا يزال دون إجابة".

في البلاد الإسلامية، تُظهر تونس وتركيا، اللتان يُشاد بهما باعتبارهما رائدين في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة، هذه المفارقة مع ارتفاع مستويات العنف ضد النساء. على سبيل المثال، أدخلت تونس قانون الأحوال الشخصية

في عام ١٩٥٦ الذي أصلح العديد من قوانين الأسرة والقانون الاجتماعي على أسس علمانية ومتساوية بين الجنسين؛ وقد أقرت الإجهاض في عام ١٩٧٣؛ وفي عام ٢٠١١، رفعت جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وفي عام ٢٠١٤ أنشأت المساواة الكاملة بين الجنسين في دستورها الجديد. ومع ذلك، لا تزال البلاد تعاني من واحدة من أعلى معدلات العنف المنزلي في العالم. في عام ٢٠١٦، ذكرت وزارة المرأة والأسرة والطفولة أن ٦٠٪ من التونسيات كن ضحايا للعنف المنزلي، وقالت ٥٠٪ من النساء إنهن عانين من عدوان في مكان عام مرة واحدة على الأقل في حياتهن. إلى جانب المستويات المرتفعة من عنف الشريك الحميم في الدول التي تبنت بنشاط المساواة بين الجنسين، كشف الدعم الهائل لحركة #MeToo العالمية عن مدى انتشار التحرش الجنسي والجرائم الجنسية الأخرى ضد النساء داخل هذه المجتمعات أيضاً - مما يؤثر على من ينتمون إلى جميع المهن ومستويات المجتمع. وفقا للبيانات التي نشرتها شركة الأبحاث العالمية IPSOS في عام ٢٠١٨، فإن ٨١٪ من النساء السويديات، و٨٠٪ من النساء الدنماركيات؛ و٧٥٪ من النساء الفرنسيات؛ و٦٨٪ من النساء البريطانيات تعرضن للتحرش الجنسي. كما كشفت دراسة، قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات حول المرأة (CREDIF) ونشرها بالتعاون مع الأمم المتحدة

أن ما بين ٧٠ و٩٠ في المائة من النساء في تونس كن ضحايا للتحرش الجنسي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وفي الولايات المتحدة، تعرضت واحدة من كل خمس نساء للاغتصاب في حياتهن (مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها)، بينما في أستراليا، تعرضت واحدة من كل خمس نساء للعنف الجنسي (مكتب الإحصاءات الأسترالي). وفي إنجلترا وويلز، تم اغتصاب ما يقدر بنحو ١٤٤٠٠٠ امرأة في الأشهر الاثني عشر حتى آذار/مارس ٢٠١٧ - أي ما يعادل واحدة كل ٣,٥ دقيقة، في حين إن أكثر من نصف مليون امرأة تعرضت لنوع من الاعتداء الجنسي بين ٢٠١٧-٢٠١٨ (مكتب الإحصاءات الوطني).

ما هو واضح هو أن ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع ليس وصفة لاحترام وحماية المرأة. تعتمد معاملة المرأة على الآراء والقيم التي تنتشر داخل أي مجتمع عن قيمة المرأة وشرفها. في المجتمعات الليبرالية الرأسمالية، يوجد تناقض بين الدعوة لاحترام المرأة ومفهوم الحرية الشخصية والجنسية التي تغذي عقلية العديد من الرجال من رؤية ومعاملة المرأة بناء على رغباتهم، مع عدم وجود شعور المساءلة أمام الخالق على أفعالهم. علاوة على ذلك، في هذه الدول، تم منح ترخيص للشركات لاستخدام أجساد النساء وإضفاء الطابع الجنسي عليهن من أجل الربح، سواء في الإعلانات أو الترفيه أو المواد الإباحية. وهذا حتما يقلل من مكانة المرأة، مما يسهم في العنف والجرائم الأخرى المرتكبة ضدها.

(ب) ما مدى صحة رواية المساواة بين الجنسين: التمكين من خلال التوظيف؟

السرد النسوي السائد هو أنه من أجل رفع مكانة المرأة وتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين وضمان الأمن المالي، يجب أن تصبح المرأة مستقلة مالياً من خلال دخول القوة العاملة وتبني دور المعيل المشترك للرجال في وحدة الأسرة. سوزان أوكين، على سبيل المثال، مناصرة حقوق المرأة المعروفة في القرن العشرين، كتبت في كتابها "العدالة والجنس والأسرة": "أي حل عادل ومنصف للمشكلة الملحة المتمثلة في ضعف النساء والأطفال يجب أن يشجع ويسهل المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر، في العمل الإنتاجي والإنجابي. يجب أن نعمل من أجل مستقبل سيختار فيه الجميع نمط الحياة هذا". وبالتالي، أصبح تمكين المرأة من خلال العمل هو الشعار الذي تروج له الأمم المتحدة ومعظم حكومات العالم. أصبحت المرأة الناجحة تُعرّف بأنها الشخص الذي حصل على دخله وممارسة مهنة بدلاً من الشخص الذي جعل مهنته الأساسية أن يكون ربة بيت وأماً تسعى لتربية أطفالها بنجاح.

وكانت النتيجة هي إنشاء مجتمعات لم يعد لدى النساء فيها خيار العمل ولكن من المتوقع أن يتم ذلك بسبب الضغوط الحياتية أو الاقتصادية. هذا هو الحال حتى لو كانت أمهات عازبات يتحملن المسؤولية الوحيدة في رعاية أطفالهن وتربيتهم. لذلك غالباً ما تُجبر النساء على تبني دور الرجل كمعيل لعائلتهن، حتى لو كن يرغبن في البقاء في المنزل ورعاية أطفالهن. في عام ٢٠١٣، نشرت صحيفة الجارديان البريطانية مقالاً بعنوان "ظهور الأمهات المعيلات أقل من أن يعد فوزاً للمساواة عما يبدو" حيث استشهد بالإحصائيات الواردة في تقرير صادر عن مركز أبحاث بيو والذي جاء فيه أن ٤٠٪ من إجمالي الأسر الأمريكية التي لديها أطفال، فيها الأمهات هي المعيل الوحيد أو الرئيسي. وصف المقال كيف أن ثلثي غالبية الـ٤٠٪ هن من الأمهات العازبات، وكثير منهن يكافحن من أجل التوفيق بين مسؤوليات المنزل ورعاية الأطفال. وجاء فيه: "بالنسبة للأمهات العازبات، على وجه الخصوص، فإن واقع وضع المعيل الرئيسي يبدو مصدر إرهاق أكثر منه انتصارا نسويا ، كون واقعهن مدعومٌ بشكل ضعيف وعليه وصمة على نطاق واسع".

وقد أدى ارتباط نجاح المرأة بالعمالة إلى تقدير قيمة المرأة للعمل المدفوع الأجر، ما أدى حتماً إلى التقليل من مكانتها الفريدة كأم ومنجبة أطفال في طبيعتها الإنسانية. كما تسبب ذلك في تأخر العديد من النساء عن إنجاب أطفال من أجل مواصلة مهنتهن الناجحة، أو تجنب انخفاض في الدخل، أو حتى الاحتفاظ بوظيفة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الحمل الخطر أو تعرض الطفل للخطر بسبب انخفاض الخصوبة أو زيادة حالات الإجهاض أو المضاعفات المرتبطة بالحمل. كما تجنب آخرون إنجاب الأطفال تماما. كل هذا تسبب في الكثير من وجع القلب للنساء وكذلك المساهمة في أزمة "فجوة الأطفال" السكانية في مختلف الدول بسبب انخفاض معدل المواليد. ومن هنا، فإن قصة المساواة بين الجنسين هذه، التي قارنت تمكين المرأة بالعمالة، جعلت الكثير من النساء يتخلين عن الأمومة، وحرمت الأمم من أن يكون فيها جيل قوي في

المستقبل وتجاهلت دعوتها إلى "التمثيل المتساوي للمرأة في القوى العاملة"، حيث واقع حياة المرأة الذي يشمل الحمل والولادة والعناية بالأطفال والمسؤوليات العامة الأخرى للأمومة تؤثر جميعها على مشاركة المرأة في مكان العمل. إلى جانب ذلك، أصبحت الأمهات ربات البيوت المتفرغات لا يشعرن بأهميتهن، وأصبحن يشعرن بالخجل كما لو كن يتخلين عن "تحرير المرأة" ولا يساهمن بالكامل في المجتمع. تم تقديم هؤلاء النساء باعتبارهن فئة أدنى من غيرهن من الأشخاص الذين كانوا أقل نجاحاً وأقل قيمة للمجتمع. ومن ثم، فإن اتباع المرأة غريزتها الطبيعية لتكون أما وإعطاءها الوقت الجيد للاهتمام برعاية رعاية وتربية أطفالها على نحو فعال، كان موضع استهانة وقمع. كل هذا كان أبعد ما يكون عن جنة التمكين التي وعدت بها النساء بأن يعملن ويصبحن متساويات في الأجور.

علاوة على ذلك، فإن فكرة أن العمالة ستجلب للمرأة مكانة أعلى في المجتمع والأمن الاقتصادي كانت مجرد وهم، لأن معظم النساء العاملات دخلن في وظائف ذات أجور متدنية وسيئة النوعية وغالباً ما تكون خطرة واستغلالية - على سبيل المثال في محلات الخمور والمصانع التي لا تتمتع بصيانة جيدة وكعاملات مهاجرات يضطررن إلى السفر على بعد آلاف الأميال بعيدا عن أطفالهن وعائلاتهن لكسب أجر أساسي. هذا هو الواقع الذي لم يتغير اليوم. على سبيل المثال، أظهر تحليل أجرته منظمة العمل الدولية لـ١٤٢ دولة، نُشر في تقريرها لعام ٢٠١٦ بعنوان "اتجاهات المرأة في العمل"، أن النساء ما زلن ممثلات تمثيلا زائدا (مقارنة بحصتهن في إجمالي العمالة) بوصفهن "موظفات كتابيات وعاملات في الخدمات والمبيعات" وفي "المهن الأولية" - المهن الأدنى أجرا. في المملكة المتحدة، تشكل النساء ٦٢٪ من النساء اللائي يكسبن أقل من الأجر الحقيقي للعيش، وما يقرب من ثلث جميع النساء العاملات في بريطانيا لا يحصلن على أجر يمكنهن العيش عليه (مؤسسة Living Wage Foundation، ٢٠١٧). وبالتالي، فإن الوعود التي بشرت بها سياسات المساواة بين الجنسين والتي ضحت المرأة من أجلها بوقت أمومتها ووقت ثمين مع أطفالها للدخول في عمل وأصبحن يتقاضين أجوراً متساوية مع الرجال، اعتقادا منهن بأن هذا من شأنه أن يرفع مكانتهن، لم يحقق لهن أي إنجاز حتى في المجال الاقتصادي لحياتهن. لم تكن أعداد كبيرة من النساء أكثر ثراءً، بل كن يعملن ببساطة لدفع ثمن رعاية الآخرين لرعاية أطفالهن وتربيتهم.

(ج) هل تخلق المساواة بين الجنسين زيجات أقوى وأسراً أكثر سعادة؟

الروايات النسوية حول الزواج كونه هيكلا قمعيا وأبويا بسبب عدم المساواة في الحقوق والأدوار بين الجنسين، خلقت كرها تجاه الزواج بين العديد من النساء. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للحركة النسوية مع دعوتها للمساواة بين الجنسين، أصبح يُنظر إلى دور المعيل التقليدي للذكر على أنّه أعلى من الدور التقليدي للمرأة كربة منزل وراعية أساسية للأطفال. وبالتالي، بدأت العديد من النساء ينظرن إلى دورهن كأم وربة بيت على أنه دور من الدرجة الثانية، أدنى من العمل في مهنة أو وظيفة. كل هذا أدى إلى قيام أعداد كبيرة من النساء بتأخير أو رفض الزواج أو الأمومة، ما أدى إلى انخفاض معدلات الزواج والولادة بين السكان، وأدى كذلك إلى مشاكل سكانية لمختلف الدول، مع وجود عدد أقل من الأفراد لرعاية كبار السن من السكان. وفقاً لـEurostat، انخفض معدل الزواج في دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٨ بين عامي ١٩٦٥ و٢٠١٣ بما يقرب من ٥٠٪ بصورة نسبية. وفي مصر، انخفض معدل الزواج بنسبة ٧٠٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر).

أدّت الدعوة إلى المساواة بين الجنسين في الزواج والحياة الأسرية أيضا إلى الارتباك والخلاف فيما يتعلق بالمسؤوليات الزوجية والأبوية. وقد أدى تآكل الأدوار والواجبات المحددة بوضوح في إطار الزواج بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بتوفير احتياجات الأسرة، والأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، إلى نزاعات متكررة داخل العديد من الوحدات العائلية. وأصبح الزواج بالتالي مؤسسة يسيطر عليها التنافس بين الجنسين على الأدوار والواجبات بدلاً من كونه اتحاداً متناغماً يقوم على أساس إيفاء الزوجين بالتزاماتهما الزوجية والعائلية المحددة والمتكاملة. كما أصبح ساحة معركة حول الخيارات والحقوق الشخصية بدلاً من رباط الصحبة الذي يقوم على الحب والرحمة ومسؤوليات الزوجين تجاه بعضهما بعضاً. علاوة على ذلك، ومع وجود الكثير من الرجال والنساء الذين يعملون في كثير من الأحيان في وظائف تتطلب الكثير من الوقت، فغالباً ما يكون هناك القليل من الوقت والطاقة التي تنفق على جعل الزيجات تتوافق، مما يضعف الرابطة الزوجية. على سبيل المثال، في استطلاع أجرته مؤسسة مركز بيو للأبحاث في الولايات المتحدة نُشر في عام ٢٠١٣، قال نصف البالغين الذين شملهم الاستطلاع أن الأعداد المتزايدة من النساء العاملات جعلت نجاحالزواجصعبًا. وأدى هذا الخلاف الزوجي أيضاً إلى زيادة العنف بين الأزواج ، وقوض انسجام الحياة الأسرية وأدى إلى ارتفاع في الطلاق. على سبيل المثال، وفقاً لـEurostat، تضاعف معدل الطلاق بين عامي ١٩٦٥ و٢٠١٣ في دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٨. وفي الولايات المتحدة، تنتهي ٥٣٪ من الزيجات بالطلاق، وفي السويد تبلغ ٦٤٪، وفي بلجيكا تبلغ ٧٠٪. وفيما يتعلق بالبلاد الإسلامية، ارتفع معدل الطلاق من ٧٪ إلى ٤٠٪ في مصر خلال السنوات الخمسين الماضية (الأمم المتحدة والوكالة المركزية للتعبئة العامة)، بينما ازداد في تركيا بنسبة مذهلة بلغت ٨٢٪ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ (الإدارة العامة للسجلات والإحصائيات الجنائية).

وقد نتجت هذه المستويات العالية من الطلاق أيضاً عن تعزيز الحريات الجنسية المرتبطة أيضاً بالدعوة إلى المساواة بين الجنسين. أدى هذا النهج الليبرالي للعلاقات الجنسية إلى ارتفاع كبير في العلاقات خارج إطار الزواج التي دمرت هيكل الأسرة، مما تسبب في ألم وحزن لملايين النساء، ما ترك الكثيرات منهن كأمهات عازبات، يكافحن لتربية أطفالهن وحدهن. كما

دمر حياة عدد لا يحصى من الأطفال الذين هجرهم آباؤهم فلم يكن لهم دور في تربيتهم أو توفير الحاجات المالية لهم. وقد خلق وباء الأسر المنكوبة والآباء الغائبين سلسلة من المشاكل الاجتماعية للعديد من المجتمعات.

وكما نوقش، فإن دفع النساء إلى العمل باسم المساواة بين الجنسين قلل أيضاً من شأن الأمومة (منعا لتكرار كلمة الامهات في الجملة) وساهم في عجز النساء عن أداء دورهن الحيوي كأمهات وتجاهلن احتياجات الأطفال، ما أدى إلى إهمال حقوقهم. هذا على الرغم من حقيقة أن رعاية وتربية الطفل بنجاح تعد واحدة من أكثر الأصول قيمة في المجتمع. نظراً لأن كلا الوالدين هما المعيلان، فقد أثر ذلك على قدرة الكثيرين على تربية أطفالهم بشكل فعال مع عواقب حتمية. في الواقع، في الدراسة نفسها التي أجراها مركز بيو للأبحاث للعام ٢٠١٣ حول الولايات المتحدة المذكورة أعلاه، قال ما يقرب من ٧٥٪ من البالغين أن الأعداد المتزايدة من النساء العاملات جعل من الصعب على الآباء تربية الأطفال، في حين ذكر أكثر من نصف المجيبين أن الأطفال كانوا يتمتعون بحياة أفضل مع الأمهات اللائي لم يشغلن وظائف وكن يتواجدن بوقتهن الكامل في المنزل/يتواجدن في المنزل طوال الوقت (إذا قلنا يعملن بدوام كامل فهذا سيرجع بنا إلى جدليّة العمل غير المدفوع الأجر). تقول بريندا ألموند، أستاذة الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية بجامعة هال بالمملكة المتحدة، ومؤلفة كتاب "الأسرة المفتّتة"، إنه يتعين على غالبية الأمهات العاملات قبول "حتمية غياب كلا الوالدين عن المنزل طوال يوم العمل، والعجز المالي عن توفير بديل في المنزل. لقد أساءت الحركة النسوية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى الغالبية العظمى من النساء من الطبقة العاملة بفشلها في تقدير هذه الحقيقة أو تسجيل آثارها/تداعياتها". في بريطانيا، تعمل ما يقرب من ثلاثة أرباع الأمهات اللائي لديهن أطفال معالون (٤,٩ مليون أم) للعمل، وحوالي ٧٠٪ من الأمهات العازبات يعملن أيضاً (ONS)، بينما يوجد في الولايات المتحدة حوالي ٧٠٪ من الأمهات اللائي لديهن أطفال تقل أعمارهم عن ٦ سنوات في سوق العمل (المكتب المرجعي للسكان). علاوة على ذلك، في العديد من البلدان، تُجبر ملايين النساء مالياً على السفر إلى الخارج للعمل، تاركات أطفالهن وراءهن. ويعزى كثيراً إلى ضيق الوقت الذي تعاني منه الأمهات العاملات في رعاية أطفالهن كسبب رئيسي للعلاقات المختلة بين الوالدين والطفل. هذا، إلى جانب وباء الأسر المحطمة التي تعاني منها العديد من الدول الليبرالية، والتي تم إلقاء اللوم فيها على المستويات العالية من السلوك الجانح والإجرامي بين الشباب الذين ابتليت بهم هذه المجتمعات اليوم، فضلاً عن التأثير على الرفاه العقلي والأداء التعليمي للأطفال. هذا بالكاد علامة على التقدم.

وبالتالي، فإن المساواة بين الجنسين، حيث يتم تحديد المسؤوليات نفسها للرجال والنساء في الحياة الأسرية والمجتمع، وحيث يحدد الرجل والمرأة بأنانية ما هو في مصلحتهما الفضلى، ويُتجاهل ما هو أفضل للزواج القوي، من أجل الأطفال، من أجل الحياة الأسرية والمجتمع ككل.

(د) هل خلقت المساواة بين الجنسين حياة مضمونة وأكثر عدلاً للمرأة؟

إن المثل الأعلى للمساواة بين الجنسين المتمثل في تحقيق المساواة بين كائنين يختلفان بطبيعتهما جسدياً، قد أثقل كاهل النساء عن طريق إجبارهن بشكل أساسي على تبني أدوار الرجال، لا سيما كونهن معيلاً مشتركاً لأسرهن، والذي أصبح في الواقع شكلا من أشكال الظلم عليهن. هذا لأنه تجاهل وقلل من شأن طبيعة المرأة من حيث كونها هي التي تنجب الأطفال في المجتمع وأنها بشكل عام القائمة على رعايتهم ا وكذلك هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في الأعمال المنزلية. إن الاضطرار للنضال بين ضغوطات العمل ومسؤوليات الحياة المنزلية والعائلية أدى إلى ارتفاع كبير في الإجهاد والقلق واضطرابات الاكتئاب لدى النساء. في دراسة شملت ٣٠ دولة أوروبية، نشرت في عام ٢٠١١ من الكلية الأوروبية لعلم الأدوية العصبية والنفسية، وجد الباحثون أن الاكتئاب بين النساء في أوروبا قد تضاعف على مدار الأربعين عاماً الماضية بسبب "العبء الهائل" المتمثل في الاضطرار إلى التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. في عام ٢٠١٦، نشر باحثون من جامعة كامبريدج أرقاماً تستند إلى ٤٨ دراسة في جميع أنحاء العالم كشفت أن احتمالية تعرض النساء لضعف للضغط النفسي والقلق الشديد مضاعفة مقارنة بالرجال، وهو ما يعزى إلى ضغوط الاضطرار في كثير من الأحيان إلى التوفيق بين مسؤوليّات العمل والأسرة ورعاية الأطفال. صرحت الدكتورة جوديث موهرينغ، طبيبة نفسية رائدة مقرها في عيادة الرفاه الشهيرة في بريطانيا في وسط لندن، أن الارتفاع الحاد في حالات الإجهاد في مكان العمل بين النساء في الثلاثينات والأربعينات من العمر أكد الضغط على ما يسمى بـجيل النساء "افعلن كل شيء". ووجدت عالمة الاجتماع، كايتلين كولينز، التي أمضت خمس سنوات في دراسة الأبوة والأمومة في أربع دول غربية غنية عن كتابها "جعل الأمومة تعمل: كيف تدير النساء المهن والرعاية؟"، أن الأمهات الأمريكيات يغرقن من الإجهاد والصراع بين العمل والأسرة والشعور بالذنب والألم. هذا يرجع في الغالب إلى الوقت المحدود الجودة الذي تتمكن فيه الأمهات العاملات بدوام كامل من قضائه مع أطفالهن؛ والحقيقة أسوأ بالنسبة للعاملات المهاجرات... هذا أبعد ما يكون عن كونه جنة من الإنصاف والرضا والعدالة للمرأة.

علاوة على ذلك، - وفي الواقع -فإن جعل دور الرجل وواجباته وحقوقه المعيار الذهبي الذي كان من المتوقع أن تطمح إليه النساء، ، جعل النساء ينتقصن من قيمتهن وأحياناً يحتقرن طبيعتهن البيولوجية الفريدة بصفتهن حاملات الجنس البشري، وحطّ من مكانتهن كنساء. في المجتمع، لا يتمّ تقدير النّساء واحترامهنّ لما يضطلعن به من دور ومكانة

حيويان ومميزان مماثلة للرجل داخل مجتمعاتهن، وإنما ى عليهنّ العمل بجهد أكبر للحاق بدور ومسؤوليات الرجال، و "أرحامهنّ" تعيقهن عن من تحقيق هذا المعيار الذهبي المشوه للنجاح. في مثل هذه البيئة، ليس من المستغرب أن العديد من أرباب العمل وأماكن العمل فشلوا في تقدير أهمية دور المرأة كأم، وبالتالي فشلوا حتماً في استيعاب مسؤولياتها العائلية، متوقعين منها بدلاً من ذلك التضحية بواجباتها تجاه أطفالها من أجل الحفاظ على وظيفتها. وقد ساهم أيضاً في ارتفاع مستويات التمييز التي تواجهها النساء الحوامل أو النساء اللائي لديهن أطفال صغار في مكان العمل، والذين تتم معاقبتهن غالباً لعدم تمكنهن من مواكبة زملائهن الذكور. في بريطانيا، يتم تسريح ٥٤٠٠٠ امرأة سنوياً من وظائفهن بسبب إجازة الحمل أو الأمومة، وقد واجهت ٧٧٪ من الأمهات العاملات معاملة سلبية أو تمييزية في العمل (لجنة المساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة، ٢٠١٦). لذلك، فشلت الدعوة إلى المساواة بين الجنسين في إدراك أن المحاولات الرامية إلى محو تقدير الفروق بين الجنسين وتجاهل الطبيعة البيولوجية للمرأة وجعلها غير ذات أهمية، ستؤدي حتما إلى عدم احترام الصفات المميزة للمرأة وعدم الاعتراف بطبيعتها المختلفة وغياب الدعم المقدم إليها لتحقيق مكانتها الفريدة داخل الجنس البشري.

في البلاد الإسلامية، فإن النساء اللائي يتحملن مسؤوليات الرجال، يحرمن أيضاً من امتياز أن يتم إعالتهنّ دوما من قبل زوجها أو أقاربها الذكور الذين أوجب الإسلام ذلك عليهم. أُجبرت الكثيرات على الدفاع عن أنفسهن وأطفالهن، حيث لجأت بعضهن إلى وظائف استغلالية أو لجأن إلى التسول من أجل الحفاظ على دخل مالي داخل الدول التي حملت الاعتقاد بأن النساء يجب أن يكسبن معيشتهن بدلاً من توفيرها لهن. لذلك، من الغريب أن يكون وصف الإسلام لأدوار الجنسين في الحياة الأسرية، مثل إجبار الرجال على أن يكونوا المعيلين لعائلاتهم، أمراً غير عادل للمرأة، فيما يُتخلى عنها تحت ستار "المساواة بين الجنسين" في الكسب باعتبار ذلك عادلا ومتحررا! إنها وجهة نظر غير عقلانية تتجاهل الظلم الحقيقي الذي يفرض على المرأة في هذه الفكرة النسوية.

(هـ) هل تحقق المساواة بين الجنسين تقدما في المجتمعات؟

لا يوجد دليل تجريبي يوضح أي ارتباط بين حجم سياسات المساواة بين الجنسين والقوانين المطبقة داخل الدولة ومستوى التقدم والتنمية المحققتين. في رواندا، فاق عدد النساء عدد الرجال في برلمانها لأكثر من عقد. حاليا، أكثر من ٦٠٪ من أعضاء البرلمان من النساء (الاتحاد البرلماني الدولي). ومع ذلك، يبلغ معدل الفقر في البلاد حوالي ٤٠٪ (البنك الدولي، ٢٠١٩). وبالمثل، كان لدى المكسيك وجنوب أفريقيا أعداد كبيرة من البرلمانيات لسنوات عديدة (حالياً ٤٨٪ و٤٢٪ على التوالي). ومع ذلك، فإن الوضع الاقتصادي في هذه البلدان لا يزال قاسيا. علاوة على ذلك، وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٣، فإن أعلى معدلات مشاركة النساء في العمل في العالم توجد في ملاوي وموزامبيق وبوروندي حيث تشكل النساء نسبة أكبر من الرجال من القوى العاملة. ومع ذلك، فإن هذه البلدان ليست بالكاد قدوة للتحرر من الفقر والمصاعب المالية، ولا تمثل قدوة للعالم في تقديم خدمات عامة عالية الجودة مثل الرعاية الصحية والتعليم. في أفغانستان، البلد الذي خضع لجدول أعمال نسوي شديد بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد في عام ٢٠٠١، وحيث تم توقيع العديد من مشاريع قوانين المساواة بين الجنسين لتصبح قانوناً، لا تزال حالة التعليم والرعاية الصحية كئيبة. ٤١٪ من جميع المدارس في أفغانستان ليس لديها مبان، وثلثا الفتيات الأفغانيات لا يذهبن إلى المدرسة (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٧)، و٨٤٪ من النساء في البلاد أميات (هيئة الإحصاء المركزية الأفغانية، ٢٠١٧). حتى داخل دول مثل بريطانيا، حيث نشأت الدعوة للمساواة بين الجنسين منذ أكثر من قرن، وحيث توجد تشريعات وسياسات واسعة النطاق للمساواة بين الجنسين سارية، يوجد ١٤,٣ مليون شخص في حالة فقر (حوالي ٢٠٪ من السكان)، ٤,٥ مليون من بين هؤلاء الذين يعيشون في فقر مدقع - بمعنى أن دخلهم يقل بنسبة ٥٠٪ عن الحد الأدنى الرسمي للفقر (لجنة القياسات الاجتماعية، ٢٠١٩).

كما سيتم استكشافه بمزيد من التفصيل في المقالات الأخرى في هذا الكتيب، فإن المشكلات السياسية والاقتصادية والتعليمية والرعاية الصحية والمشاكل البيئية والاجتماعية التي تعاني منها النساء داخل الدول في جميع أنحاء العالم لا تنبع من غياب أو نقص في "المساواة بين الجنسين" ولكن من طبيعة الأيديولوجية والنظام الذي يحكم الأرض. إن الثورة الصناعية وما تلاها من تطورات اقتصادية وتكنولوجية وغيرها من التطورات في مختلف الدول الغربية، لم تكن نتيجة ولادة وتطبيق قوانين وسياسات المساواة بين الجنسين. بل كان بسبب اعتماد الأيديولوجية الرأسمالية التي أعطت هذه الدول اتجاهاً موحداً للحركة والرؤية والتدبير تنظم به شؤونها. ومع ذلك، كما هو واضح في عدد لا يحصى من المشاكل السياسية والاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية التي تواجهها الدول الرأسمالية اليوم، فإن هذا التقدم لم يكن في جميع مجالات الحياة، ولم يفد جميع المواطنين داخل بلدانهم أو العالم بأسره. يعتمد تحقيق التقدم الصحيح والشامل داخل الدولة على تبني الأيديولوجية والنظام الصحيحين. وقد تحقق ذلك من خلال تطبيق الإسلام في ظل نظام الخلافة الذي حقق تقدماً في جميع مجالات الحياة. لقد قضت الخلافة على الفقر من البلاد، وحققت التميز في التعليم والرعاية الصحية - الذي تمتع به الرجال والنساء على حد سواء، وقادت العالم في مجال البحث العلمي والاكتشافات والتنمية، وأنشأت مجتمعاً ضُمنت فيه كرامة وحقوق المرأة، وكانت الجريمة منخفضة، وكان ذلك مشهوراً على مستوى عالمي بسبب رقيه الأخلاقي. كل هذا تم تحقيقه دون وجود قوانين أو سياسات للمساواة بين الجنسين.

المساواة بين الجنسين مفهوم معيب وغير منطقي:

كتب ديل أوليري، الصحفي الأمريكي المستقل ومحاضر ومؤلف كتاب "أجندة النوع الاجتماعي": "يبدأ البحث عن أنوثة أصيلة من منطلق حقيقة الإنسان... أن الرجال والنساء مختلفون حسب التركيب وأن هذا التركيب نعمة". يعتمد مفهوم المساواة بين الجنسين على أساس معيب بشكل أساسي وغير منطقي يتجاهل هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها حول الفروق بين الجنسين. إنه يفشل في إدراك الطبيعة البيولوجية الفريدة للمرأة كحاملة للجنس البشري، متجاهلا أن ذلك لا علاقة له بتنظيم شؤون الدولة، في حين إنه يجب أن يكون عاملاً محورياً في تحديد الأدوار والحقوق للأجناس في إطار الزواج والحياة الأسرية والمجتمع. كما أقصى هذا المفهوم الدور المركزي الذي تتمتع به الأم في حياة الطفل. ربما هذا هو السبب في أن الكاتبة والنسوية الفرنسية المعروفة، سيمون دي بوفوار، قد صرحت ذات مرة: "لا ينبغي السماح لأي امرأة بالبقاء في المنزل لتربية أطفالها. لا ينبغي أن يكون لدى النساء هذا الاختيار، على وجه التحديد لأنه إذا كان هناك مثل هذا الاختيار فإن الكثير من النساء سوف يخترن هذا". وبالتالي، لن يكون بمقدور المثل الأعلى للمساواة بين الجنسين تقديم رؤية ذات مصداقية للأنوثة الأصيلة التي تقدر حقاً هذه الطبيعة المتميزة للمرأة مع تحديد الحقوق والأدوار والمسؤوليات للرجل والمرأة التي تكمل وتحقق الرضا والانسجام والسعادة لكلا الجنسين، وكذلك ضمان وحدات الأسرة القوية التي هي مصدر الخير للأطفال والمجتمع بشكل عام.

علاوة على ذلك، من غير المنطقي محاولة تحقيق توازن بين كائنين من خلال تحديد نفس الأدوار والمسؤوليات لهما، في حين إنهما متميزان من الناحية البيولوجية. صرح ديل أوليري أيضاً بأن "النسويات الراديكاليات أعلنّ حرباً على الطبيعة البشرية لأنهن يرفضن حقيقة الاختلاف الجنسي". إن الهدف الذي يتحدى الواقع لن يتحقق أبداً. علاوة على ذلك، فإن محاولة تنظيم الأمم بناءً على هذه الفرضية المعيبة، سيكون له حتما تأثير ضار على وحدة الأسرة والأطفال والمجتمع بشكل عام. كما أن عدم الاعتراف بالفروق بين الجنسين يمكن أن يولد الظلم والاضطهاد للمرأة، من خلال توقعتبنيهن نفس واجبات الرجال والتنافس معهم على نفس المستوى، في حين إن الحمل والولادة ورعاية الأطفال تؤثر على الجنسين بشكل مختلف، وستؤثر حتما على الجنسين، وعلى الطريقة التي ينظم بها الرجال والنساء حياتهم. لذلك، فإن رؤية تحقيق أعداد متساوية من الرجال والنساء في مختلف المهن أو قطاعات الحياة العامة هي رؤية غير منطقية وغير قابلة للتحقيق.

وبالتالي، لم تحقق المساواة بين الجنسين وعدها بتوفير حياة أكثر عدلاً وسعادة للنساء، ولكن بدلاً من ذلك، زادت من أعبائهن بتحميلهن مسؤوليات إضافية، وحرمتهن من امتياز الإنفاق عليهن، وتسببت في صراع في زيجاتهن وخدعتهن فيما يتعلق بالأمومة. إن فكرة تعريف النساء لحقوقهن وأدوارهن لم تحررهن من الظلم بل أخضعتهن لأشكال مختلفة من الظلم. علاوة على ذلك، كيف يمكن للمرأة المطالبة بالمساواة التي تعتقد أن الجنس غير ذي صلة في الحياة العامة ولكن في الوقت نفسه تتوقع امتيازات مثل الحمل أو حقوق الأمومة أو ساعات العمل المرنة أو ظروف العمل المواتية التي تحترم مسؤولياتها كأم، على أساس اختلاف الجنس؟ ومن المفارقات أيضاً أن المفهوم الذي يهدف إلى رفع مكانة المرأة، أدى إلى تخفيض قيمة مكانتها الفريدة والحيوية والثمينة كأم في مجتمعاتها، من خلال جعل أدوار الرجل ومسؤولياته معياراذهبيا من المتوقع أن تطمح إليه.

والأهم من ذلك، أن الدعوة إلى المساواة بين الجنسين لن تحل أبداً المشاكل التي لا حصر لها والتي تواجهها النساء اليوم. وذلك لأن منهجها القاصر والمعيب في دراسته جميع القضايا من منظور جنساني يفشل في دراسة الأسباب الجذرية الحقيقية والحلول لهذه المشاكل بطريقة موضوعية ومستنيرة. وبدلاً من ذلك، فإنه يحول الانتباه عن الحقيقة الصارخة المتمثلة في أن القيم والأيديولوجيات والأنظمة الموجودة داخل الدول هي التي تحدد وضع المرأة وحقوقها ورفاهها وليس عدم المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، فإنه يصنف بطريقة غير منطقية أي معتقد أو قانون يتعارض مع المساواة بين الجنسين باعتباره تمييزاً أو غير عادل تجاه المرأة افتراضياً، بغض النظر عما إذا كان له تأثير إيجابي على حياة النساء والأطفال والحياة الأسرية والمجتمع أم لا...

في الختام، فإن الدعوة إلى المساواة بين الجنسين ليست طريقاً موثوقاً به لتمكين المرأة، وإخراجها من حياة الاضطهاد والظلم، أو تأمين حياة سعيدة وآمنة ومرضية لها. وإن الروايات المتعلقة بهذا المفهوم لا تصمد إذا ما تم تدقيقها. وبالتالي، فهي معيار زائف ومضلل لتقييم التقدم المحرز وتحسين حياة المرأة. لذلك، إذا كنا نرغب حقاً في بناء مستقبل أكثر إشراقاً لنساء هذا العالم، فإن الخطوة الأولى هي التخلص من أوهام المساواة بين الجنسين.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاء حَتَّى إِذَا جَاءهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] ■

«المرأة والفقر»
المساواة بين الجنسين
كوسيلة لإخفاء حقيقة اللامساواة الرأسمالية

(مترجم)

زهرة مالك
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية تركيا

يعد مجال "النساء والفقر" أحد أهم مجالات الاهتمام الحاسمة في إعلان ومنهاج عمل بيجين؛ ذلك لأن السياسات الاقتصادية تشكل الشريان الرئيسي للرأسمالية وتوفر شريان الحياة لوجود وبقاء الدول الغربية الرأسمالية الاستعمارية.

الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المتعلقة بـ"المرأة والفقر" بإيجاز:

الجزء الأساسي ونقطة البداية في المجال الحاسم "النساء والفقر" هو "تأنيث الفقر" (زيادة غير متناسبة في عدد النساء اللائي يعشن في فقر مقارنة بعدد الرجال)، والذي يزعم أنه تم تكثيفه بسبب "تصلّب أدوار الجنسين المنسوبة اجتماعياً ومحدودية وصول المرأة إلى السلطة والتعليم والتدريب والموارد الإنتاجية (مثل القروض وملكية الأراضي والميراث)"؛ "تقسيم العمل بين الجنسين" و"مسؤوليات المرأة عن رعاية الأسرة"؛ عدم كفاية نظم الرعاية الاجتماعية؛ توزيع غير متوازن للعمل المأجور وغير المأجور؛ العوائق التي تحول دون معاودة دخول سوق العمل (خاصة بالنسبة للمسنات)؛ التمييز في الأجور؛ أنماط التفرقة المهنية في سوق العمل، وغيرها من الحواجز القائمة على النوع الجنسي. وبالتالي، يُفترض أن "التباينات بين الجنسين في تقاسم السلطة الاقتصادية" و"الفشل في تعميم مراعاة المنظور النوعي بشكل كاف في جميع التحليلات والتخطيط الاقتصادي" تشكل "عاملاً مهماً يسهم في فقر المرأة". وبالتالي، يتم التعبير عن المنظور الرئيسي في مكافحة الفقر من خلال المفاهيم التالية:

- "تمكين المرأة من أداء دورها يعد عاملاً حاسماً لاستئصال شأفة الفقر" و"أساسا ضروريا للتنمية المستدامة" (إعلان بيجين، النقطة ٤٩ و٥٦)؛

- "يعد إطلاق سراح الطاقة الإنتاجية للمرأة أمرا حيويا للخروج من دائرة الفقر" (إعلان بيجين، النقطة ٥٥)؛

- "مشاركة وقيادة" نصف البشرية التي تعتبر من الإناث "ضرورية للتنمية والسلام والأمن وضمان التنمية المستدامة التي محورها الناس"؛

- النساء بوصفهن "مساهمات رئيسيات في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر" من خلال العمل سواء مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر في المنزل وفي المجتمع وفي مكان العمل. (إعلان بيجين، النقطة ٢١).

وفقاً لذلك، يُزعم أن الطريق الرئيسي للقضاء على الفقر هو "دعم أو تعزيز العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين" في الأدوار المحلية والعامة، وفي السياسات والبرامج الاقتصادية، مثل الوصول إلى الموارد والفرص والخدمات العامة و"ينبغي أن يتوقف على دمج منظور يراعي توع الجنس في السياسات العامة فيما يتعلق بجميع مجالات المجتمع..." (إعلان بيجين، النقطة ٥٧).

في عام ٢٠١٥، حدد البنك الدولي، وهو جزء من نظام الأمم المتحدة، الذي أصدر إعلان بيجين، الهدف الطامح لإنهاء الفقر "المدقع" بحلول عام ٢٠٣٠. تخدم الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هذا الهدف من خلال توفير الإطار الفكري والثقافي واللغوي والسياسي، مع التأكيد على أن "تمكين المرأة في الاقتصاد وسد الفجوات بين الجنسين في عالم العمل هي مفتاح تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" وأن "الاقتصاديات تنمو، عندما يزداد عدد النساء العاملات"، مدعين أن "... زيادة معدلات توظيف الإناث في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصل لمعدلات شبيهة بالسويد يمكن أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦ تريليونات دولار [...] على العكس، يقدر أن الفجوات بين الجنسين كلفت الاقتصاد حوالي ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. أكدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE) أنه بدون تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين في مجال التنمية المستدامة)، فإنه "لن يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠".

حقائق وأرقام عن الفقر:

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، نشر البنك الدولي أحدث نظرة عامة على الفقر. وذكر أنه "على الرغم من التقدم في الحد من الفقر، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على مستوى العالم لا يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول. وبالنظر إلى توقعات النمو العالمي، قد لا يكون الحد من الفقر سريعاً بما يكفي للوصول إلى هدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠". يتم تعريف معدل الفقر المدقع على أنه الجزء من السكان الذين يعيشون بمبلغ يقل عن ١,٩٠ دولاراً في اليوم. يعيش أكثر من نصف الذين يعيشون في فقر مدقع في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. في الواقع، زاد عدد الفقراء في المنطقة بمقدار ٩ ملايين نسمة، حيث كان العدد في عام ٢٠١٥، ٤١٣ مليون شخص يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولاراً أمريكياً في اليوم، أي أكثر من جميع المناطق الأخرى مجتمعة. إذا استمر هذا الاتجاه، فبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون ما يقرب من ٩ من كل ١٠ من الفقراء المدقع فقرهم في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا.

وفقاً لمؤسسة أوكسفام الخيرية، فإن أغنى ٢٦ ملياردير يمتلكون ثروة تعادل ثروة ٣,٨ مليار شخص من سكان الكوكب. وثروة أغنى ١٪ من سكان العالم تساوي إجمالي ثروة ٩٩٪ المتبقية من سكان العالم. في السنوات العشر التي تلت الأزمة المالية، تضاعف عدد المليارديريين تقريباً. زادت ثروات المليارديريين بمقدار ٩٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨. وشهد أغنى رجل في العالم، جيف بيزوس، صاحب شركة أمازون، زيادة ثروته إلى ١١٢ مليار دولار. ١٪ فقط من ثروته يعادل الميزانية الصحية الكاملة لإثيوبيا، وهي دولة يبلغ عدد سكانها ١٠٥ مليون نسمة. الأشخاص الأكثر فقراً يدفعون معدل ضرائب أعلى فعلياً من الأغنياء. يموت حوالي ١٠,٠٠٠ شخص يومياً نتيجة نقص الرعاية الصحية، وهناك ٢٦٢ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، لأن آباءهم غير قادرين على تحمل الرسوم أو الزي المدرسي أو الكتب المدرسية. تموت النساء بسبب نقص الرعاية اللائقة بالأمومة ويتم حرمان الأطفال من التعليم. قال ماثيو سبنسر، مدير الحملات والسياسات في أوكسفام: "الطريقة التي يتم بها تنظيم اقتصاداتنا تعني أن الثروة تتركز بصورة متزايدة وغير عادلة بين قلة محظوظة بينما الملايين من الناس بالكاد يعيشون".

حوالي ٤٠ مليون أمريكي، أي ما يمثل أسرة من بين ثماني أسر، بما في ذلك ما يقرب من ١٣ مليون طفل، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. في عام ٢٠١٨، كان ١٠,٦٪ من الرجال، و١٢,٩٪ من النساء يعيشون في فقر في الولايات المتحدة؛ كان معدل الفقر للمتزوجين في عام ٢٠١٨، ٤,٧٪ - لكن معدل الفقر للعائلات ذات الوالد الوحيد التي لا يوجد فيها زوجة كان ١٢,٧٪، وبالنسبة للأسر التي لا يوجد فيها زوج كان ٢٤,٩٪. هذا في خضم أطول فترة من نمو الناتج المحلي الإجمالي المطّرد في تاريخ أمريكا.

بالنسبة لعام ٢٠١٨، يعيش أكثر من ١٤ مليون شخص في بريطانيا (حوالي ٢٠٪ من سكانها)، بما في ذلك ٤,٥ مليون طفل وحوالي مليوني متقاعد، تحت خط الفقر، على الرغم من أنها خامس أكبر اقتصاد في العالم. تشير الأرقام في آذار/مارس ٢٠١٩ إلى أن النساء في بريطانيا ما زلن أكثر عرضة للعيش في فقر مقارنة بالرجال (٢٠٪ مقارنة بـ١٨٪). ما يقرب من ربع (٢٣٪) المتقاعدات الإناث يعشن في فقر، وهو أعلى رقم خلال ١٥ سنة. ويعيش ٤٥٪ من الأسر ذات الوالد الوحيد - الغالبية العظمى (٩٠٪) من النساء - في فقر. ما يقرب من نصف الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين (٤٧٪) يعانون الآن من الفقر.

وفقا لمنظمة Feeding Britain الخيرية فإن ١,٦ مليون شخص في بريطانيا أمام خيار مستحيل: بين توفير طعام على الطاولة أو تدفئة منازلهم. وغالبا ما تكون بنوك الوقود وبنوك الطعام هي السبيل الوحيد للوصول إلى الدعم. حتى الممرضات والمعلمون وضباط الشرطة والعاملون في القطاعات الأخرى، والعديد من الآباء الوحيدين يستخدمون بنوك الطعام. ١ من كل ٧ أشخاص في بنوك الطعام يعملون، أو يعيشون مع شخص يعمل.

إذن ما الذي حدث لـ"الحد من الفقر" من خلال "توظيف وتمكين المرأة" في الغرب الغني والمساوي بين الجنسين؟ إن سبب فشل سياسات وبرامج "المساواة بين الجنسين" في معالجة فقر الإناث بشكل فعال هو عدم الاعتراف بأن الفقر الذي يصيب النساء ليس له أصل في أدوار الجنسين غير المتكافئة، أو في غياب تنفيذ المنظورات النوعية في التخطيط الاقتصادي. بدلاً من ذلك، فإنه يرجع بشكل أساسي إلى النظام الرأسمالي الفاسد الذي يحكم الدول اليوم والذي يهيمن على المشهد السياسي والاقتصادي العالمي. حيث إن الرأسمالية لا تعتبر فقر الفرد مشكلة يجب حلها. وبدلاً من ذلك، تسعى جاهدة لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنتاج، بناءً على مبدأ أن الموارد "شحيحة" والاحتياجات لا حصر لها. وبالتالي، فهي تهدف إلى زيادة ثروة البلد ككل، والتي تقيسها من خلال ناتجها القومي الإجمالي. وسواء أكان الفرد قادراً أو غير قادر على تلبية احتياجاته، فلا يهم الاقتصاد الرأسمالي طالما استمر إنتاج السلع في النمو، وطالما ازدادت ثروات الدولة. إن تحسين الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة من رفاهية الإنسان. وفي الوقت نفسه، هي وسيلة لتحقيق أرباح أعلى لأصحاب رؤوس الأموال في الغرب، ولحكامهم الخونة في مستعمراتهم في العالم النامي لضمان طاعتهم لأسيادهم الاستعماريين.

كشف الزيف: حقيقة تطور الرأسمالية وإعلان بيجين

من المهم الإشارة إلى أن صندوق النقد والبنك الدوليين هما الذراع المالي وأهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة،

التي تأسست عام ١٩٤٥ من الفائزين الرئيسيين الخمسة في الحرب العالمية الثانية (الصين، والاتحاد السوفياتي، وأمريكا، وبريطانيا، وفرنسا). هذه الدول الخمس ليست فقط الأعضاء الرئيسيين والدائمين في مجلس الأمن الدولي، بل هي الدول الرأسمالية الحقيقية في العالم. وقد أجبرت هاتان المؤسستان الدول بشكل منهجي على الحصول على قروض بنسبة ربا عالية يستحيل سدادها. وبذلك، استخدمت المديونية كوسيلة لفرض سياساتها الاقتصادية المكبلة وإخضاع الدول لإرادتها.

فالهيمنة الرأسمالية على الدول تكفل وتفرض سياسات السوق الحرة، وخصخصة الموارد الطبيعية والزراعية، وبيع الهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا للمستثمرين الأجانب، والفساد، والسياسات الضريبية اللاإنسانية، والاحتكارات المساعدة، وتركيز الثروة في أيدي عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال الرأسمالية مع استغلال الجماهير من أجل الحفاظ على النظم الحاكمة الرأسمالية. إن إخضاع التجارة العالمية للدولار الأمريكي بدلاً من الذهب والفضة والقروض القائمة على نسبة الربا الكبيرة التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليان بذريعة الدعم الإنمائي قد مكّن دول القوى الرأسمالية من استغلال الموارد والقوى العاملة. إن الدمار البيئي والصراعات والحروب والهجرة هي النتائج الرئيسية للسياسات وجداول الأعمال الرأسمالية لتأمين المصالح السياسية والاقتصادية داخل البلدان، بغض النظر عن التأثير الضار على حياة الإنسان ورفاهيته. كل هذا هو السبب في تزايد عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، والبطالة المتزايدة، وعدم كفاية الأجور للرجال للحفاظ على أسرهم، واستغلال الأنوثة، وبالتالي الفقر الذي لا يمحى سواء في الغرب وحتى عبر العالم كله.

إن أزمة الغذاء العالمية اليوم، كما اعترف بها الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في اجتماع للأمم المتحدة في يوم الأغذية العالمي لعام ٢٠٠٨، هي نتيجة لسياسات "أمريكا والبنك وصندوق النقد الدوليين وكل المؤسسات والحكومات الكبرى"، التي تعاملت مع "الغذاء مثل بعض المنتجات الأخرى في التجارة الدولية" - أي كسلعة بدلا من كونه حقاً لفقراء العالم. لقد ضغطت عقود من سياسات "التكيف الهيكلي" الاقتصادية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والتي شجعت عليها أمريكا على البلدان الأفريقية بشكل خاص لاستيراد البذور الهجينة والأسمدة من الشركة الأمريكية للتكنولوجيا الحيوية، والقضاء على البذور المحلية والمحاصيل الصالحة للزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت هذه السياسات إلى إعادة توطين المزارعين المحليين قسراً وتحولات واسعة النطاق في الأراضي بسبب الحكومات الفاسدة، التي استأجرت مساحات شاسعة من الأراضي (الصالحة للزراعة، والمراعي، والغابات، والأراضي الرطبة، ومصادر المياه، وموائل الحياة البرية). فقد انتزعوا الأرض في الحقيقة من الفلاحين والرعاة وغيرهم من أجل تحويل النظم الزراعية الصغيرة إلى إنتاج واسع النطاق يهيمن عليه الأجانب. وهذا لا يحرم هؤلاء السكان المحليون فقط من حقوقهم الأساسية في الملكية والصيانة والعمل من أجل كسب عيشهم، بل يتسبب أيضاً في أضرار جسيمة للنظم البيئية وموائل الحياة البرية والتنوع البيولوجي وموارد المياه. وفي غضون ١٠ سنوات، أجّرت الحكومة الإثيوبية أكثر من ٣,٥ مليون هكتار من الأراضي. وقد حصلت أكبر شركة أجنبية قابضة وهي شركة "كاروتوري" الهندية، على ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي لمدة ٥٠ عاماً من أجل إنتاج الأرز وقصب السكر والزيت للتصدير الرخيص فقط. ومن الجهات الفاعلة الأخرى في هذه الفئة شركة "النجم السعودي"، التي أمّنت ١٣٩ ألف هكتار من الأراضي في محافظة غامبيلا، وأجبرت السكان المحليين على الانتقال إلى مخيمات، ون استغلّت الموارد المائية والوّثتها. أصبح الطعام امتيازاً للأرستقراطية، التي استولت عليه عندما احتاجوا إليه، مما خلق مجاعات في بعض البلدان، مثل إثيوبيا والسودان، وتقرر الحكومة في نهاية المطاف من يتلقى الطعام. بالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدات الدولية هي في الواقع وسيلة لإفادة البلد المانح وغالباً ما يشار إليها باسم "المعونة المقيدة".

ويأتي أكثر من نصف المعونة الثنائية في العالم في هذا الشكل؛ تُعطى الأموال أو تقرض لبلد ما، ولكن بشرط أن يستخدمها البلد لشراء السلع أو الخدمات من البلد المانح. زعم تقرير صادر عن فريق الأمم المتحدة للمراقبة بشأن الصومال في عام ٢٠١٠ أن العقود الصومالية المربحة لتوزيع المساعدات الغذائية يهيمن عليها ثلاثة أفراد، قائلاً إنهم أصبحوا "بعض أغنى الأفراد وأكثرهم نفوذاً في الصومال" من خلال هذا العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعيات الخيرية، التي تعمل أساساً تحت مظلة الأمم المتحدة، هي كيانات متنافسة ذات مصالح تجارية تستفيد من المجاعات وبرامج المساعدات وليسوا بمحسنين. وهكذاينخفض الاكتفاء الذاتي الغذائي في أفريقيا و ترتفع واردات الأغذية وأسعارها، مما يؤدي إلى زيادة لا حصر لها في الجوع، ويحكم على أفريقيا بأن تكون أفقر قارة في العالم على الرغم من مواردها المعدنية والمواد الخام الهائلة والضخمة.

ومن الأمثلة الأخرى على السياسات المدمرة لصندوق النقد والبنك الدوليين التي تقود البلاد إلى حافة الانهيار الكامل لبنان. فبقيمة ٨٦ مليار دولار، يمثّل الدين السيادي للبنان ثالث أعلى دين في العالم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد ١٥٢٪، ويستخدم الربا على الديون ما يقرب من نصف إيرادات الدولة (بي بي سي ٢٠١٩/١٠/٢٨). وتنتج "معدل بطالة مرتفعاً بنسبة ٣٧٪ لمن تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً..." (بي بي سي ٢٠١٩/١١/٢٦). في مواجهة هذا الخراب الاقتصادي الذي جلبته الطبقة السياسية على الشعب، والذي أشعل الشرارة في الشوارع اللبنانية ضريبة الواتساب في ٢٠١٩/١٠/١٧ حيث خرجت مظاهرات حاشدة.

إلى جانب التأثير المشل للسياسات الرأسمالية، فإن نصف سكان باكستان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل مباشر كنتيجة للإنفاق على "الحرب على الإرهاب". بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الكهرباء أكثر فأكثر رفاهية تختفي مع انقطاع التيار

الكهربائي المستمر بسبب أزمة الديون الدائرية التي دمرت الصناعة وتسببت في فقدان الكثيرين لوظائفهم. بفضل حزم وسياسات صندوق النقد الدولي، تستخدم الحكومة ما يقرب من نصف إيراداتها لخدمة الديون. حاليا كل رجل وامرأة وطفل باكستاني مدين بمبلغ ٦١٦ دولارا، أي ما يزيد قليلا عن نصف إجمالي الناتج المحلي السنوي للشخص الواحد. لا تزال تتم زيادة ميزانية الدفاع الباكستانية بأكملها بأكثر من ٥ مليارات دولار في السنة، في حين أن إجمالي الإنفاق على التعليم يصل إلى ٤٦٥ مليون دولار فقط. تطالب حزمة قروض صندوق النقد الدولي بتخفيض جميع الإعانات الحكومية وإلغائها في نهاية المطاف، والدفع من خلال الزيادات الضريبية الجديدة. حيث يتم فرض الضرائب على كل شيء تقريباً وكل شخص في باكستان باستثناء الأغنياء والأقوياء الذين لا يتم فرض ضرائب عليهم أو ببساطة يخرقون القانون. وهذا ما يفسر الارتفاع الصارخ لأسعار الغاز والكهرباء والبنزين والغاز الطبيعي المضغوط والديزل والقمح وغيرها من المواد الغذائية الأساسية خلال السنوات الأخيرة ، فأصبحت في غير متناول غالبية السكان. فكيف تعفى النساء من كل هذا الدمار؟

إعلان بيجين – وسيلة لاستعادة ثقة المجتمعات الرأسمالية في الرأسمالية

كما جاء في بداية هذا المقال: "تشكل السياسات الاقتصادية الشريان الرئيسي للرأسمالية، وتوفر شريان الحياة لوجود البلدان الغربية الرأسمالية الاستعمارية وبقائها". **والواقع أن الفقر يشكل تهديداً واقعيا وملموسا لبقاء الرأسمالية.**

اعترف البروفيسور البريطاني السير أنغوس دياتون، الحائز على جائزة نوبل ورئيس المؤسسة الدولية المالية دايتون بأن أوجه **عدم المساواة** اليوم هي علامات على أن **الرأسمالية الديمقراطية مهددة** - في جميع أنحاء العالم الغني وليس في أمريكا فقط، وتتساءل مجموعات كبيرة من الناس حالياً عما إذا كانت اقتصاداتها تعمل لصالحها. ويمكن قول الشيء نفسه عن السياسة". ويشير صناع الرأي والناشطون في الغرب مراراً وتكراراً إلى فشل الرأسمالية كنظام اجتماعي ، باعتبارها أكثر أشكال اللامساواة حدّةفي تاريخ البشرية، و'دوامة الموت" " لنُظم الكوكب الإيكولوجية. وفقاً لجيري ز. مولر، أستاذ التاريخ في الجامعة الكاثوليكية الأمريكية بواشنطن، "إن عدم المساواة هو نتاج حتمي للنشاط الرأسمالي". **ويمكن أن يؤدي تزايد عدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي إلى تآكل النظام الاجتماعي وتوليد رد فعل شعبوي ضد النظام الرأسمالي ككل.**

ومن ثم، فإن مشكلة العالم اليوم ليست الافتقار إلى المساواة بين الجنسين أو الافتقار إلى القدرات الاقتصادية لدى المرأة؛ بل هو وجود عدم المساواة في الرأسمالية.

إن تمكين النساء من خلال ترنيمة المساواة بين الجنسين ما هو إلا تضليل للحقيقة. **وهذه هي حقيقة "المساواة بين الجنسين" و"تمكين المرأة" التي تم الترويج لها من خلال إعلان بيجين، وغيره من الاتفاقات الدولية!**

النهج الإسلامي في القضاء على الفقر واستعادة كرامة المرأة الرفيعة

إن ن**ظرة الإسلام للفقر** لا يمكن تلخيصها بأفضل مما قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "لو كان الفقر رجلا لقتلته". هذا إضافة إلى غيره من الأقوال المنقولة التي تظهر مدى جدية التعامل مع الفقر والجوع في الإسلام. بل إن الرسول ﷺ قال: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ».

لقد جعل الإسلام القضاء على الفقر جزءا من الإيمان. وقد تم تعريف الفقر بأنه عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية للشخص، وهي الطعام، والمسكن، والملبس. وقد قال ﷺ: «لَيْسَ لِابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ: بَيْتٌ يَسْكُنُهُ، وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ، وَجِلْفُ الْخُبْزِ وَالْمَاءِ» الترمذي

ولذلك فإن كان هناك فرد واحد جائع، ذكراً كان أم أنثى، فيجب على الدولة أن تبذل كل ما في وسعها حتى تشبع جوعته. لهذا، فإن في الإسلام عددا لا يُحصى من المواضيع التي تتعلق بمصادر الثروة، وطبيعتها، وطرق زيادتها، وطرق توزيعها. حيث إن للإسلام وسائل واضحة وذات فعالية للقضاء على الفقر من جذوره، بما في ذلك أحكام محددة للملكية، والعملة، وأسعار الصرف، ومعيار الذهب، والربا، وكنز المال، والتجارة والتبادل التجاري، والشركات، والمنظمات، والزراعة واستخدام الأرض، والعمل البشري، وإشباع حاجات الإنسان الأساسية. لكن هذا النظام الاقتصادي لا يمكن تطبيقه بفعالية إلا من خلال التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. وقد قام حزب التحرير بصياغة هذه الأحكام التي نصت عليها الشريعة على شكل قوانين في مسودة دستور الخلافة. وهنا نضع لمحة موجزة عن الأساليب التي شرعها الإسلام للقضاء على الفقر:

- **إن أول وأهم قانون في القضاء على الفقر هو التوزيع العادل للثروة**، فهذا هو أمر الله عز وجل: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. فنظام الإسلام الاقتصادي لا يسمح بتركز الثروة والمصادر بيد فئة قليلة. كما أنه يحرّم الربا بكل أشكاله. وهذا يمنع تدفق المال باتجاه واحد نحو أثرياء المجتمع، كما يمنع من وقوع الدولة في الدين من دول أخرى الأمر الذي من شأنه أن يضعضع الاقتصاد. قال سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وبالتالي لن تأخذ دولة الخلافة أية قروض ربوية من أي دولة. كما أن الإسلام يحرّم كنز المال، بهدف التأكد من توزيع الثروة بين الناس. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]. إن الظلم الجائر الذي تشهده البشرية اليوم هو بسبب الرأسمالية، وسيتم القضاء عليه بكل سلاسة من خلال السياسات الاقتصادية الإسلامية.

- إن ما نواجهه اليوم من **سوء إدارة ونقص البنى التحتية لن يكون موجودا في ظل الخلافة**. ففي دولة الخلافة، فإن الإسلام سيحول وبشكل فريد تمويلات ضخمة من الاقتصاد لدعم الزراعة والتطور الصناعي، دون فرض ضرائب، من خلال إعادة بناء هيكلية الدولة، والملكية العامة والخاصة، إلى جانب غير ذلك من الإجراءات.

- إن الإسلام يحرص على بناء أساس صناعي متين جدا، مدعوم بالبحوث الرائدة عالميا، لدفع دولة الخلافة في دورها باعتبارها الدولة الأولى في العالم. حيث سيربط الإسلام بين ملكية الأرض مع الزراعة الفعلية لها، وسيزيل أي ملكية خارجية للأرض الزراعية، ويلغي الضرائب العالية على المدخولات الزراعية. وهذا سيكون دفعة قوية للأمن الغذائي، إضافة إلى توفير فرص العمل والازدهار للأمة الإسلامية التي تمتعت بها لقرون في ظل الحكم الإسلامي. وبالتالي، فإن الخلافة ستجعل من المحاصيل التي تسمح للرعايا بالحصول على حاجاتهم الأساسية من الطعام والملبس أولوية لها، مع استخدام الناتج الفائض للتجارة الخارجية. وهذا سيوفر مراعي وافرة لدعم وفرة الماشية والحلال.

- إن أي قطعة أرض مهجورة تتم زراعتها، تصبح ملكا لزارعها. وهذا جاء في حديث رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضاً لَيْسَتْ لأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ» كما أن الشريعة توجب على مالكي الأراضي استغلال أراضيهم الزراعية، وأمرت بأن أي أرض زراعية يتركها مالكها لأكثر من ٣ سنوات متتالية دون استغلال بأن تُصادر وتتم إعادة منحها لمن يحييها ويزرعها. إن من شأن هذه الأحكام أن تغير المشهد الزراعي في البلاد الإسلامية بشكل كامل. فأفريقيا على سبيل المثال، لم تكن تعاني من المجاعة والفقر في زمن خلافة عمر بن عبد العزيز. فها هو يحيى بن سعيد، رحمه الله، عامل الدولة على زكاة أفريقيا زمن عمر بن عبد العزيز يقول: "بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقيا، فاقتضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس".

- حاليا، فإن الكهرباء والفحم والنفط والغاز الطبيعي تباع بأسعار باهظة في العديد من الدول، وهذا أساسا بسبب الخصخصة الرأسمالية. أما نظام الاقتصاد الإسلامي فسيلغي الملكية الخاصة لمصادر الطاقة ومصادر المياه، ويُعيدها للملكية العامة. أما ريعها فستديره الدولة لصالح جميع الرعية. وبالتالي فإن الطاقة والمياه النظيفة ستتوفر باستمرار. وهذا يعني أنه لن يكون هناك ضرائب أو رسوم على أي نوع من الطاقة التي من شأنها أن تضخم الأسعار. وهذا جاء من حديث رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلاَثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلإِ وَالنَّارِ».

- إن سبب التضخم المستمر في بلادنا يعود إلى تسديد ربا قروض صندوق النقد والبنك الدولي وغيرها من القروض التي أُخذت من الكافر المستعمر. إضافة إلى العملات التي تنخفض قيمتها باستمرار، لأنها لا تقوم على الذهب والفضة. حيث إن العملة في دولة الخلافة ستقوم على أساس الذهب والفضة وهذا يحميها من مشكلة التضخم ابتداء.

- إن الخلافة ملزمة بتوفير خدمات عامة مجانية على مستوى عال كالتعليم والرعاية الصحية لجميع أفراد الرعية ذكورا وإناثا دون استثناء. وهذا يتضمن مستوى جيداً من رعاية الأم والرضيع. وهذا من شأنه أن يوفر على الأفراد صرف قدر كبير من مدخولاتهم على الحاجات الأساسية كما هو الحال اليوم.

- في ظل الإسلام، على الرجل القادر العمل لإشباع حاجاته وحاجات أسرته. أما بالنسبة للنساء، فلهن حرية الاختيار في الدخول إلى الحياة المهنية والحصول على عمل إذا أردن ذلك. لكن الرعاية المالية للنساء - بغض النظر عن ثروتهن الخاصة - واجبة على رب الأسرة بالمعروف، أما إن لم يكن الرجل القيم عليها قادرا على ذلك، فتصبح رعايتها المالية واجبة على الدولة، كما قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلأَهْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ». وبهذا فإن الخلافة يقع على عاتقها أن توفر فرص عمل كافية للرجال لينفقوا على أسرهم بشكل كاف. وهذا يتضمن توفير التعليم والتدريب والدعم الذي يحتاجه الأفراد لبدء عمل أو أي طريقة أخرى تمكنهم من كسب لقمة العيش ومن أن يصبحوا مكتفين ذاتيا. [مسودة الدستور، المواد: ١٥٣ وما يليها]

- ستُعيد الخلافة إلى بلاد المسلمين الازدهار والوفرة كما كان الحال سابقا زمن حكم الإسلام. فحديث الرسول ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، ليس مجرد دليل على مسؤوليات وواجبات الخلافة، بل هو وعد وبشرى.

في الختام، من الواضح أن إعلان بيجين التابع للأمم المتحدة يدعي أن "تأنيث الفقر" مع تركيزه على المساواة بين الجنسين كوسيلة لحل مشكلة الفقر ما هو إلا إجراء يائس لإطالة أمد حياة الرأسمالية ومحاولة عقيمة لإصلاح إيمان شعوبها بصلاحية الرأسمالية لتكون طريقة للحياة. حيث إن النظام الرأسمالي نفسه هو السبب الرئيسي للفقر المدقع الذي أصاب ملايين النساء حول العالم، فكل الأهداف الاستراتيجية التي وُضعت في الإعلان ستفشل في حل مشكلة الفقر. إن النظام الإسلامي الذي تطبقه الخلافة هو الذي سيوفر الطريق الحقيقي الوحيد للنهوض بالنساء والرجال والأطفال من حياة كلها صعوبات اقتصادية وفقر ■

«التّعليم وتدريب المرأة» تعليم المرأة فرض في الإسلام وليس حقّا وهميّا يرفعه بيجين

مسلمة الشامي (أم صهيب)
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
الأرض المباركة – فلسطين

حتّى يجعل من حضارته نموذجا وحتّى ينشر مفاهيمه لتكون عالميّة تسير على دربها دول العالم، توجّه الغرب نحو قضيّة تحرير المرأة وتمكينها ومساواتها بالرّجل وأكّد على ضرورة تغيير النّظرة النّمطيّة للمرأة ولدورها في الأسرة والمجتمع، فوظّف لذلك حكومات هذه الدّول وجمعيّاتها ومنظّماتها وأنفق الأموال الطّائلة لتمويلها لتقوم على تمرير هذه المفاهيم وتقريبها إلى أذهان النّاس تحت عناوين جذّابة خادعة. فكان الاهتمام بمسألة المرأة والتّعليم والتّركيز على أنّ العلم هو السّبيل الوحيد الذي على المرأة أن تسلكه حتّى تدافع عن ذاتها وتستعيد حقوقها المهضومة فانتشرت مفاهيم تحرير المرأة وتمكينها في المجتمعات، وهو ما ترك الأثر البليغ في البعض واعتبرن أنفسهنّ في معركة مع الرّجل والعلم سلاحهنّ فيها.

فتعليم المرأة من أهمّ المواضيع المطروحة التي أكّدت المؤتمرات والاتّفاقيّات الدّوليّة على ضرورة تنفيذها حتّى تحصل على حقوقها وتتساوى بالرّجل ولذلك أوجب إعلان بيجين - مثلا - على حكومات دول المسلمين اتّخاذ التّدابير اللّازمة لتحقيق ذلك. فعلى إثر حركة تحرير المرأة والدّعوة التي صحبتها إلى تعليم البنات، أنشئت المدارس وتزايدت حركة تحديث التّعليم حتّى يواكب التّطوّر العلميّ والتّقدّم التّقنيّ الذي حقّقه الغرب. وقامت هذه الحكومات بإرسال بعثات إلى بلاد الغرب وبتشجيع منه للتّشبّع بحضارته ليضمن بذلك تخرّج دفعة من المفكّرين المضبوعين بها والمستميتين في الدّفاع عنها ونشرها في مجتمعاتهم. وقد فُرِض عليها القيام بتدابير عدّة منها تغيير المفاهيم التّقليديّة النّمطيّة التي تحطّ من مكانة المرأة بمفاهيم جديدة منصفة لها.

كما ألزمها الغرب بجعل تعليم الفتاة إلزاميّا في دساتيرها وسياساتها باعتبار أنّها تشترك مع الفتى في صفة المواطنة والإنسانيّة ولا فرق بينها وبينه خاصّة وأنّها تضطلع بدور مهمّ فهي مربّية الأجيال وبها تنهض الأسرة والمجتمع عموما. كما فرض عليها التّعليم المختلط فسعى لأن تصبح المدارس والمعاهد والكلّيات مختلطة تجمع الجنسين وتلغي كلّ تفرقة بينهما. فكرّست مناهج التّعليم لتنفيذ هذه الأهداف والتي تعمل أوّلا على تغيير العادات والأعراف والتّقاليد التي تقف حاجزا أمام المساواة في التّعليم بين الرّجل والمرأة، فحسب تقرير مؤشّر التّنمية البشريّة الذي يصدره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ فإنّ «**عدم المساواة خاصّة في مجال التّعليم سبب رئيسيّ في تفاوت الفرص واختلاف التّجارب التي يعيشها العالم العربيّ إذ يصل مستوى التّفاوت في التّعليم إلى ٣٨,٩٪ مقابل متوسّط عالميّ قدره ٢٦,٨٪**». وثانيا، على إحلال العلم مكان هذه التّقاليد «البالية» ومكان الدّين الذي يسعى النّظام الرّأسماليّ لإبعاده عن الحياة، وهذا ما حملت لواءه الأمم المتّحدة وقادت حربا بحجّة مكافحة (الإرهاب) لتنفيذه حتّى تضرب أحكام الإسلام وتحلّ محلّها مفاهيم الحضارة الغربيّة لتتغلغل في هذه المجتمعات وتتمكّن منها وتقودها حيث أرادت.

فالمرأة في الغرب قدوة وعلى النساء في بلاد المسلمين خاصّة أن يقتدين بها؛ ولذلك دعت الاتّفاقيّات والمؤتمرات الدّوليّة حكومات هذه الدّول إلى تغيير الخطاب الذّكوري الغالب على مجتمعاتها وإجراء هذا التّغيير في سياساتها التّعليميّة فلا تترك مجالا للتّفرقة في الأدوار بين الجنسين (التّوجّه: الفتاة تتوجّه في دراستها إلى مهن تربويّة وأشغال يدويّة أمّا الفتى فيتوجّه إلى المهن الهندسيّة والميكانيكيّة... الألعاب الرّياضيّة: الفتى رياضة كرة القدم والفتاة ألعاب أخرى...).

وعليه لا بدّ من تغيير مناهج التّدريس وإدماج مفهوم النّوع في الكتب المدرسيّة وتعزيز الفكرة القائلة بأهمّيّة عمل المرأة في توفير الحياة اللّائقة حتّى يدفع بالفتاة المتعلّمة إلى جعل العمل هدفا مهمّا في حياتها لا تتنازل عنه وحتّى تتيقّن أنّ لها قدرات وطموحات لا تقلّ عن الفتى وأنّ صفات الجرأة والمبادرة ليست حكرا عليه.

إنّ المناداة بتحرير المرأة وتعليمها ومساواتها بالرّجل وتهيئة «**نفس الظّروف للتّوجيه الوظيفيّ والمهنيّ وللوصول إلى الدّراسات والحصول على الدّرجات العلميّة في المؤسّسات التّعليميّة في جميع الفئات في المناطق الرّيفيّة والحضريّة على السّواء**» (اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة: البند ١٠) هي من أهمّ سياسات بيجين وغيرها من الاتّفاقيّات الدّوليّة التي عملت على تعميمها في جميع دول العالم وخاصّة في بلاد المسلمين حتّى تغيّر من نمط حياة مجتمعاتها وتجعلها كنمط الحياة الغربيّة ولكنّها لاقت من العراقيل والإخفاقات ما جعلها تعيد النّظر في أعمالها وتطوّرها محاولة بذلك تحقيق ما تسعى إليه من أهداف.

أرجعت وثيقة بيجين مثلا فشل تطبيق سياساتها فيما يهمّ تعليم المرأة إلى ما يسود بلاد المسلمين من مفاهيم «رجعيّة» لا زالت تعتبر تعليم المرأة خسارة مؤكّدة فهي في نهاية المطاف ستتزوّج ولا حاجة لها به، تقول د. إلهام منصور، المحاضرة في

قسم الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهي أيضا كاتبة وباحثة: «**إذا سألنا الأهل عن فائدة العلم بالنّسبة للفتاة نسمع في أغلب الأحيان الجواب التّالي إنّ واجب المرأة الأوّل هو الزّواج وإن لم توفّق المرأة بزوج كما تريد أو إن افتقر هذا الزّوج أو إذا انقطع عن العمل لسبب من الأسباب فالمرأة المثقّفة تستطيع العمل لتأمين العيش فقط...**» كما ترى أنّ هذا التّعليم سيجعل الفتاة أقلّ خضوعا لأوامر وليّ أمرها فتتمرّد وتخرج عن طاعته. هذا إضافة إلى أنّ هذه التّقاليد تقف حاجزا أمام المساواة بين الفتى والفتاة فتوسّع الهوّة بينهما وتجعل المجتمع ذكوريّا يمتهن المرأة ويستنقص من قدراتها.

فهل حقّقت المرأة المتعلّمة حقّا المكاسب التي وعدتها بها هذه الاتّفاقيّات ورفعت شعاراتها الجمعيّات؟ هل بتعليمها تمكّنت المرأة من التّغلّب على الفقر وساهمت فعلا في التّنمية الاقتصادية أم أنّ البطالة التي استفحلت تفنّد هذه الادّعاءات؟ فنسبتها في صفوف الإناث ضعف ما هي عليه في صفوف الذّكور. **فخلال عام ٢٠١٨ بلغت نسبة البطالة في فلسطين مثلا ٤٠٪ للذّكور و٧٣٪ للإناث** (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

وهل تمكّنت المرأة فعلا من تحقيق ذاتها واستقلّت عن الرّجل أم أنّها صارت تعاني مشاكل أكثر نتيجة جريها وراء دعوات التّحرّر من سلطته وسعيها المتواصل للمساواة معه فتعرّضت إلى التّحرّش الجنسيّ باختلاطها به إذ **تشير الإحصائيّات الصّادرة عن مركز «سوا» المتخصّص في التّصدّي لقضايا العنف ضدّ النّساء إلى ارتفاع في أعداد عمليّات التّحرّش الجنسيّ بشكل عام سنويّا والتي يجري التّبليغ عنها على خطوط الهواتف المخصّصة لذلك في المركز** (المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة - أمان)... كما انتشر العنف الجسديّ فكثرت الخلافات وازدادت نسب الطّلاق في المجتمعات نتيجة تفشّي مفاهيم مغايرة لثقافة هذه المجتمعات إذ لم تعد العلاقة بين الأزواج علاقة ودّ ورحمة بل صراع وتنافس، وتغيّرت نظرة المرأة إلى وظيفتها وعلاقتها بالرّجل فصارت تعمل على أن تكون «**المتحرّرة حقّا**» فـ«**ترفض أيّ تدبير يتنافى مع اكتمال شخصيّتها وتحقيق استقلالها وبين الاستقلال والزّواج تختار المرأة المدركة الواعية الاستقلال حتّى لو ضحّت بحياتها الاجتماعيّة لأنّها تعلم أنّ حياتها الحاليّة هي حياة لا تحمل مقوّمات استمرارها إلّا من حيث النّاحية الحيوانيّة فقط**» (نحو تحرير المرأة في لبنان د. إلهام منصور)

فحتّى تكونين متحرّرة وتسيرين على درب المرأة الغربيّة عليك أيّتها المسلمة أن ترفضي وظيفتك الطّبيعيّة التي فُطِرت عليها «زوجاً وأمّا» وتلفظيها بل وتحتقريها وأن تعيشي لنفسك فقط ولا تفكّري في أسرة وإن كوّنتها فليكن طموحك وتحقيق نجاحك في أعلى سلّم اهتماماتك!

هكذا تمكّنت الجمعيّات النّسويّة من التّغلغل في المجتمعات لتنفث سموم هذه الأفكار الخبيثة في بنات المسلمين لجعلهنّ ينفرن من الزّواج ويلهثن وراء وهم النّجاح وتحقيق الذّات ليجدن أنفسهنّ أرقاما جديدة في نسب العوانس. ترفع هذه الجمعيّات والمنظّمات الشّعارات مدافعة عن المرأة وعن الفتاة وتطالب برفع سنّ الزّواج بحجّة أنّ في الزّواج المبكّر ظلما لها وانتهاكا لحقّها في التّعليم وتحقيقا لذاتها وهي في واقع الأمر سعي وراء تحديد النّسل وتخفيض في معدّل الخصوبة.

يراهن الغرب على هذا الموضوع حتّى يجعل من المرأة المسلمة امرأة على الطّراز الغربيّ متحرّرة لا ترى في اختلاطها بالرّجل إثما فتنادي بأن تكون مثله فلا فروق بيولوجيّة تمنعها من العلم والعمل وإثبات ذاتها، فمن حقّها أن تتعلّم وتصل إلى أعلى المراتب والمناصب وتتكافأ معه في الفرص وتحقّق ذاتها واستقلاليّتها وتتخلّص من القيود التي كبّلتها، وبتعليمها يمكنها أن لا تقوم على تربية إخوتها الصّغار وأن لا تتزوّج باكرا وتنجب الأطفال بل تهتمّ بدراستها وتحقّق أحلامها وآمالها فتنجح وتعمل وتصبح فاعلة في أسرتها ومجتمعها وتشعر بكيانها و«إنسانيّتها». وبذلك يكون للمرأة المتعلّمة العاملة دور مهمّ في التّنمية الاقتصاديّة والبشريّة لأنّها ولانشغالها بدراستها ستتزوّج في سنّ متأخّرة ممّا سيؤدّي إلى التّخفيض من الانفجار والنّموّ السّكّاني، كما أنّها أكثر استجابة لبرامج تنظيم الأسرة التي يسعى الغرب جاهدا لتحطيمها والحدّ من عدد أفرادها كسبا لحربه الحضاريّة ضدّ الإسلام، فكان من أولويّات برامجه إلزام الحكومات بأخذ التّدابير اللّازمة لإطالة فترة تعليم المرأة ومنع خروجها وانقطاعها عن التّعليم.

سياسات في ظاهرها خير ورحمة للمرأة المسلمة وفي باطنها عذاب وضياع لن تجد له مخرجا فستلهث وراء سراب الحرّية ووهم المساواة بالرّجل وتنسى طبيعتها وحاجاتها الفطريّة إلى تكوين أسرة وإنجاب أطفال.

فهل يمكن أن يلزم الغرب حكومات دول المسلمين بما هو خير لهم وهو يقود حربا حضاريّة ضدّ الإسلام والمسلمين؟ وهل يرجى من العدوّ خيرا؟!

أبرز ما يطفو على سطح أهداف الغرب الدّنيئة سعيه التّقليل من عدد السّكّان وإصابة المجتمعات في هذه الدّول بوباء التّهرّم والقضاء على مستقبلها وذلك بما أملاه من سياسات تعمل على رفع سنّ الزّواج كـ(**مرسوم قانون أصدره رئيس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة محمود عبّاس برفع سنّ الزّواج لكلا الجنسين إلى ١٨ عاما**) وفرض تحديد النّسل بدعوى الحفاظ على صحّة الأمّ وتنظيم الأسرة والتّخفيض من الانفجار السّكانيّ. فما يغيظ الغرب الكثافة السّكّانيّة للمسلمين وزيادة عددهم لأنّ في ذلك خطراً على وجوده إذ إنّه على يقين بأنّ أمّة الإسلام نائمة وسيأتي يوم تستيقظ فيه وتستردّ مكانتها، لذلك يسعى جاهدا لمحاربتها بسلاح خطير ألا وهو المرأة لهذا توجّه إليها ليغيّر مفاهيمها ويغرس في نفسها حبّ الذّات ويشعرها بأنّها مظلومة فتحصل على حقوقها وإن ظلمت أسرتها ومجتمعها. رسّخ مفاهيمه الغربيّة وساعدته على ذلك الجمعيّات النّسويّة المشبوهة ومنظّمات المجتمع المدنيّ الممولّة والتي نشرت أفكارا مغلوطة فاسدة مفادها أنّ موانع تعليم المرأة هي موانع خارجيّة منها الأعراف والأحكام الدّينيّة التي تقف حاجزا أمام حقّ المرأة في التّعليم.

هذا ما عملت عليه سياسات الغرب في دول المسلمين وفي العالم عموما لتجعل منه قرية صغيرة يسيّرها نظام واحد وينفّذ فيها كلّ مفاهيم حضارته. فنادت الحكومات بأن تقوم على «**ضمان احترام حقوق المرأة والفتاة في المؤسّسات التّعليميّة من خلال إلغاء أيّة قوانين أو تشريعات تمييزيّة تقوم على أساس الدّين أو العرق أو الثّقافة**» و«**تشجيع المساواة والتّعاون والاحترام المتبادل وتقاسم المسؤوليّات بين البنات والبنين من مستوى ما قبل الدّراسة فصاعدا**» ولعلّ من أبرز المفاهيم التي نادت بترسيخها في المدارس والجامعات وبين ربّات البيوت والعاملات مفهوم الجندر ووظّفت لذلك مناهج التّعليم والإعلام وأعدّت البرامج والأنشطة لتثبيتها في المجتمعات عبر المنظّمات والجمعيّات النّسويّة المختلفة الممولّة من الغرب والتي تتباهى بتحقيق تطوّر كبير في عدد النّساء المتعلّمات «**خلال الـ٢٥ سنة منذ مؤتمر بيجين للمرأة حقّقت المرأة العربيّة أسرع معدّلات زيادة في مستويات التّعليم فالآن في ٢٠١٩ أغلبيّة الملتحقين بالجامعات العربيّة هم من الفتيات**» (معزّ دريد: مدير المكتب الإقليميّ للدّول العربيّة بهيئة الأمم المتّحدة للمرأة)

فما نتيجة هذا الإنجاز العظيم؟ هل قضت المرأة بذلك على الأمّيّة؟ هل قضت على الفقر؟ هل قضت على الحروب التي هي أكثر ضحاياها؟ هل انكمش عدد العوانس في هذه البلدان وهل حلّت المشاكل؟

سمّم الغرب المناهج التّعليميّة وأفسد الإعلام وجعلها تعمل جميعها لتلميع صورة المرأة الغربيّة لتكون نموذجا وعلى المرأة المسلمة أن تتبعه، ففي نصوص القراءة ألغى كلّ ما يتعلّق بدور الأمّ والبيت وتربية الأبناء فلم يراع الاختلاف في أدوار الجنسين في مناهج التّعليم وسعى إلى مزجها وجعلها واحدة، يقول ألكسيس كاريل، وهو طبيب وجراح فرنسي حصل على جائزة نوبل في الطب عام ١٩١٢: «**من سخف الرّأي أن نجعل المرأة تتنكّر للأمومة ولذا يجب ألّا تلقّن الفتيات التّدريب العقليّ والماديّ ولا أن تبثّ في نفسها المطامع التي يتلقّاها الفتيان وتبثّ فيهم... يجب أن يبذل المربّون اهتماما شديدا للخصائص العضويّة والعقليّة في الذّكر والأنثى**»، وفرض نموذج المرأة المتحرّرة التي لا تعبأ لزوج ولا لأبناء فإن تعارضت مصالحهم وعملها وتحقيق ذاتها فلن تتردّد في ظلمهم جميعا بل وربّما التّخلّي عنهم إن مثّلوا خطرا على عملها وتحقيق كيانها. جعلها نسخة مشوّهة من المرأة الغربيّة وصنع منها كائنا متمرّدا على فطرته.

إنّ في مثل هذه الإجراءات خطورة كبيرة على المجتمعات حيث تتداخل الأدوار وتتشابك وتختلّ الموازين ليصبح العالم جنسا واحدا وهو ما من شأنه القضاء على النّوع البشريّ، وقد أدرك الغرب خطورة ذلك فكتب غورباتشوف في كتابه البريسترويكا «**نعترف بما قدّمت المرأة الرّوسيّة من خدمات للثّورة الاشتراكيّة ولكن يجب أن نتذكّر أيضا ما حصل في المجتمع الرّوسي من خلل في الأسرة نتيجة أنّها تركت البيت وتركت الأجيال ويجب أن نلاحظ أنّ نسبة الجريمة ارتفعت لأنّ الأجيال أصبحت مختلّة الشّخصيّة... هناك أمور ومشاكل اجتماعيّة بدأنا نحسّ بها ونعاني منها...**». فالحضارة الغربيّة - وبإلغائها الاختلاف بين الجنسين - حضارة إفناء للبشريّة وقضاء على النّوع البشريّ... حضارة القلّة التي تمتلك معظم ثروات العالم وتتحكّم فيه فلا همّ لها إلّا تحقيق مصالحها... هي حضارة تقود حرب بقاء أو فناء تسعى لهدم المفاهيم التي تعارضها، لذلك فهي تميّع العقائد وتُفْرِغ عقولَ الأبناء من كلّ المعاني والقيم التي تربّوا عليها حتّى تعدّ جيلا منبتّا عن دينه ضائعا مائعا قدوته الغرب يتبعه في كلّ ما يقوم به.

فالفتاة المسلمة اليوم شكّكوها بدينها وأعلوا من شأن العلم ليجعلوه دينها الجديد المتطوّر والحديث والذي به تحيا حرّة متمكّنة قويّة فهو سلاحها «ضدّ غدر الزّمن» به تتغلّب على كلّ الصّعاب وبه لا تحتاج للرّجل وتستغني عن قوامته سواء أكان أبا أو أخا أو زوجا... صارت تثق في العلم ثقة عمياء فلا ينتابها شكّ في قدرته على حمايتها... فماذا هي فاعلة اليوم وقد تقدّم سنّها وتفشّت البطالة في كلّ البلدان فلا زواج ولا عمل؟ من سيحميها وقد بدأ يدبّ في نفسها الشّعور باستقلاليّتها وتحقيق ذاتها واستغنت عن الرّجل وأعلنت عدم حاجتها له؟ هل سترمي بكلّ ذلك وتعود إلى ما فطرت عليه وتسلّم يقينا بأنّها تحتاجه كما يحتاجها وأنّ علاقتهما علاقة تكامل وانسجام لا صراع وتناحر؟

إنّ هذه الإجراءات التي تنفّذها هذه الحكومات حسب ما تمليه عليها الاتّفاقيّات والمعاهدات قد أخفقت ولم تلق النّجاح المرجوّ والمرتقب لأنّها دخيلة على عقيدة المجتمعات، هي حلول خاطئة لمشاكل واقعيّة متفاقمة. حلول لا يمكنها أن تخرج هذه المجتمعات والمرأة بالتّحديد من مشاكل الحياة التي تزداد كلّ يوم لأنّها حلول طرحها نظام فاسد لم يجلب إلّا التّعاسة والشّقاء: فقر وحروب وبطالة.

نظام يرفع شعار محو الأمّيّة وينشرها بسياسات تعليمه التي يفرضها والمناهج التي يلزم الحكومات بها والتي تعمل على تجهيل الأجيال وحشو أدمغتهم بما لا ينفع فتجرّب فيهم السّياسات الفاشلة نكالا فيهم وحقدا عليهم حتّى يضيعوا وتضيع أمّةٌ مستقبلُها فيهم. هو نظام يشجّع على خصخصة التّعليم في ظلّ تملّص الدّول وخاصّة في البلاد الإسلاميّة من **الإنفاق على هذا القطاع حيث بلغ في ٤١ بلداً في العالم الإسلاميّ نسبة ٦٪ من ميزانيّة عام ٢٠١١ وفي ٢٥ بلداً أقلّ من ٣٪ من النّاتج القوميّ سنة ٢٠١١**.

هو نظام تغيّرت في ظلّه المفاهيم الإسلاميّة وطغت بعض الموروثات الاجتماعيّة والعادات والتّقاليد التي تمنع المرأة من التّعليم ولا تمتّ بصلة للشّرع. هو نظام كثرت فيه الحروب والصّراعات فطغى خوف الآباء على أبنائهم وخاصّة على الفتيات فيمنعونهنّ من التّعليم خشية التّنكيل بهنّ، وما يحدث في فلسطين من جنود الاحتلال وترويعهم للأطفال وقتلهم للفتيات ليس بخفيّ! فأين هي هذه الجمعيّات النّسويّة التي تدّعي دفاعها عن حقوق المرأة وتمكينها من التّعليم من هذه الجرائم الفظيعة التي ارتكبها كيان

يهود في حقّ هؤلاء التّلميذات والطّالبات؟ لماذا لا نراها ترفع شعارات التّنديد وتنادي بحمايتهنّ من هؤلاء المجرمين؟!

لم ينصف النّظام الرّأسماليّ المرأة الغربيّة بل أذاقها العذاب والويلات وتحيا في ظلّه كلّ أشكال القهر والعنف والتّهميش، ونظرة بسيطة على الأرقام المفزعة التي تعدّها منظّماته الحقوقيّة حكومية أو غير حكوميّة كفيلة بنقل الصّورة الواضحة والحقيقيّة لمعاناة هذه المرأة. فكيف لمن لم يوفّر الحقوق للمرأة عنده أن يهديها للمرأة المسلمة؟ أم تراها هديّة تحمل في طيّاتها سمّا قاتلا؟ ألم تتيقّن المرأة المسلمة أنّ هذا الغرب يعمل فقط على أن يقيّدها بشباك مفاهيمه الفاسدة ويغرقها في بحار حضارته الرّائفة الكافرة مدّعيا خلاصها ودفاعه عنها؟!!

هل ما زال لديها شكّ في أنّ شرع ربّها، الذي حذّرها من لؤم هذا الغرب وخداعه هو وحده الكفيل بضمان حقوقها وعيشها الكريم؟

كذب وبهتان ما يدّعون! فالإسلام لم يحرم المرأة من التّعليم ولم يجعله فقط حقّا بل هو فرض عليها فقد حثّها على طلب العلم ولم يربط ذلك بسنّ معيّنة؛ «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» وشجّعها على أن تنهل من العلوم بأنواعها شرعيّة ودنيويّة فتفهم دينها وتتعلّم ما تحتاج من أجل تربية أبنائها وبناء مجتمعها.

فالعلم والتّعلّم ضروريّ حتّى تكسب المرأة من المعارف التي أساسها عقيدتها الإسلاميّة ما تسيّر بها حياتها وحياة أسرتها وتساهم في تنمية مجتمعها. وقد أباح لها الإسلام أن تصل إلى أعلى درجات العلم متقيّدة بالأحكام الشّرعيّة اللّازمة وفتح لها الباب لتبدع وتشارك في شتّى مجالات الحياة؛ فكانت منهنّ العالمات المجتهدات **أمّ المؤمنين عائشة رضوان اللّه عليها**، والعالمة كريمة المروزية والتي وصفها الحافظ الذّهبي في سير أعلام النّبلاء بالشّيخة العالمة المسندة.

أمّا في العلوم الدّنيويّة فقد أبدعت في الرّياضيّات العالمة النابغة **أمة الواحد ستيتة المحاملي** وفي مجال الطّب والتّمريض فكانت **رفيدة بنت كعب الأسلمية رضي اللّه عنها** أوّل ممرّضة في التّاريخ. وشغلت المرأة مناصب مهمّة كالقضاء مثل **الشّفاء: قاضية حسبة في خلافة عمر بن الخطّاب رضوان اللّه عليه**. وكانت عالمة ومخترعة وعالمة فلك ومصمّمة إسطرلاب **مريم «الأسطرلابية» العجيلية**... وهذا غيض من فيض فتاريخ الإسلام مليء بأسماء الآلاف من الفقيهات والسياسيات والعالمات في اللغة والأدب والرياضيات والفلك ومختلف العلوم، والطبيبات والممرضات والعسكريات والبطلات والمجاهدات. يقول محمد أكرم ندوي، عالم مسلم من الهند: «**اعتقدت أنني ربما أجد ٢٠ أو ٣٠ امرأة**». حتى الآن، عثر على ٨٠٠٠، على مدى ١٤٠٠ عام، وقاموسه يملأ الآن ٤٠ مجلداً» (مقتطف من «تاريخ سري» نشرته كارلا باور في مجلة نيويورك تايمز، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧).

أوجب الإسلام على الدّولة توفير تعليم عالي الجودة لكل فرد من رعاياها (بمن فيهم الفتيات والنّساء) كحقّ أساسيّ بغضّ النّظر عن دينهم أو عرقهم أو جنسهم أو مستوى ثروتهم. وهي ملزمة بتوفير ما يكفي من المدارس الابتدائيّة والثّانويّة لجميع رعايا الدّولة وتزويدهم بكلّ ما يحتاجونه لتحقيق أهداف سياسة التّعليم مجاناً ممّا يتيح المجال لكلّ من يريد ذلك.

لذلك وعند قيام دولة الخلافة ستكون ملزمة بتنظيم أسلوب في التّعليم لتزويد الفتيات والنّساء بهذه المعارف، وستسعى جاهدة لإزالة كلّ المواقف التّقليديّة أو الحواجز الثّقافيّة التي تقلّل من شأن تعليم الإناث أو تمنع الفتيات من ممارسة حقوقهن التّعليميّة. ولن تسمح بأن تعيش المرأة في خوف أو تبعا للعادات والتّقاليد البالية، وهو ما سيؤدّي إلى تحسين نظرة النّاس إلى المرأة. ففي ظلّ عدالة الإسلام تعود للمرأة عزّتها ومكانتها!

كما لن يكون هناك خلط بين الذّكور والإناث في المدارس وأماكن التّعليم سواء بين الطّلاب أو المعلّمين، وسواء في مدارس الدّولة أو المدارس الخاصّة. سيختفي التّعليم المختلط بكلّ سلبيّاته ونتائجه المفسدة التي نراها حاليا، والذي يفرضه الغرب علينا بشتّى الوسائل، رغم أنّ العديد في بلاده ينادون بأهمّيّة الفصل بين البنين والبنات في التّعليم، ويتزايد أنصار هذا التّوجّه يوما بعد يوم بسبب المعاناة الاجتماعيّة والأخلاقيّة النّاجمة عن الاختلاط الواقع في المدارس.

ستقوم دولة الخلافة أيضاً بتوفير الدّراسات العليا مجاناً - لأنّها ضروريّة للدّولة - مثل العلوم الإسلاميّة، والطّبّ، والهندسة، وغيرها من العلوم العامّة والعسكريّة فـ(**تعليم ما يلزم للإنسان في معترك الحياة فرض على الدولة أن توفره لكل فرد ذكراً كان أو أنثى في المرحلتين الابتدائية والثانوية، فعليها أن توفر ذلك للجميع مجاناً، وتفسح مجال التعليم العالي مجاناً للجميع بأقصى ما يتيسر من إمكانيات**)، (المادّة ١٧٨ من مشروع دستور دولة الخلافة لحزب التّحرير).

وحتّى تكون دولة الخلافة قوّة عالميّة رائدة في العلوم والطّبّ والتّكنولوجيا والصّناعة وغيرها من المجالات كما يوجبه الإسلام عليها أن تبحث عن التّميّز في التّعليم. وستشجع النّساء على الدّخول في الدّراسات العليا وتسهّل تخصّصهنّ في مختلف المجالات، بما في ذلك التخصّصات الإسلاميّة والطّبّ والعلوم واللّغات والهندسة وهو ما سيضمن الطّموحات التّعليميّة للفتيات والنّساء.

لقد كفل هذا الجوّ من التّعلّم والدّراسة المنبثق عن تنفيذ النّظام الإسلاميّ ازدهار تعليم المرأة في ظلّ الخلافة وسيعود بإذن اللّه حين قيامها من جديد وعودة نظام الإسلام ليسيّر الحياة وفق أحكام اللّه وهو ما سيكفل للمرأة وللرّجل حقوقهما وسيعيد لهما علاقة الودّ والرّحمة ويجعلهما يتنافسان لنيل الخيرات وطاعة ربّ الأرض والسّماوات.

اللّهمّ اجعل قيامها قريبا حتى نرفل بعزّها نساء ورجالاً وفي كلّ الميادين ■

«المرأة والصحة»
هل فَشَلُ توفير الرعاية الصحية للمرأة نابعٌ عن عدم المساواة بين الجنسين أم عن نظام الدولة؟

(مترجم)

آمنة عابد
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية أفغانستان

الأهداف الاستراتيجية والسرد فيما يتعلق بالمرأة والصحة:

كان الهدف من إعلان ومنهاج عمل بيجين للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمجال الحاسم "المرأة والصحة" هو ضمان توفير رعاية صحية عالية الجودة للمرأة ومكافحة عدم المساواة والتمييز الذي يؤثر على المرأة في مجال الصحة. يُعرّف إعلان ومنهاج عمل بيجين الصحة بأنها حالة من الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي التام وليس مجرد غياب المرض أو العجز. كما يشير إلى أن الوصول العادل بالمرأة إلى الرعاية الصحية والخدمات أمر ضروري لقدرتها على المشاركة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. بالإضافة إلى ذلك، ينص على أن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية ضرورية لتعزيز الحياة والعلاقات الشخصية بين المرأة والرجل، وأن العلاقات المتساوية بين المرأة والرجل في الإنجاب والجنس تتطلب الاحترام المتبادل والموافقة والمسؤولية المشتركة. ويضيف بأن الحقوق الجنسية والإنجابية تعتمد على الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد والأزواج في التقرير بحرية ومسؤولية عما إذا كانوا يرغبون بأطفال وعن عدد الأطفال الذين يريدون ومتى. ويشمل ذلك الحق في الحصول على المعلومات واتخاذ قرارات خالية من التمييز والإكراه والعنف.[1]

فيما يتعلق بأسباب عدم وصول النساء إلى الرعاية الصحية عالية الجودة، ينص منهاج عمل بيجين على ما يلي: "انعدام المساواة بين الرجل والمرأة وفيما بين النساء أنفسهن هو العائق الرئيسي أمام بلوغ المرأة أعلى المستويات الممكنة من الصحة في مختلف المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية والجماعات الأصلية والعرقية ". ويضيف أن "صحة المرأة... يحددها السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لحياتها" وأن "**تحقيق الصحة المثلى طوال دورة الحياة، والمساواة، بما في ذلك تقاسم المسؤوليات الأسرية والتنمية والسلم هي شروط لازمة**" (المادة ٨٩). تشمل الأمثلة المذكورة فيما يتعلق بعدم المساواة بين المرأة والرجل في العلاج في الشؤون الصحية اليوم ما يلي: وصول مختلف وغير متساوٍ إلى السلع الصحية والخدمات الصحية؛ فرص غير متساوية لحماية صحتهم والمحافظة عليها وتعزيزها؛ لا يوجد دعم اجتماعي ونفسي واقتصادي من البلدان؛ تدهور الواقع الاجتماعي للمرأة في البلدان النامية؛ قلة المعرفة وتأثير ذلك في الحياة الجنسية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ عدم الاختيار في الحياة الجنسية والصحة الإنجابية؛ وعدم كفاية البحوث والإحصاءات المتعلقة بالمرأة. كان التركيز الرئيسي للأهداف الاستراتيجية والإجراءات المقترحة في إعلان ومنهاج عمل بيجين هو إزالة هذه العقبات المعلنة وتحقيق المساواة للمرأة في جميع الجوانب الصحية.

الكشف عن روايات المساواة وعلاقتها بأسباب سوء توفير الرعاية الصحية للمرأة:

على مدى السنوات الـ٢٥ الماضية، تدعي الحكومات أنها اتخذت خطوات نحو تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين. ومع ذلك، وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المجتمعات تتخلف فيما يتعلق بالنساء بشكل كبير فيما يتعلق بالصحة. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تظل معدلات وفيات الأمهات مرتفعة بشكل غير مقبول حتى اليوم. في كل يوم في عام ٢٠١٧، ماتت حوالي ٨١٠ امرأة لأسباب يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة. توفيت حوالي ٢٩٥٠٠٠ امرأة أثناء الحمل وبعده في عام ٢٠١٧. وقد حدثت الغالبية العظمى من هذه الوفيات (٩٤٪) في الأماكن منخفضة الموارد، وكان من الممكن منع معظمها.[2]

على سبيل المثال، ذكر تقرير الولايات المتحدة لعام ٢٠١٥ بشأن تطبيق إعلان ومنهاج عمل بيجين أن الولايات المتحدة تمنع شركات التأمين من رفض التغطية أو رفع الأقساط بناءً على الجنس أو الشروط الموجودة مسبقاً، بما في ذلك الحمل. يهدف قانون الرعاية بأسعار معقولة (ACA) إلى ضمان إمكانية حصول كل أمريكي على تغطية عالية الجودة وبأسعار معقولة من خلال توفير التأمين الصحي لملايين الأمريكيين. ومع ذلك، وعلى الرغم مما يذكره التقرير، تموت سنويا أكثر من ٧٠٠ امرأة

١ http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD/DAC/WID(99)4&docLanguage=En
٢ https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/maternal-mortality

في الولايات المتحدة بسبب الحمل أو لأسباب تتعلق بالولادة[3]. وفقاً للمركز الأمريكي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC)، فقد حدثت ما بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥ أكثر من ٣١٪ من حالات وفيات الأمهات أثناء الحمل، و٣٦٪ أثناء الولادة أو خلال الأسبوع الأول بعد الولادة، و٣٣٪ حدثت بعد أسبوع إلى عام بعد الولادة.[4] ما يقرب من ٦٠٪ من جميع وفيات الأمهات في الولايات المتحدة يمكن الوقاية منها. وقد عزا العديد من هذه الإخفاقات في منع وفيات الأمهات إلى نظام التأمين الصحي في البلاد، مشيرين إلى أن نموذج الرعاية الصحية هذا قد أخفق في رعاية مواطنيه إلى حد كبير. [5] وجدت دراسة نشرتها المجلة الأمريكية للصحة العامة في عام ٢٠٠٩ أن ما يقرب من ٤٥٠٠٠ أمريكي يموتون كل عام كنتيجة مباشرة لكونهم غير مؤمن عليهم. وصرح خبير الاقتصاد في جامعة هارفارد، ديفيد كاتلر، بأن تكاليف الأدوية هي أحد الأسباب الرئيسية للتكاليف الفلكية لتوفير الرعاية الصحية في الولايات المتحدة والتي أدت إلى أن التأمين الصحي لا يمكن تحمله بالنسبة لملايين النساء والرجال الأمريكيين.[6] هذه التكلفة العالية للأدوية مرتبطة ببراءات اختراع الأدوية من قبل شركات الأدوية. وفقاً لمقال نشر في حزيران/يونيو ٢٠١٨ من قبل وكالة CNBC الأمريكية للإعلام، ما زال الأمريكيون يعانون من أعلى تكاليف للأدوية الموصوفة مقارنة بأي شخص في العالم؛ واحد من كل أربعة أمريكيين غير قادر على إحضار الوصفات الطبية بسبب ارتفاع الأسعار؛ و"**تعد احتكارات براءات الأدوية اليوم أقوى من أي وقت مضى في القرن الماضي، حيث ترفع أسعار الأدوية**". وقد أدت هذه التكاليف المرتفعة للأدوية الناتجة عن قوانين براءات الاختراع إلى عدم تحمل ملايين المواطنين العاديين في البلدان النامية تكاليف العلاج الطبي ، سواء كانوا إناثًا أو ذكورًا. إن الحقيقة المتعلقة بنظام الرعاية الصحية في أمريكا، كما هو الحال في العديد من الدول الرأسمالية، هي أن أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف الرعاية الصحية الجيدة يحصلون عليها ومن لا يستطيعون يحرمون منها. من الواضح، بالتالي، أن عدم توفير الرعاية الطبية الكافية للنساء في البلدان الرأسمالية، مثل الولايات المتحدة، لا يرتبط بكون الأمر متعلقاً بذكر أو أنثى، أو أوجه قصور في المساواة بين الجنسين، بل يرجع إلى نظام الرعاية الصحية الظالم وعيوبه، والذي يدعمه ويؤيده النظام السياسي الرأسمالي، الذي لا ينظر إلى الصحة كحق أساسي بل كميزة.

ومثال آخر، يذكر تقرير أفغانستان عن تطبيق إعلان بيجين أن وزارة الصحة العامة قد وضعت استراتيجيتها الوطنية للصحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ والاستراتيجية الوطنية الجنسانية وحقوق الإنسان للقطاع الصحي. كان الهدف الرئيسي للاستراتيجية الوطنية للصحة هو تحسين الوصول إلى الممارسات الصحية المفيدة والمستدامة وتعزيزها وتطويرها لضمان الحصول على خدمات رعاية صحية جيدة وعادلة بشكل أفضل. وكان التقرير يستند إلى توفير التمويل المتاح لتحسين الحالة الصحية والتغذوية لجميع المواطنين، ولا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة.[7] كشف تقرير صادر عن وزارة الصحة لعام ٢٠١٧ أن أكثر من ٥٠٪ من النساء الحوامل في أفغانستان لم يكن لديهن إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وأن أكثر من ٥٠٪ من الولادات تمت بدون مرافق رعاية. وفي الوقت نفسه، قالت القائمة بأعمال رئيس الصحة الإنجابية في وزارة الصحة العامة زليخة أنواري إن جودة الخدمات الصحية في البلاد منخفضة للغاية، كما أن برامج التوزيع الصحي غير متوازنة. وقالت: "لقد تم إجراء استثمارات في الخدمات الصحية، ولكن... جودة الصحة ليست مرضية بالنسبة لنا بسبب نقص الميزانية والموارد". وقال عطا الله سيدزاي من وزارة الصحة العامة: "٤٠٪ من الأمهات يعانين من فقر الدم، ٩٥٪ من الأمهات يفتقرن إلى فيتامين (د) بينما ١٠٪ من الأمهات يفتقرن إلى اليود، هذه من بين العناصر التي نحتاج إلى التركيز عليها قبل وبعد الولادة"[8] . تفتقر الحكومة الأفغانية إلى الأموال اللازمة لتشغيل وصيانة مرافق الرعاية الصحية لديها؛ فالمستشفيات غير قادرة على توفير الرعاية الكافية؛ كما تفتقر مرافق الرعاية الصحية إلى موظفين مؤهلين ويظل الفساد في جميع أنحاء النظام مصدر قلق. من الواضح أن الفساد المستشري والفقر الجماعي والنظام الاقتصادي المعيب والكميات الهائلة من الهدر وسوء استخدام الأموال الحكومية والتدريب غير الكافي للعاملين الطبيين وعقود من الحرب والنزاع الدائر في البلاد هي الأسباب الرئيسية للحالة الصحية الرهيبة وعدم كفاية الإنفاق على الرعاية الصحية في أفغانستان وبلدان أخرى. كل هذا حرم ملايين النساء من العلاج والرعاية الطبية الأساسية وليس عدم المساواة بين الجنسين.

إن النطاق المريع للفقر في العديد من البلدان يؤدي أيضاً إلى معاناة النساء من اعتلال الصحة الناجم عن سوء التغذية، وظروف المعيشة المتدنية، والافتقار إلى المياه النظيفة، وسوء الصرف الصحي، والبيئات غير الصحية التي تسبب المرض، والضغط العام ومصاعب الحرمان الاقتصادي وكذلك قلة الاستثمار في الصحة العامة الوقائية. علاوة على ذلك، فإن العوامل الاجتماعية، مثل تعاطي المخدرات والكحول وإساءة استعمالهما، والاختلاط والانهيار الأسري الناجم عن نمط الحياة الليبرالي والحريات الجنسية، قد أسفر أيضاً عن مشاكل جسدية ونفسية وانتشار فيروس نقص المناعة وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي التي تؤثر على صحة النساء. هذه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي الأسباب الأساسية التي تؤثر على صحة المرأة والتي تحتاج إلى معالجة الصور النمطية الجنسانية أو التحيز الجنساني في تقديم الرعاية الصحية بدلاً من التركيز عليها. إنه نظام رأسمالي، واشتراكي وأنظمة رعاية سياسية واقتصادية وصناعية أخرى معيبة وفاشلة في البلاد وليس عدم المساواة بين الجنسين، وهم من يتحملون المسؤولية الرئيسية عن سوء توفير الرعاية الصحية الجيدة للنساء والفتيات

٣ http://www.unece.org/fileadmin/DAM/Gender/Beijing_20/USA_Report_on_the_Implementation_of_the_Beijing_Declaration_and_Platform_for_Action.pdf
٤ https://www.newsecuritybeat.org /2019/08/failing-american-women-alarming-trends-u-s-maternal-mortality/
٥ https://www.ipi.org/ipi_issues/detail/how-health-insurance-failed-america
٦ https://www.investopedia.com/articles/personal-finance/080615/6-reasons-healthcare-so-expensive-us.asp
٧ https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/csw/64/5251=la=en&vs؛national-reviews/afghanistan.pdf
٨ https://tolonews.com/afghanistan/50-pregnant-women-lack-access-basic-health-care

في جميع أنحاء العالم. هذا بالإضافة إلى وجود حكام وأنظمة لا يهتمون بصدق برفاهية مواطنيهم، بل بمقاعدهم في السلطة والمكاسب المالية الشخصية فحسب، ويفتقرون إلى أية رؤية واضحة لكيفية تأمين احتياجات الناس.

الصلة المضللة بين تنظيم الأسرة وصحة المرأة:

يربط إعلان ومنهاج عمل بيجين وبنسبة كبيرة موضوع "المرأة والصحة" بالحياة الجنسية والإنجابية للمرأة. على سبيل المثال، تنص المادة ٩٢ على أن "محدودية ما يتمتع به كثير من النساء من سلطان على حياتهن الجنسية والإنجابية والافتقار إلى التأثير في عملية صنع القرار هي من الحقائق الاجتماعية التي تترك أثرا معاكساً على صحة المرأة". إن الولادة، وإنجاب الكثير من الأطفال، والافتقار إلى الإجهاض الآمن، كلها عوامل تؤثر سلباً على صحة المرأة وهي من الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات مرض ووفيات الأمهات. وبالتالي، يدعو برنامج العمل الفردي إلى تحسين سياسات وبرامج تنظيم الأسرة، وزيادة وصول النساء والفتيات إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والإجهاض الآمن كوسيلة لتحسين صحتهن.

في باكستان، على سبيل المثال، يذكر تقرير جديد للبنك الدولي أن البلاد بحاجة إلى التركيز على الإنجاب كجزء من نهج الرعاية الصحية الشامل الذي من شأنه رفع حالة صحة المرأة في البلاد. يعد مستوى صحة المرأة في باكستان من أدنى المستويات في العالم. وتقول دراسة «تحسين صحة المرأة في باكستان»: «إذا لم يتم اتخاذ إجراء بسرعة، فسوف تتخلف باكستان عن دعم جيرانها الآسيويين في تنمية رأس المال البشري وتعرض فرص النمو الاقتصادي للخطر في المستقبل». ليس فقط الحد بشكل خطير من رفاهية الأسرة والقدرة الإنتاجية في باكستان، ولكن أيضاً إمكانات التنمية ليوم غد. «في عام ٢٠١٢، في قمة تنظيم الأسرة في لندن، التزمت الحكومة الباكستانية بالعمل على تحقيق الوصول الشامل للصحة الإنجابية ورفع وسائل منع الحمل بمعدل الانتشار إلى ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك ضمان أن جميع المرافق الصحية العامة والخاصة في مقاطعاتها تقدم خدمات المباعدة بين الولادات. كما أعربت عن رغبتها في الوصول إلى ٦,٧ مليون مستخدم إضافي بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أنفقت البلاد ما يقدر بنحو ١٥١ مليون دولار أمريكي على تنظيم الأسرة في ٢٠١٢/٢٠١١، وازداد ذلك في السنوات اللاحقة. كما تهدف الحكومة إلى جعل تنظيم الأسرة أولوية بالنسبة لأكثر من ١٠٠٠٠٠ عاملة صحية، تغطي ٧٠٪ من المناطق الريفية. في باكستان، ذكر استبيان الإبلاغ عن التزام FP٢٠٢٠ لعام ٢٠١٤ أنه بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تلقت البلاد ٥٢ مليون دولار من منتجات منع الحمل وحدها في السنوات الثلاث السابقة (تنظيم الأسرة ٢٠٢٠).

مما لا شك فيه، أن معدل وفيات الأمهات ومعدلات الإصابة بالأمراض وكذلك سوء الحالة الصحية بين العديد من الأمهات المرضعات والرضع في باكستان كما هو الحال في العديد من البلاد الإسلامية الأخرى غير مقبول. ومع ذلك، هذا لا يرجع إلى أوجه القصور في تنظيم الأسرة، ولا الحمل المبكر، أو إنجاب العديد من الأطفال. بل هي نتيجة مباشرة للظروف الاقتصادية والبيئية في هذه البلدان، فضلاً عن عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية وضعف التنظيم الحكومي والإشراف على توفير الرعاية الصحية في هذه الدول. نرى على سبيل المثال، في معظم البلدان المتقدمة، أن المواليد المراهقات والنساء اللائي يخترن الحمل المتعدد لا يرتبطن بنفس معدل وفيات الأمهات والمريضات وسوء الحالة الصحية ولا وفيات حديثي الولادة كما هو الحال في البلدان النامية بسبب جودة الرعاية الطبية الجيدة للولادة والمواليد. ومع ذلك، في باكستان، كما هو الحال مع العديد من البلاد الإسلامية الأخرى، يتجنب الكثير من الناس استخدام المرافق الطبية التي توفرها الدولة بسبب سوء "جودتها" و"عدم الموثوقية". أشار مسح أجري لمستشفيات الحكومة الباكستانية إلى أن سلوك إدارة المستشفيات، والمواقف غير المسؤولة للعاملين في مجال الرعاية الصحية (HCPs)، والأمية وكذلك الفقر للناس كل ذلك كان عاملا جعل الشعب الباكستاني يعزف عن استخدام المستشفيات الحكومية والعامة للعلاج.[9] وفي الوقت نفسه، كان هناك نمو كبير في المستشفيات الخاصة. حاليا، يمثل القطاع الخاص في باكستان حوالي ٨٠٪ من زيارات العيادات الخارجية. إن هيمنة القطاع الخاص على النظام الصحي في العديد من البلدان جعلت الرعاية الصحية من الأعمال التجارية والرفاهية بدلاً من أن تكون خدمات وحقوقا. جعلت التكاليف المرتفعة لأتعاب الأطباء الخاصين والأدوية والفحوصات التشخيصية العلاج عسير التكلفة بالنسبة لملايين النساء والرجال في باكستان وفي جميع أنحاء العالم. تستغل الحكومات والشركات الكبرى بشكل أساسي النساء المرضعات والحوامل لتحقيق أرباح أو إيرادات ضخمة. بالإضافة إلى ذلك، يمثل ضعف الاستثمار في التدريب السريري، والافتقار إلى نظام صحي متكامل مع مرافق التعليم الأساسي والثانوي والثالث، فضلاً عن الفساد في القطاع الصحي، مشاكل رئيسية أخرى. ذكر تقرير صدر عام ٢٠٠٩ عن منظمة الشفافية الدولية أن القطاع الصحي لا يزال ثالث أكثر دوائر الدولة فساداً في باكستان.

يجادل آخرون بأن تحسين تنظيم الأسرة أمر مهم للتصدي للوباء العالمي مثل فيروس نقص المناعة الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والتي تصيب ملايين الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، بعد مضي ٢٥ عاماً على المرض، وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة وعدد لا يحصى من البرامج الوطنية لتنظيم الأسرة، لا يزال انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة يمثل مشكلة عالمية رئيسية في مجال الصحة العامة. في عام ٢٠١٨، كان هناك ٣٧,٩ مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية.[10] تتعرض الشابات للخطر بشكل خاص، حيث تحدث حوالي ٦٢٠٠ إصابة جديدة كل أسبوع بين الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٢٤ عاماً بين هذه الفئة. في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، أربع حالات من كل خمس إصابات جديدة بين الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥

٩ https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6058414/

١٠ https://www.avert.org/global-hiv-and-aids-statistics

و١٩ سنة، والشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ سنة عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة بمقدار الضعف مقارنة بالرجال.[11] السبب الرئيسي لهذا الوباء المستمر هو ارتفاع مستويات العلاقات خارج إطار الزواج والاختلاط وكذلك استهلاك المخدرات الموجود في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء بسبب تعزيز الحريات الجنسية والحرية الشخصية. إن هذا النهج الليبرالي تجاه الحياة الجنسية هو أيضاً ما يدعم الطلب الكبير على عمليات الإجهاض في العديد من البلاد، مما يؤدي حتماً إلى قيام الكثير من النساء بإجراء عمليات إجهاض غير آمنة، وغالباً ما يكون ذلك بسبب اليأس. تتفاقم هذه الحقيقة من خلال الأهداف الاستراتيجية لإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يعمل أيضاً على تعزيز الحريات الجنسية داخل البلاد، حيث ينص على أن "وتشمل حقوق الإنسان للمرأة حقها في أن تتحكم وأن تبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية". (المادة ٩٦). وبالتالي، فإن التركيز على تنظيم الأسرة في الإعلان يصرف الانتباه عن حقيقة أن نمط الحياة والثقافة الليبراليين هما اللذان يتحملان المسؤولية الأساسية عن قضايا الصحة الجنسية هذه التي تؤثر على النساء. في الواقع، فإن الترويج المكثف لمثل هذه البرامج لتنظيم الأسرة في البلاد في جميع أنحاء العالم له علاقة أقل باهتمام حقيقي بصحة المرأة، ويتعلق أكثر بالأجندة الرأسمالية الغربية المتمثلة في نشر القيم الليبرالية، والحد من عدد السكان من أجل الحد من التنافس على الموارد والحد من حجم السكان المسلمين للحد من انتشار الإسلام بحيث لا يشكل ذلك تهديداً للرأسمالية العالمية، وزيادة النمو الاقتصادي للدول عن طريق تقييد أي عامل، بما في ذلك الحمل المبكر أو إنجاب العديد من الأطفال، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على قدرة المرأة على العمل وتوجيه محرك اقتصاد البلاد، كما هو واضح في الاقتباس من تقرير البنك الدولي عن باكستان المذكور أعلاه.

النهج الإسلامي لحماية صحة المرأة وتوفير نظام رعاية صحية عامة من الدرجة الأولى:

الإسلام نظام فريد من نوعه، توفر قيمه وأحكامه الطمأنينة للفرد، ويلبي احتياجاته العضوية ويلبي غرائزه بشكل صحيح بطريقة تجلب الرفاهية الجسدية والعقلية. هو نظام لا يسمح للحريات الإنسانية أن تسود دون قيد على عكس الحريات الليبرالية. بدلاً من ذلك، ينظمها بحيث تشبَع الغرائز بطريقة تجلب الراحة للإنسان، في الوقت الذي تحقق فيه منفعة للمجتمع. وبالتالي، فإنه يمنع استهلاك الكحول والمخدرات، والمشاركة في العلاقات خارج إطار الزواج والاختلاط، وغيرها من أنماط الحياة الضارة التي تؤثر سلبا على الرفاه البدني والنفسي للناس. هذا يحمي أيضاً من العديد من المشكلات الاجتماعية كانهيار الأسرة الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير على الصحة العقلية للرجال والنساء والأطفال على حد سواء. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۝ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٤]. يسعى نظام الإسلام، الخلافة، إلى ضمان الصحة العقلية لرعاياه من خلال تطبيقه للأحكام الإسلامية وتركيز المفاهيم والمشاعر الإسلامية داخل أفراد مجتمعه عبر المناهج التعليمية ووسائل الإعلام.

تلتزم الخلافة بأمر من الشريعة الإسلامية بتوفير الاحتياجات الأساسية لرعاياها. ويعتبر الإسلام ضمان الصحة أحد هذه الضروريات الأساسية، كحق لكل فرد، ذكوراً وإناثاً، وليس ترفاً لأولئك الذين يستطيعون تحمل كلفتها. وبالتالي، يجب أن تضمن الخلافة رعاية صحية عامة عالية الجودة ومجانية لجميع رعاياها، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو بلد المنشأ في المدن والمناطق الريفية على حد سواء. لذلك يجب على الدولة توفير عدد كافٍ من المستشفيات والعيادات المجهزة تجهيزاً جيداً، فضلاً عن الأدوية والأطباء والممرضين لخدمة كل من تحكمهم. يُنفق على هذا كله من بيت المال، كما هو محدد في المادة ١٦٤ من مسودة دستور دولة الخلافة لحزب التحرير، والتي تنص على أن الخلافة يجب أن "توفر الدولة جميع الخدمات الصحية مجاناً للجميع". ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير، "أما الصحة والتطبيب فإنهما من الواجبات على الدولة بأن توفرهما للرعية، حيث إن العيادات والمستشفيات، مرافق يرتفق بها المسلمون في الاستشفاء والتداوي. فصار الطب من حيث هو من المصالح والمرافق. والمصالح والمرافق يجب على الدولة أن تقوم بها لأنها مما يجب عليها رعايته عملاً بقول الرسول ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» أخرجه البخاري عن عبد الله بن عمر. وهذا نص عام على مسؤولية الدولة عن الصحة والتطبيب لدخولهما في الرعاية الواجبة على الدولة". على الرغم من أنها توفر الرعاية مجاناً، إلا أن الدولة لم تمنع الأطباء والعاملين الطبيين الآخرين من الحصول على أجر مقابل عملهم.

كان لأفكار الإسلام وأحكامه تأثير كبير على تطوير الركائز الأساسية للرعاية الصحية. أنشأ رسول الله ﷺ من خلال أقواله وأفعاله أساس الرعاية الصحية والطبية. وقد شهد القرن الأول من الحكم الإسلامي إنشاء بيمارستان (مستشفيات عامة) وعيادات من مختلف الأنواع. في الختام، تمثل التوجيهات الصحية والطبية للنبي الركائز الأساسية للنهضة الطبية والصحية التي شهدها العالم في وقت لاحق. وتعتبر هذه التوجيهات الربيع الذي انتهل منه الأطباء جيلاً بعد جيل، والذي كان بمثابة المفاتيح التي سهّلت البحث والتحري في المجالين الطبي والصحي، حيث يثبت العلم كل يوم عظمة هذه التوجيهات ومصداقيتها العلمية". (الرعاية الصحية والطبية في القرن الأول الهجري: أطروحة الأستاذة أسماء يوسف أحمد الدياب).

ستكون الخلافة قادرة على تمويل نظام رعاية صحية مجانية من الدرجة الأولى بسبب نظامها الاقتصادي الإسلامي السليم والموثوق به والذي اتبع مقاربة تم اختبارها منذ زمن طويل لإيجاد الرخاء والقضاء على الفقر وتقديم خدمات عامة استثنائية لرعاياه، كما يتضح من تطبيق الشريعة الإسلامية عبر التاريخ. على سبيل المثال، ستعيد الدولة هيكلة إيراداتها وفقاً لأحكام الشريعة، بما في ذلك توليد إيرادات ضخمة من الممتلكات العامة مثل الطاقة والمعادن والمؤسسات الحكومية مثل البناء على

١١ https://www.avert.org/professionals/hiv-social-issues/key-affected-populations/women

نطاق واسع. وسيكون من أبواب تمويل الرعاية الصحية أيضاً الخراج، فيما سترفض مدفوعات القروض القائمة على الربا من دول غربية وغيرها، والتي تستهلك حالياً نسبة كبيرة من نفقات البلاد الإسلامية، والتي ستخلق أيضاً المزيد من الثروة التي ستستثمرها الدولة في احتياجات الناس. وإذا لم يكن هناك أموال كافية، ستفرض ضريبة طوارئ على من عندهم ثروات تزيد عن قدر معين لمواجهة العجز في ميزانية الإنفاق على الرعاية الصحية.

كانت الخلافة، خلال قرون من حكمها، تنعم بوجود العديد من مستشفيات وأطباء من الدرجة الأولى في العديد من مدنها: بغداد، دمشق، القاهرة، القدس، الإسكندرية، قرطبة، سمرقند وغيرها الكثير، يعالجون الرجال والنساء دون تمييز في مستوى الرعاية. في عهد الخلافة العباسية، كان في بغداد وحدها ستون مستشفى بها أقسام للمرضى الداخليين والخارجيين وأكثر من ١٠٠٠ طبيب. كان في المستشفيات الكبيرة كليات طبية مرتبطة بها. كما كانت المستشفيات العامة مثل مستشفى بيمارستان المنصوري، الذي أنشئ في القاهرة عام ١٢٨٣، يستوعب ٨٠٠٠ مريض. وفر المستشفى لكل مريض عاملين يفعلان كل شيء من أجل راحته وكان لكل مريض سريره الخاص به، وفراشه الخاص والأوعية الخاصة به لتناول الطعام. عالج المستشفى المرضى الداخليين والمرضى الخارجيين وقدم لهم الغذاء والدواء مجاناً. وكانت هناك أيضا مستوصفات وعيادات متنقلة لتوفير الرعاية الطبية المناسبة للمعوقين وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية. في القرن العاشر، أمر المقتدر بالله بأن تقوم كل وحدة متنقلة بزيارة كل قرية والبقاء هناك لبضعة أيام قبل الانتقال إلى القرية التالية.

كانت المستشفيات الإسلامية بمثابة نماذج للمستشفيات التي أنشئت في أجزاء مختلفة من أوروبا، وخاصة في إيطاليا وفرنسا خلال القرن الرابع عشر. استلهم الصليبيون بناءهم من المستشفيات الرائعة للحاكم السلجوقي نور الدين في دمشق ومستشفيات السلطان المملوكي المنصور قلاوون في القاهرة.[12] تم بناء المستشفى المنصوري بأربعة مداخل، ولكل منها نافورة في الوسط. حرص الخليفة على التأكد من أن المشفى كان يعمل بشكل صحيح مع الأطباء ومجهز بالكامل لرعاية المرضى. كما قام بتعيين حاضرين من الذكور والإناث لخدمة المرضى من الذكور والإناث الذين كانوا يقيمون في أجنحة منفصلة. أسرة بمراتب وأقسام متخصصة منفصلة كانت في المشفى. كما تم توفير المياه الجارية في جميع أنحائها. في جزء واحد من المبنى، مُنح الطبيب الأعلى مجالاً للتدريس والمحاضرة. لم يكن هناك سقف لعدد المرضى الذين يمكن علاجهم، وقدم المستوصف الداخلي الأدوية اللازمة للمرضى لأخذها إلى المنزل.[13] وجاء في الدستور الذي أنشئ عليه مستشفى المنصوري: "وهذا المارستان هو الذي وقفه مولانا السلطان الملك المنصور الموكل الموقوف عنه خلد الله ملكه بيمارستان لمداواة مرضى المسلمين الرجال والنساء من الأغنياء المثرين والفقراء المحتاجين بالقاهرة ومصر وضواحيها من المقيمين بها والواردين إليها من البلاد والأعمال على اختلاف أجناسهم وأوصافهم وتباين أمراضهم وأوصابهم، من أمراض الأجسام قلت أو كثرت أفقت أو اختلفت، وأمراض الحواس خفيت أو ظهرت، واختلال العقول التي حفظها أعظم المقاصد والأغراض، وأول ما يجب الإقبال عليه دون الانحراف عنه والإعراض، وغير ذلك مما تدعو حاجة الإنسان إلى صلاحه وإصلاحه بالأدوية والعقاقير المتعارفة عند أهل صناعة الطب والانشغال فيه بعلم الطب والاشتغال به، يدخلونه جموعا ووحدانا وشيوخا وشبانا، وبلغاء وصبيانا، وحرما وولدانا، يقيم به المرضى الفقراء من الرجال والنساء لمداواتهم إلى حين برئهم وشفائهم ويصرف ما هو معد فيه للمداواة، ويفرق للبعيد والقريب، والأهلي والغريب، والقوي والضعيف، والدني والشريف، والعلي والحقير، والغني والفقير، والمأمور والأمير، والأعمى والبصير. والمفضول والفاضل، والمشهور والخامل والرفيع والوضيع، والمترف والصعلوك، والمليك والمملوك، من غير اشتراط لعوض من الأعواض، ولا تعويض بإنكار على ذلك ولا اعتراض، بل لمحض فضل الله وطوله الجسيم، وأجره الكريم وبره العميم، لينتفع بذلك."[14] ووصف جومار، أحد علماء نابليون خلال حملة فرنسا (١٧٩٨-١٨٠١) لاحتلال مصر، خدمات الرعاية الصحية والمرافق الصحية التي يبلغ عمرها ٦٠٠ عام والتي رآها في البلاد الإسلامية على النحو التالي: "جميع المرضى اعتادوا الذهاب إلى البيمارستان الفقراء والأغنياء، دون تمييز. تم التعاقد مع الأطباء من كل مكان في الشرق، وكانوا يتلقون رواتب جيدة. كانت هناك صيدلية مليئة بالأدوية والأجهزة. اثنان من العاملين في التمريض كانوا يخدمون كل مريض. تم عزل المصابين باضطرابات نفسية في قسم منفصل وتم الاعتناء بهم. لقد استمتعوا بقص القصص من بين أشياء أخرى. أولئك الذين تعافوا (إما من مرض جسدي أو نفسي) سيقضون بعض الوقت في قسم إعادة التأهيل. عند الخروج، يُمنح كل مريض خمس قطع من الذهب حتى لا يحتاج المريض إلى العمل بمجرد مغادرته". وصرح ويل دورانت الفيلسوف الأمريكي والمؤرخ والكاتب: "الإسلام يقود العالم بأسره فيما يتعلق بإنشاء مستشفيات جيدة وتزويدها بما تحتاج".

في الإسلام، يكون الخليفة، رئيس الدولة، مسؤولاً عن رعيته ويكون مسؤولاً أمام الله سبحانه وتعالى عن العناية بشؤونهم بإخلاص ورعاية احتياجاتهم، بما في ذلك الرعاية الصحية. هذا يعني أن الواجب عليه المحافظة على صحة شعبه وإدارة شؤونهم الصحية وتقديم الرعاية لهم بشكل فعال. وهذا يتطلب الحكم بطريقة لا توفر لكل فرد من الرعايا علاجاً طبياً جيداً فحسب ولكن تحميهم أيضاً وإلى أقصى حد ممكن من الأمراض الصحية والعدوى. وبالتالي، فهو ملزم بضمان حصول الناس على المياه النظيفة، والظروف المعيشية الآمنة، والبيئات النظيفة، والصرف الصحي الجيد، واللقاحات المناسبة والطعام الجيد. لقد فهم الخلفاء في الماضي واجبهم في العناية بصحة شعوبهم. أورد الحاكم في المستدرك عن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: "مرضت في زمان عمر بن الخطّاب مرضاً شديداً، فدعا لي عمر طبيباً فحمّاني حتّى كنت أمصّ النّواة من شدّة الحمية". في القرن

١٢ http://kalifat.com/fileadmin/user_upload/buecher_en/science_and_islam.pdf

١٣ 1001 Inventions: Muslim Heritage in Our World

١٤ The constitution upon which al-Mansuri Hospital was established – from "1001 Inventions: Muslim Heritage in Our World

الثامن، سُئل عمر بن عبد العزيز من قبل خادمه لأنه بدا حزيناً وقلقاً، فأجاب عمر، "أي شخص في مكاني عليه أن يكون كذلك؛ يجب أن أقدم لرعايا الأمة كافة حقوقهم، سواء طالبوا بها أم لا".

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً فَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَفَاقَتِهِمْ وَفَقْرِهِمُ احْتَجَبَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ وَفَاقَتِهِ» (رواه أبو داوَد، وابن ماجه، والحاكم). لذا يجب على الخليفة أن يضمن أيضاً أن يتمتع كل فرد بمستوى معيشي جيد، مما يخفف من وطأة الضيق النفسي والجهد البدني بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الصحة. كل هذا يتحقق مرة أخرى من خلال أحكام النظام الاقتصادي الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخلافة ملزمة بتوفير الاحتياجات الصحية الخاصة بالنساء، على سبيل المثال، ضمان حصولهن على وصول كافٍ إلى أجنحة ومستشفيات ووحدات أمومة مجهزة تجهيزاً جيداً، فضلاً عن طبيبات وجراحات وأخصائيات أمراض النساء المدربات تدريباً جيداً. وأطباء التوليد والممرضات والموظفين الطبيين الآخرين. على عكس الدول الرأسمالية التي تهدف إلى الحد من النمو السكاني، يشجع الإسلام الزواج المبكر وكذلك إنجاب الكثير من الأطفال، جاعلا من مسؤولية الدولة والحاكم ضمان تمتع النساء بحمل وولادة صحيين بأقل قدر من المضاعفات، وأن يتم دعم الأسر في توفير الرعاية لأطفالهم والعناية بهم بطريقة مثالية. قال النبي ﷺ: «تزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (رواه أحمد)

تاريخياً في عهد الخلافة، كانت مستشفياتها الأولى التي توظف طبيبات، وأشهرهن طبيبتان من أسرة بنو زهر خدمن في القرن الثاني عشر من الخلافة، في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور. يصف الجراح التركي صيرفي الدين سابونك أوغلو في القرن الخامس عشر الجراحين في الأناضول الذين كانوا يقومون بعمليات جراحية على المريضات من الإناث، ولا سيما عمليات أمراض النساء والتوليد. بالإضافة إلى ذلك، كتب العديد من الأطباء مواثيق على وجه التحديد في المجالات المتعلقة بالمرأة مثل القبالة وأمراض النساء والتوليد، بما في ذلك أورام الرحم وعنق الرحم وأدوية منع الحمل للنساء المعرضات لخطر الوفاة بسبب الحمل - وكل ذلك يعكس مستوى القلق على النساء والرعاية الصحية لهن، وعناية الأطباء والدولة على حد سواء بصحة ورفاهية المرأة.

بوصفها راعية لشؤون الناس، يجب أن تضمن الخلافة أيضاً الاهتمام الكافي والاستثمار في البحث والتطوير في العلوم والصحة العامة والطب، بما في ذلك الأمراض الخاصة بالنساء حتى تتمكن من تقديم أفضل علاج للمرضى وفقاً لمتطلبات المناطق المحلية والإقليمية. إن المساهمة الهائلة التي قدمتها دولة الخلافة في التطور في المجال الطبي، بما في ذلك علاجات الأمراض والظروف الصحية المختلفة، معروفة. تنص المادة ١٦٢ من مشروع الدستور الذي أصدره حزب التحرير على ما يلي: "لجميع أفراد الرعية الحق في إنشاء المختبرات العلمية المتعلقة بكافة شؤون الحياة، وعلى الدولة أن تقوم هي بإنشاء هذه المختبرات". بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة أن تضمن الإشراف الفعال ومراجعة وتنظيم تدريب الطاقم الطبي والإجراءات الطبية وتشغيل المستشفيات ونظام الرعاية الصحية بأكمله، لأن الخليفة مسؤول من باب الواجب الشرعي عن أي إهمال للواجب يمكن أن يتسبب في ضرر على رعاياه.

وأخيراً، يحرم الإسلام خصخصة المعارف، وكذلك حقوق النشر على الأدوية والمعلومات الطبية التي تؤدي إلى احتكار الأدوية مما يؤدي إلى حرمان الفقراء والمحتاجين من العلاج المناسب لأمراضهم. وفقاً للشريعة، يحق للفرد أو الشركة الدفع مقابل نقل ما توصلت إليه إلى عامة الناس؛ ومع ذلك، بمجرد نقل أفكارهم إلى الآخرين، فليس لديهم الحق في الملكية الفردية للاختراعات أو الاكتشافات. بالإضافة إلى جعل العقاقير سهلة التناول وبأسعار معقولة، وهذا سيسهل أيضاً التطوير الكبير في مجال البحوث الطبية.

الخلاصة:

لقد كان تركيز إعلان ومنهاج عمل بيجين على عدم المساواة بين الجنسين باعتباره سببا أساسيا لسوء صحة المرأة وعدم كفاية فرص الحصول على رعاية صحية جيدة النوعية، كان بمثابة حجاب لإخفاء الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه المشاكل: الأنظمة السياسية الرأسمالية التي تفضل الربح على احتياجات الناس، وتقديم الرعاية الصحية على أنها رفاهية وليست حقاً أساسياً؛ النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية البائدة التي أوجدت فقراً جماعياً في البلاد وقلة الاستثمار في الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض؛ هيمنة القطاع الخاص على النظام الصحي الذي حول العلاج الطبي إلى عمل استغلالي؛ الحكومات والأنظمة الفاشلة والفاسدة التي لا تهتم كثيراً بالحاجات الضرورية لشعوبها وتسيء استخدام ثرواتها وتضيعها؛ والثقافة الليبرالية وأساليب الحياة التي تولد سلسلة من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على صحة الأمم. هذه هي الأسباب الجذرية التي تحتاج إلى معالجة إذا ما كنا نرغب بإخلاص في تحسين صحة المرأة والحصول على رعاية طبية ذات نوعية جيدة. وهذا يتطلب نظاماً سياسياً جذرياً بديلاً قائماً تماماً على عقيدة الإسلام الفريدة والمتميزة التي تهتم حقاً باحتياجات ورفاهية البشرية - رجالاً ونساءً على حد سواء - والتي تجعل بصدق توفير الرعاية الصحية لكل فرد حقا أساسيا، مع تجسيدها أيضاً للمبادئ والقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام رعاية صحية من الدرجة الأولى، متاح للجميع - الأغنياء والفقراء - دون تمييز. هذا النظام السياسي البديل الجذري هو الخلافة؛ في ظل قرون من حكمها، أنشأت نظاماً صحياً متميزاً لا مثيل له حاز على إعجاب الأمم قاطبة وستفعل ذلك مرة أخرى عند عودتها قريبا بإذن الله ■

«العنف ضد المرأة» الحاجة لرؤية جديدة لإنهاء العنف ضد المرأة (مترجم)

ياسمين مالك
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
هولندا

فشل الأساليب الحالية في منع العنف ضد المرأة:

ينص إعلان ومنهاج عمل بيجن الصادر عن الأمم المتحدة على ما يلي: "يمثل العنف ضد المرأة عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم. والعنف ضد المرأة ينتهك وينال على حد سواء من تمتع المرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو يبطلها. ويمثل الإخفاق الطويل الأمد في حماية تلك الحقوق والحريات وتعزيزها في حالة حدوث عنف ضد المرأة مسألة تثير قلق جميع الدول وينبغي معالجتها". ولهذا السبب، كان إنهاء العنف ضد المرأة إحدى الأولويات الرئيسية في إعلان ومنهاج عمل بيجين مع مجموعة من البرامج المفصلة للتصدي لهذا الوباء على الصعيد العالمي.

لذلك وُضِعَت الاتفاقيات والبروتوكولات والقوانين الوطنية والسياسات التوجيهية وخطط العمل الدولية بهدف منع الجريمة بشكل أكبر عن طريق معالجة العوامل التي تعتبر أسبابها الجذرية. وشمل ذلك سن وتعزيز العقوبات الجزائية والمدنية والعمالية والإدارية في التشريعات المحلية لمعاقبة ومعالجة الأخطاء التي ارتكبت للنساء والفتيات اللائي يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف، وكذلك تنفيذ برامج تهدف إلى زيادة فهم الأسباب وعواقب العنف ضد المرأة، وإلزام الحكومات بضمان إيصال الخدمات القانونية المجانية أو قليلة التكلفة إلى النساء اللائي يعشن في فقر. إن صياغة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وتصديقها من الحكومات على الصعيد العالمي كان إجراءً آخر اتخذته الأمم المتحدة لمحاولة معالجة هذا الموضوع.

كما أوضح إعلان بيجين ما اعتبرته الأمم المتحدة الأسباب الأساسية للإيذاء والعنف الموجه ضد المرأة. "والعنف ضد المرأة مظهر من مظاهر **علاقات القوى غير المتكافئة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة**، ما أدى إلى سيطرة الرجل على المرأة وتمييزه ضدها والحيلولة دون نهوض المرأة بالكامل والعنف ضد المرأة طوال أطوار حياتها نابع أساسا من **الأنماط الثقافية، وبخاصة الآثار الضارة المترتبة على عادات أو تقاليد معينة وجميع أعمال التطرف المرتبطة بالعنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين** التي تديم تدني المركز الممنوح للمرأة في الأسرة ومكان العمل والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".

وخلص الإعلان أيضا "وتتفاقم أعمال العنف ضد المرأة بالضغوط الاجتماعية، وبخاصة الخجل من شجب أعمال معينة ما برحت ترتكب ضد المرأة؛ وافتقار المرأة إلى سبل الحصول على المعلومات القانونية، أو المساعدة أو الحماية، **والافتقار إلى القوانين التي تحظر بصورة فعالة** أعمال العنف ضد المرأة، وعدم إصلاح القوانين القائمة، وعدم كفاية الجهود المبذولة من جانب السلطات العامة لزيادة الوعي بالقوانين القائمة وإنفاذها، وعدم وجود الوسائل التعليمية وغيرها لمعالجة مسببات العنف وآثاره".

لا جدال في أن معالجة هذه المشكلة الخطيرة في جميع أنحاء العالم بفعالية هي ضرورة مطلقة وعاجلة، خاصة عندما تواجه الواقع المقلق للغاية حيث إن واحدة من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم تتعرض للعنف الجسدي و/ أو الجنسي في حياتها، معظمها من شريك مقرب (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٣). يجب أن ندرك بالطبع أن هذا الرقم العالمي يخفي التباينات الإقليمية والوطنية، لأنه في بعض البلدان، فإن الإحصاءات المتعلقة بهذه الجريمة أعلى بشكل مثير للصدمة. على سبيل المثال، وفقاً لتقرير ٢٠١٨ للجريمة ضد المرأة في جنوب أفريقيا من إحصائيات جنوب أفريقيا، فإنه بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، كان قتل النساء (قتل النساء على أساس جنسهن) أعلى خمس مرات في جنوب أفريقيا من المتوسط العالمي. وفي جنوب السودان هناك ما يصل إلى ٧٠٪ من النساء والفتيات اللائي عانين من بعض أشكال العنف (التقرير الموجز للمعهد العالمي للنساء ٢٠١٧، "لا مكان آمن"). وفي مصر، ذُكر أن ٦٢٪ من النساء تعرضن للتحرش الجنسي، سواء لفظياً أو جسدياً (الباروميتر العربي ٢٠١٩)، وفي أفغانستان تتعرض ٥١٪ من النساء للعنف البدني و/ أو الجنسي من شريك مقرب وفقاً

لأرقام من الجهاز المركزي للاحصاء.

على مدى عقود عديدة، منحت الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها وكذلك الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والحركات النسائية في جميع أنحاء العالم وقتاً واهتماماً وجهوداً مكثفة، بالإضافة إلى صياغة حملات ومؤتمرات وسياسات وتشريعات لا حصر لها بشأن هذا الموضوع. كما وضعت العديد من البلدان موضوع منع المشكلة على رأس جدول أعمالها، في حين إن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين جعلت من الضروري للدول الموقعة المشاركة في مختلف الإجراءات على مستوى الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة هذه القضية. ومع ذلك، على الرغم من مرور ٧٠ عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و٤٠ عاماً من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و٢٥ عاماً من إعلان ومنهاج عمل بيجين ومجموعة من المبادرات الدولية والوطنية الأخرى، فإن وباء هذه الجريمة مستمر داخل الدول. يجب أن يعطي هذا بالتأكيد سبباً للتفكير في سبب عدم قدرة جميع هذه السياسات والقوانين والإجراءات على حل المشكلة.

حتى عند دراسة تلك البلدان التي قد يجادل الكثيرون، ركزت بشكل مكثف على تغيير أنماط السلوك أو الحقائق التي تفترضها الأمم المتحدة وغيرها لتكمن في أساس العنف ضد المرأة، على سبيل المثال، عدم المساواة بين الجنسين داخل المجتمع، انخفاض عمالة الإناث أو الوضع الاقتصادي والأنماط الثقافية المتعلقة بالأدوار التقليدية للرجال والنساء في هيكل الأسرة، لا يزال التقدم بطيئاً أو غير موجود. في الواقع، في بعض الحالات المشكلة تزداد سوءا. على سبيل المثال، فرنسا البلد الموصوف أنه على درجة متقدمة من ناحية المساواة بين الجنسين في العمل، داخل الأسرة وفي المجتمع، تندرج فيه أيضا أعلى معدلات العنف المنزلي في أوروبا. ففي المتوسط ، تُقتل امرأة في فرنسا كل ثلاثة أيام على يد شريك أو شريك سابق، بينما يصيب العنف الزوجي ٢٢٠ ألف امرأة فرنسية كل عام (الغارديان، ٢٠١٩). في بريطانيا وهي دولة تفتخر أيضاً بتشريعاتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وقوانين مكافحة العنف المنزلي - التي تشمل قانون العنف المنزلي والجريمة والضحايا لعام ٢٠٠٤ - ارتفعت نسبة الإساءة المنزلية بنسبة ٢٤٪ اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٨-٢٠١٩ وفقاً لأرقام مكتب الإحصاء الوطني، حيث سجلت الشرطة حادثة واحدة من حالات سوء المعاملة المنزلية في الدقيقة خلال هذه الفترة - تمثل ١,٦ مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٧٤ عاماً، بينما تُقتل امرأتان كل أسبوع في إنجلترا وويلز وحدهما على أيدي شريك حالي أو سابق. (مكتب الإحصاء الوطني). في الولايات المتحدة، ما يقرب من ٣ نساء يُقتلن كل يوم بسبب العنف المنزلي (مكتب العدل)، وارتفع عدد الضحايا الذين قُتلوا على يد شريك حميم في البلاد إلى ٢٢٣٧ في عام ٢٠١٧ - بزيادة ١٩ بالمائة عن عام ٢٠١٤، وفقاً لجيمس آلان فوكس، عالم الجريمة وأستاذ العدالة الجنائية في جامعة الشمال الشرقي (بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية). في أستراليا، يتم إدخال امرأة إلى المستشفى كل ثلاث ساعات بسبب سوء المعاملة المنزلية (المعهد الأسترالي للصحة والرعاية الاجتماعية). علاوة على ذلك، في الولايات المتحدة، تعرضت واحدة من كل خمس نساء للاغتصاب في حياتهن (مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها)، بينما في أستراليا وفي إنجلترا وويلز، تعرضت واحدة من كل خمس نساء للعنف الجنسي (مكتب الإحصاءات الأسترالي ومكتب الإحصاءات الوطنية على التوالي).

غالباً ما يُعتبر عدم وجود قوانين داخل الدول لحماية المرأة أو ضمان المساواة بين الجنسين سبباً لاستمرار ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة. ومع ذلك، فإن الأمثلة المذكورة أعلاه تنفي هذا الادعاء كما هو واقع الحال في مختلف البلدان الإسلامية. تركيا، على سبيل المثال، كانت مشاركاً نشطاً تقريباً في كل اتفاقية أو اتفاقية دولية حول المساواة بين الجنسين. صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٦، وأنشأت الإدارة العامة لوضع المرأة كآلية وطنية في عام ١٩٩٠ والتي ساهمت إلى حد كبير في المشاركة النشطة لتركيا في إعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن حقوق المرأة في عام ١٩٩٥. كانت أيضاً أول دولة توقع اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي في ١١ أيار/مايو ٢٠١١ وأصبحت أول دولة تصدق عليها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. تم الاعتراف بمكافحة العنف ضد المرأة كسياسة دولة وتم تبنيها من قبل العديد من أجهزة الدولة منذ عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات والجهود والمبادرات لتعزيز وتنفيذ المساواة بين الجنسين داخل البلاد ومنع العنف المنزلي، فإن الدولة لديها أسرع معدلات العنف ضد المرأة في العالم. تعاني أربع من كل عشر نساء في البلاد من العنف المنزلي (معهد الإحصاء التركي)، ووفقاً لوزارة العدل التركية، من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٤، حدثت زيادة بنسبة ١٤٠٠ في المائة في عدد جرائم قتل النساء. إن تونس أيضاً، وهي بلد أشيد به كرائد في تشريع المساواة بين الجنسين في البلاد الإسلامية، هي أيضاً للأسف واحدة من قادة العالم في حجم العنف المنزلي الذي يصيب مجتمعها. في عام ٢٠٠٧، أعلنت حكومتها عن استراتيجية وطنية لمكافحة السلوك العنيف داخل الأسرة والمجتمع، وتشرف على تنفيذه وزارة شؤون المرأة والأسرة بمشاركة العديد من المؤسسات العامة والتنظيمية والإعلامية. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذا، ذكرت وزارة المرأة والأسرة والطفولة في عام ٢٠١٦ أن ٦٠٪ من التونسيات كن ضحايا للعنف المنزلي.

توضيح الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة:

يشير وباء العنف المستمر الذي يؤثر على ملايين النساء على مستوى العالم إلى فشل المنظورات والمقاربات والوسائل التشريعية الحالية لمعالجة المشكلة. هذا، في جزء كبير منه، هو نتيجة لاعتماد تشخيص غير صحيح للأسباب الحقيقية للمشكلة. يُفترض أن العنف القائم على النوع الجنسي هو نتيجة ثانوية لعدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق أو

الأدوار أو القوانين في الحياة الأسرية أو المجتمع أو بسبب القيود المفروضة على الحريات الليبرالية. وبالتالي، فإن أي اعتقاد أو ممارسة تقيد الحريات الشخصية أو الجنسية، أو التي تعكس الاختلافات بين الجنسين في المسؤوليات أو الأحكام، يُفترض أنها تمييزية وتحطّ من قيمة المرأة، أو تمثل افتقارها إلى السلطة والتحكّم أو السيطرة على الخيارات في الحياة الأسرية والمجتمع أو الحياة بشكل عام. ويقال إن هذا يمكن أن يكون عاملا مسببا للعنف.

وبالتالي، اتهمت الأحكام الإسلامية التي تتعارض مع الحريات الليبرالية والمساواة بين الجنسين بالمساهمة في العنف القائم على نوع الجنس. وهذا يشمل منع الإسلام: الزنا، الاختلاط بين الرجال والنساء من غير المحارم دون عذر شرعي، كما منع المرأة المسلمة من أن تتزوج من رجل غير مسلم، وزينة المرأة في حضور رجال غير محارم. ويشمل أيضاً وصف الإسلام للأدوار والواجبات المتميزة للرجال والنساء في الحياة الأسرية، على سبيل المثال، وصف الرجل كراع و معيل للأسرة، والمرأة بصفتها ربة المنزل ومقدمة الرعاية الرئيسيّة للأطفال. وهي ملزمة بإطاعة الزوج في حقه بما في ذلك طلب إذن لمغادرة المنزل. وبالتالي، أصبح تعديل أو إلغاء مثل هذه القوانين الأسرية والاجتماعية للأسرة هدفاً لمن يسعون إلى منع العنف ضد المرأة وتستهلك طاقات وجهود الكثيرين.

ومع ذلك، فإن رفض الإسلام للحريات الشخصية والحرية الجنسية هو وسيلة لحماية قدسية وسلامة وحدة الأسرة، وكذلك لحماية المرأة من انتهاك شرفها الناشئ عن تصرفات الرجال الذين يسعون وراء رغباتهم. إضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات في الأدوار والحقوق الجنسانية في إطار الزواج والحياة الأسرية في الإسلام لا تستند إلى أي تسلسل هرمي يحدد الأفضلية لأحد الزوجين على الآخر. وإنما تعكس توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجنسين بطريقة منصفة وعادلة ومتكاملة ووفقاً لطبيعتهما وتخصصاتهما الفريدة. هذا من أجل تنظيم عمل وحدة الأسرة بفعالية لتحقيق الانسجام وضمان حقوق جميع أفراد الأسرة - الرجال والنساء والأطفال على حد سواء. لذلك ليس من المستغرب أن هذا التشخيص الخاطئ للصلة السببية بين غياب الحريات الليبرالية وعدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس، إلى جانب النهج الخاطئ المتمثل في مهاجمة أحكام الشريعة الإسلامية من أجل منع مثل هذا العنف، فشل حتى في تقليل حجم الإساءة التي عانت منها النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النساء في البلدان الإسلامية، مثل تركيا وتونس، التي تخلت عن مختلف قوانين الأسرة الإسلامية واعتمدت قوانين ليبرالية علمانية قائمة على المساواة بين الجنسين.

كل هذا يستحق بالتأكيد تبني منظور جديد للأسباب والحلول الحقيقية للعنف ضد المرأة. بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بصدق، فإنه يتطلب أولاً أن نضع تعريفاً واضحاً ونزيهاً لما تستلزمه هذه الآفة، وهو ضرر جسدي أو لفظي أو نفسي على المرأة بدلاً من تبني تعاريف تم تحميلها ثقافياً من العلمانية والليبرالية ووجهة نظر معادية للإسلام. كما يتطلب فحصاً جديداً وموضوعياً لتلك العوامل التي تؤدي حقاً إلى خفض مكانة المرأة داخل المجتمعات والتي تُعد من العوامل المسببة للإساءة، أو تلك العوامل التي لديها القدرة على دراسة عقلية أو انحراف سلوك بعض الرجال مما يضر بسلامة النساء. هذه العوامل الرئيسية هي كما يلي:

أولاً: إن تبني الحريات الشخصية والحرية الجنسية يشجع الأفراد على التصرف بناءً على نزواتهم ورغباتهم الفردية بدلاً من بناء عقلية قائمة على المساءلة أمام الخالق والالتزام بأوامره وأحكامه جل وعلا، والتي تشمل الاحترام والمعاملة الجيدة وحماية المرأة. ويمكن أن يؤدي هذا بالعديد من الرجال لاستغلال وإساءة معاملة النساء كما يحلو لهم. هذه المفاهيم الليبرالية التي تقدّس السعي وراء المتعة، تعزز أيضاً أساليب الحياة المتعلّقة بتحقيق تلك المتعة، بما في ذلك استهلاك الخمور والمخدرات التي تسمّم العقل وتشكل عوامل قوية للعنف ضد المرأة. كما أنها تشجع العلاقات المحرمة والزنا ما يسبب عدم الثقة والغيرة غير المنضبطة بالزواج الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى العنف. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأفلام والمسرحيات ومقاطع الفيديو الموسيقية التي تروج لها الثقافة الليبرالية إلى ألفة العنف ضد المرأة من خلال تصويرها المتكرر لإساءة معاملتها في أحداث القصص مما يزيد من تفاقم المشكلة.

ثانياً: إن الحطّ من قيمة مكانة المرأة من خلال التعامل معها كسلعة وجعلها أداة جنسية في الإعلانات وكذلك في عالم الجمال والأزياء والترفيه وحتى في صناعات المواد الإباحية والبغاء في ظل النظم الرأسمالية التي تقدر الربح وإنتاج الثروة على حساب الحفاظ على كرامة المرأة، ساهم أيضا في إساءة معاملتهن وإيذائهنّ بما في ذلك الجرائم الجنسية والاستغلال الجنسي والاتجار.

ثالثاً: في ظل الأنظمة العلمانية وغيرها من الأنظمة غير الإسلامية، حيث يتم الترويج للعقل الإنساني كحكم للأفعال والتقاليد بدلاً من أوامر الله، ازدهرت الثقافات والتقاليد والعادات القمعية غير الأخلاقية وغير الإسلامية. هذه الممارسات والمعتقدات التقليدية الفاسدة الموروثة، والتي لا علاقة لها بالإسلام على الإطلاق، غالباً ما تشجع على رؤية دونيّة للمرأة، وتشجع كذلك أعمالا مثل الزواج القسري، وعادات المهر الظالمة والتوقّعات غير الصحيحة الأخرى من الزواج. ويشمل ذلك فكرة أن دور الرجل كرئيس للعائلة يجب أن يكون مستبداً وسلطوياً وليس دوراً قائما على الوصاية والعطف والرعاية. هذا إلى جانب الاعتقاد بأن المرأة هي ملك لزوجها ويمكنه معاملتها كما يحلو له. كل هذا ساهم بشكل كبير في العنف ضد المرأة.

وأخيراً: فإن عدم وجود أحكام واضحة فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الرجل والمرأة في إطار الزواج والحياة الأسرية، وغياب نظام يوزع أدوار الجنسين بطريقة تكميلية ويحقق الوئام في وحدة الأسرة، تسبب في إرباك في الواجبات الزوجية والمسؤوليات الأبوية وكذلك توليد التنافس والصراع بين الأزواج في أدوارهم وحقوقهم. حتماً، فإن مثل هذا الجو العدائي،

الذي تفاقم بسبب مفهوم المساواة بين الجنسين، غالبا ما يؤدي إلى العنف. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم وجود قواعد وقوانين مقنعة ومرضية لتنظيم التفاعل بين الرجل والمرأة، وكذلك عدم وجود عقوبة مناسبة لأي تجاوزات ضد كرامة المرأة ومكانتها، أدى إلى تصاعد العنف ضد المرأة بشكل لا يمكن السيطرة عليه.

وبالتالي، ما دامت الدول تخضع للنظام الرأسمالي؛ وطالما استمر الترويج للحريات وأنماط الحياة الليبرالية داخل المجتمعات؛ وطالما كان هناك غياب لقواعد وأنظمة واضحة لتشكيل تفاعل الرجال والنساء من أجل منع انتهاك شرف الاثنين؛ وطالما ظلت حقوق الجنسين وأدوارهما وواجباتهما غير محددة أو تنافسية في إطار الزواج والحياة الأسرية؛ وطالما أن العقوبات على سوء معاملة النساء تفتقر إلى الشدة الكافية، فإن حجم العنف ضد المرأة سيستمر بلا هوادة بل سيزيد سوءا على الأرجح.

المنظور الإسلامي للتصدي للعنف ضد المرأة:

للتصدي بفعالية لمشكلة العنف ضد المرأة، نحتاج إلى التوقف عن البحث عن حلول ضمن الأطر القائمة الفاشلة، مثل الدعوة إلى تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين بشكل أفضل، أو إيجاد بضعة قوانين جديدة لحماية رفاهية المرأة. بدلا من ذلك، نحن بحاجة إلى تبني منظور بديل جذري للتعامل مع هذه القضية. ولقد قدّم الإسلام هذه الطريقة البديلة الجذرية لمنع العنف وسوء معاملة واستغلال النساء، وطرح نهجاً متعدد المستويات لمواجهة هذه المشكلة. من خلال مجموعة من المبادئ والأحكام الاجتماعية، فضلاً عن أنظمته المختلفة - التعليم والإعلام والقضاء وغير ذلك، وكل ذلك يتم تنفيذه بموجب نظامه السياسي (الخلافة على منهاج النبوة)، فالإسلام لديه الوسائل لبناء سور الحصانة ضد العنف والجرائم الأخرى التي تستهدف النساء، وكذلك لضمان الوئام داخل وحدة الأسرة. وهذا من أجل ضمان تمتع المرأة بحياة آمنة ومحترمة ومنتجة في إطار الزواج والأسرة والمجتمع، وخالية من المضايقة والإيذاء.

أولاً: يعمل الإسلام على إيجاد التقوى عند الأفراد مما يعزز عقلية المساءلة والمسؤولية بالطريقة التي ينظر بها الرجال إلى النساء ومعاملتهن سواء في الحياة الخاصة أو العامة. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحشر: ١٨]

التقوى هي خط الدفاع الأول ضد انتهاك شرف المرأة ورفاهيتها، لأن التقوى هي الضابطللميول والأهواء والرغبات. إن المسلم الذي يخشى خالقه ويستشعر جزاء الله أو عقابه لكل عمل يقوم به سوف يحرص على أن يعامل المرأة ومن هو مسؤول عنهم بطريقة ترضي ربه سبحانه وتعالى. لذلك، على سبيل المثال، يلهم الرجل أن يعامل زوجه معاملة حسنة ويؤدي دوره كوصي على الأسرة بالحب والرعاية والعطف والرحمة بدلاً من الخوف والعنف. التقوى هي أيضا العنصر الأكثر حيوية لإيجاد الاستقرار في إطار الزواج وإيجاد المودة داخل الأسرة، لأنها تدفع الرجال والنساء على حد سواء إلى الوفاء بواجباتهم نحو الآخرين بالصبر والعناية والرحمة، والتخلص من الأنانية والفردية والعمل بدلاً من ذلك على ما هو الأفضل لحياتهم الزوجية والعائلية. كل هذا يحمي من سوء المعاملة والعنف. وبالتالي، ليس من المستغرب أن يرفض الإسلام صراحة الحريات الليبرالية أو أي مفاهيم ضارة أخرى تشجع الأفراد على التصرف وفقاً لرغباتهم.

ثانياً: بوّأ الإسلام المرأة مكانة مرموقة ذات شرف عظيم. حيث تُلزم العديد من النصوص الإسلامية الرجال والمجتمع بالنظر لمكانة النساء ومعاملتهن باحترام وحماية كرامتهن دائماً. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾ [سورة النساء: ١٩]

ويقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ، مَا أَكْرَمَهُنَّ إِلَّا كَرِيمٌ وَمَا أَهَانَهُنَّ إِلَّا لَئِيمٌ» (أبو داود). وقال أيضاً: «أَلاَ وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» (رواه البخاري ومسلم)؛ كما أنه ﷺ قدم معاملة المرأة بشكل حسن على العديد من الأعمال والطاعات؛ حيث قال: «خِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ». وقال: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا» (الترمذي). أعطى الإسلام أيضاً الأولوية لرعاية المرأة منذ ولادتها، فجعل تربيتها الجيدة ورعايتها باباً لوالديها لدخول الجنة، كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، قال النبي ﷺ: «مَنْ وُلِدَتْ لَهُ ابْنَةٌ فَلَمْ يَئِدْهَا وَلَمْ يُهِنْهَا وَلَمْ يُؤْثِرْ وَلَدَهُ عَلَيْهَا يَعْنِي الذَّكَرَ أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ». (رواه أحمد). بصفتها ابنة أو زوجاً أو أماً، تتمتع المرأة بحماية وعناية ولي أمرها، سواء أكان والدها أو زوجها أو أخاها أو ابنها. إذا تزوجت، فتُكَرّم ويُطلب من زوجها أن يعاملها معاملة حسنة. يقول الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. [النساء: ١٩]. كما دعا النبي ﷺ الزوج إلى التحلي بالصبر مع زوجه، والتغاضي عن تقصيرها، وتقدير فضائلها التي تساعد على تحقيق الاستقرار: «لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقاً رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» (رواه مسلم).

ثالثاً: يحظر الإسلام بشكل قاطع أي شكل من أشكال الإساءة أو العنف ضد المرأة. قال النبي ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أحدُكم امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ». (البخاري). كما تحظر الشريعة صراحةً أي عمل من شأنه أن يحط أو يهين المرأة أو يقلل من مكانتها العظيمة في المجتمع، والتي كما نوقشت هي عامل مسبب للعنف. لذلك، فإنه يحظر جنسنة المرأة واعتبارها سلعة أو الانخراط في أي عمل أو خدمة تستغل جمالها وجسمها تقلّل من قيمتها وتجعلها مجرد بضاعة تستخدم لتحقيق الربح. روى رافع بن رفاعة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «وَنَهَانَا عَنْ كَسْبِ الأَمَةِ إِلاَّ مَا عَمِلَتْ بِيَدِهَا وَقَالَ هَكَذَا بِأَصَابِعَهَ، أي صنع الخبز والخياطة والنقش». (أبو داود)

رابعا: يضع النظام الاجتماعي الإسلامي الشامل حماية كرامة المرأة في صميم أحكامه ويلعب دورا محوريا في ترسيخ احترام المرأة كمبدأ رئيسي في المجتمع. هذه الأحكام الاجتماعية الإسلامية، مثل الفصل بين الجنسين، والتزام الرجل والمرأة بغض البصر وتحريم النظر بشهوة تجاه أي شخص باستثناء ما كان في إطار الزواج؛ ووصف حكما يحدد لباس المرأة بحيث يخفي جمالها؛ وحرم على المرأة أن تتجمل بحضور غير محرم؛ وحرم الخلوة بين الرجل والمرأة؛ والالتزام بالحفاظ على العفة - كل ذلك يساعد على تنظيم التفاعل بين الرجال والنساء، وتوجيه العلاقات الجنسية إلى الزواج وحده. وبالتالي، فإن هذا النظام الاجتماعي يوفر إطاراً يمكن من خلاله حماية كرامة المرأة من الناحية العملية: أولاً، من خلال تعزيز المبدأ القائل بأن النساء لسن أجساما معروضة لإرضاء الذكور، ولكن أيضاً للحفاظ على علاقة خالصة بين الجنسين تضمن عدم انحطاط مستوى التفاعل بينهما وأن لا تتم إعاقته عبر الإلهاءات الجنسية؛ وهذا يؤسس تعاوناً صحياً مثمراً بين الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة. وثانياً، إنه يخلق بيئة عفيفة ونقية يتم فيها تحقيق الرغبات الجنسية بطريقة تجلب الخير للمجتمع بدلاً من الضرر. وأخيراً، إن تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بهذه الطريقة تهدف إلى منع اللقاءات السرية وأي موقف قد يؤدي إلى علاقات خارج إطار الزواج أو سلوكيات مشكوك فيها يمكن أن تؤدي إلى التحريض على الغيرة وتقويض الثقة في إطار الزواج، مما قد يؤدي إلى العنف. كل هذا يساعد في الحفاظ على جو من الاحترام الكبير للمرأة، وتقليل الإساءات والجرائم الأخرى ضدها.

خامساً: ينظم الإسلام حقوق الرجال والنساء وأدوارهم ومسؤولياتهم في إطار الزواج والحياة الأسرية بطريقة تفصيلية متكاملة وغير تنافسية بين الجنسين. لذلك، على سبيل المثال، يُعرّف الرجل بأنه الراعي للعائلة والموفر المالي للأسرة، بينما يحدّد دور المرأة كربة منزل وراعية للأطفال. إن تنظيم الوحدة العائلية بهذه الطريقة يضمن الوفاء بحقوق واحتياجات جميع أفرادها، مما يخلق الانسجام ويقلل من النزاعات والصراعات. وهذه وسيلة أخرى لمنع العنف المنزلي. علاوة على ذلك، ينص الإسلام على أن الزواج يجب أن يرتكز على الراحة والود والرحمة، وأن على الزوجين أن يبحثا عن الاستقرار في حياتهما الزوجية. قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]. المرأة هي ملاذ الزوج حيث يجد الراحة ويشعر بالأمان معها والعكس صحيح. إذا كان الزوج يحبها، فسوف يعاملها معاملة حسنة، وإذا كان يكرهها، فسيظل يعاملها بالرحمة بدلاً من ظلمها. ومع ذلك، إذا لم تكن هناك طريقة لإنقاذ زواج غير سعيد واستنفاد جميع أساليب المصالحة، فإن الإسلام يسمح بالطلاق كطريق للفصل بين الزوجين بطريقة جيدة دون قسوة وسوء معاملة.

وأخيراً: ستضع الخلافة حماية كرامة المرأة وأمنها كركيزة أساسية لسياسة الدولة. تنص المادة ١١٢ من مسودة دستور دولة الخلافة لحزب التحرير على ما يلي: "وهي (المرأة) عرض يجب أن يصان". ستحقق الدولة ذلك من خلال العديد من الوسائل. سوف تعزز مفهوم التقوى وكذلك المكانة الرفيعة التي تستحقها المرأة داخل المجتمع من خلال أنظمتها المختلفة، مثل نظامها التعليمي وسياستها الإعلامية، مما يعزز الفهم الصحيح للقيم والقوانين والواجبات الاجتماعية الإسلامية. كما أنه سيضمن التنفيذ الكامل والصحيح لجميع أحكام الشريعة، التي ستحيط رعاياها جميعا بقيم الإسلام السامية. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الخلافة بتنفيذ وتطبيق أحكام النظام الاجتماعي الإسلامي بشكل شامل، بحيث يتم الاستمتاع بثمارها داخل المجتمع. ويشمل ذلك ضمان عدم المساس بكرامة المرأة بأي شكل من الأشكال، كتجنيدها جنسياً أو استغلالها. تنص المادة ١١٩ من مسودة دستور دولة الخلافة لحزب التحرير: "يمنع كل من الرجل والمرأة من مباشرة أي عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع". ومن خلال نظامها التعليمي والقضائي، ستسعى الدولة جاهدة إلى القضاء على المواقف الثقافية التي تقلل من شأن المرأة أو تسلبها من حقوقها الإسلامية، وكذلك تقضي على الممارسات التقليدية الظالمة مثل الزواج القسري وجرائم الشرف. وأخيراً، ستنفذ الخلافة عقوبات قاسية على أي شكل من أشكال الإساءة ضد المرأة بما في ذلك العنف والجرائم الجنسية. تشمل قوانين العقوبات هذه عقوبة الإعدام على القتل أو الاغتصاب. وتبين سجلات المحكمة من الخلافة العثمانية أن الأزواج الذين كانوا عنيفين تجاه أزواجهم عاقبتهم الدولة، بما في ذلك السجن في بعض الأحيان. وكثيراً ما ألزم القضاة الزوج بقبول الشرط القائل بأنه إذا كرّر تعنيفه لزوجته، فسيتم طلاقهما دون أن تتخلى الزوج عن حقوقها المالية. علاوة على ذلك، فإن الدولة ملزمة بأن يكون لديها نظام قضائي فعال للتعامل مع الجرائم بسرعة بحيث تكون المرأة قادرة على التماس العدالة على وجه السرعة وبسهولة عن أي انتهاكات لشرفها أو حقوقها.

كل هذا يخلق مجتمعاً في ظل الخلافة على منهاج النبوة حيث ستشعر المرأة بالاحترام والأمان داخل منزلها وفي الحياة العامة، حيث ستتمكن من الدراسة والعمل والسفر في بيئة محمية. لذلك، يكمن حل العنف ضد المرأة في نظام العليم الخبير سبحانه وتعالى، الذي شرع أحكاما تضمن علاقة آمنة ومثمرة بين الرجل والمرأة، سواء في الحياة الأسرية أو في المجتمع. وبالتالي، فإن معالجة هذه المشكلة الخطيرة بطريقة فعالة وجدية تتطلب منا أن ننظر إلى أبعد من النماذج الفاشلة الحالية، وبدلاً من ذلك، نزيد من فهمنا للقيم والمسؤوليات التي أوجدها الإسلام كنظام للحياة.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١] ■

«المرأة والنزاع المسلّح»
حلول على الورق... وفشل في الميدان!

براءة مناصرة
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
الأرض المباركة – فلسطين

عند الحديث عن مناطق النزاع المسلّح تقفز إلى الذّهن صور الدّمار والدّماء والأشلاء، ودموع الأمهات الثكالى، والأطفال اليتامى، وافتراق الأسر وتشتتها، ومشاهد التهجير واللجوء المؤلمة، ومعاناة التعذيب والأسر، والاختفاء القسري، والآثار الجسدية والنفسية والتي يستمر تأثيرها لمدى طويل ولأجيال متلاحقة نتيجة استخدام أسلحة كيماوية ونووية مدمرة، وتأثيرات أخرى تطال جميع جوانب الحياة الاقتصادية والمعيشية والسياسية... وسنناقش في هذا الموضوع إن شاء اللّه الأهداف والآليات التي حددها ميثاق بيجين لتحسين حياة المرأة في مناطق النزاع المسلح، وسنحاكم هذه الأهداف والآليات ومدى نجاحها واقعياً ونظرياً.

أولاً: الأهداف المراد تحقيقها في مجال المرأة والنزاع المسلح وآليات تنفيذها:

حددت وثيقة مؤتمر بيجين ستة أهداف تسعى لتحقيقها لتحسين حياة المرأة في مناطق النزاع المسلّح، وهذه الأهداف هي:

١- زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات وصنع القرارات وحماية النساء اللائي يعشن تحت ظروف النزاعات المسلحة وغيرها أو اللائي يعشن تحت الاحتلال الأجنبيّ.

٢- تخفيض النفقات العسكرية المفرطة والحد من توافر الأسلحة.

٣- تشجيع أشكال حل النزاعات بدون عنف والحد من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في حالات النزاع.

٤- تشجيع مساهمة المرأة في إيجاد ثقافة السلام.

٥- كفالة الحماية والمساعدة والتدريب للاجئات والمشردات اللائي بحاجة إلى حماية دولية وكذلك المشردات داخلياً.

٦- تقديم المساعدة للمرأة في المستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وقد وضعت الوثيقة مجموعة من الإجراءات التي يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف، والتزاماً بهذه الإجراءات قامت العديد من الدول بزيادة مشاركة النساء في مراكز صنع القرار وزيادة تمثيلها في بعثات السلام مثل الأردن التي وقّعت أيضاً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة تفاهم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمشاركة الفعالة للمرأة في قطاع الأمن وعمليات حفظ السلام، وسارعت العديد من الدول إلى المصادقة على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن، حيث أقرّت الحكومة اللبنانية في أيلول ٢٠١٩ خطة العمل الوطنية الأولى الخاصة بلبنان لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن، فيما صادق المجلس الوزاري في تونس والحكومة الأردنيّة على الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٨ للإسهام في خلق بيئة تمكينية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بسلام المرأة وأمنها.

ثانياً: المرأة والنزاع المسلح (إخفاقات وأوهام)

من خلال النظر في الأهداف التي حددها منهاج عمل بيجين في مجال «المرأة والنزاع المسلح» وفي الإجراءات التي وضعت لتنفيذها نجد التالي:

١- تجعل هذه الاتفاقية من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصولها لمراكز القرار في الهيئات والمنظمات واللجان ذات العلاقة بمجال الحروب ومفاوضات السلام محوراً لأهدافها وتطرحهما كحل لتخفيف معاناة المرأة في مناطق النزاع المسلّح، فتنص المادة ١٣٤ من الوثيقة على أنّه: «إذا أريد للمرأة أن تنهض بدور متساوٍ في تأمين السّلم

وصيانته، فيجب تمكينها سياسياً واقتصادياً، ويجب أن تكون ممثلة على جميع مستويات صنع القرار تمثيلاً كافياً»، وهم بذلك يضللون المرأة ويحملونها فوق طاقتها بدل أن يخففوا عنها معاناتها، فيجعلونها تجري خلف السراب، فالمساواة بين الجنسين فكرة واهية لا تراعي الفوارق التي فطر الله كلّاً من الذكر والأنثى عليها ووزع الواجبات والحقوق وفقاً لذلك فلم يظلم أيّ طرف منهما ولم يحمله أيّ شيء فوق طاقته يقول تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾، علاوة على أنّها فكرة أقرَّ أهلها بفشلها وعدم إمكانية تحقيقها إلى الآن أو حتى في المستقبل القريب، ففي كلمة ألقاها أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. صرح قائلاً في معرض حديثه عن المساواة بين الجنسين: «بأنّه وفقا للاتجاهات الحالية، سيستغرق الأمر قرنين لسد الفجوة في التمكين الاقتصادي»، قائلا «لا يمكننا قبول عالم يخبر حفيداتي أن المساواة يجب أن تنتظر حفيدات حفيداتهن».

أمّا عن وصول المرأة لمراكز القرار ومشاركتها في لجان المفاوضات أو إعادة الإعمار أو المحاكم الدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب أو أي منصب آخر من مناصب صنع القرار فلن يكون له أثر حقيقي في إنهاء الحروب وتخفيف معاناة المدنيين بشكل عام والنساء بشكل خاص، لأنّ النظام الذي تأتمر به هذه اللجان والقوانين التي تحتكم لها تخرج من مشكاة النظام الرأسمالي الذي تعتنقه الدول الاستعمارية مُشعلة الحروب والنزاعات، فهذه اللجان والمؤسسات منزوعة من قوة التغيير وكلُّ من يصل لهذه المراكز (رجلاً أو امرأة) هو مكبل الأيدي محكوم بهذه السياسات وبإرادة ومصالح الدول الكبرى. علاوة على أنّ فكرة وصول المرأة لمراكز القرار سيحسن من حال النساء في ذلك البلد، قد ثبت فشلها على أرض الواقع، وانظروا إذا شئتم على سبيل المثال إلى حال بنغلادش ونسائها في ظلِّ حكم حسينة.

٢- يطالب ميثاق بيجين الحكومات بتخفيض النفقات العسكرية وتخصيص الأموال لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما من أجل النهوض بالمرأة، ولكننا لا ندري أي نهوض يريدون وعلى أي أساس سيكون؟ ونعلم يقينا أنّه لن يتمَّ تحقيق تقدم يذكر في هذا المجال، لأننا نتحدث عن دول رأسمالية استعمارية لا تعطي قيمة سوى للمادة، وكذلك فإنّ الأنظمة الحاكمة في العالم اليوم «التابعة» و«المتبوعة» هي أنظمة جباية لا أنظمة رعاية، ويؤيد ذلك ما قالته فومزيلي ملامبو - نكوكا، (المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة) أنّ «دعوات المنظمة النسوية المتكررة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحويل الإنفاق العسكري إلى استثمارات اجتماعية لم تتم الاستجابة لها من المجتمع الدولي» ووفقاً لتقرير «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام - سيبري» فإن الإنفاق العسكري العالمي لسنة ٢٠١٨ وصل إلى أعلى مستوى له من ٣٠ عاماً مضت، ووفق بيانات المعهد أصبح الإنفاق العالمي أعلى بنسبة ٧٦٪ مقارنة بحجم الإنفاق خلال فترة ما بعد الحرب الباردة عام ١٩٩٨.

٣- يطالب ميثاق بيجين الدول بالتوقيع على معاهدات حظر انتشار السلاح ولا سيما النووي، ولكنّ الدول الكبرى لا توقع ولا تلتزم بها، فهذه الدول لا يهمها سلامة البشر ولا البيئة ولا أيّ شعار كاذب ترفعه، ومقياس أعمالها هو المنفعة لا غير، لذلك نجدها تسخر كل الوسائل والأساليب لتحقيق تلك المنفعة ولو أدى ذلك إلى ارتكاب أبشع الجرائم بحقّ الشعوب، فقد استخدمت هذا السلاح في العراق واليابان وفيتنام وسوريا دون أدنى اعتبار للاتفاقيات ولا البروتوكولات المتعلقة بحظر الأسلحة المدمرة أو المتعلقة بحقوق المدنيين كاتفاقية جنيف، فهذه الدول تستخدم هذه الاتفاقيات حصان طروادة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق مصالحها، وتتخذ منها أداة ضغط على دول وتتغاضى عن دول أخرى حسبما تقتضيه مصالحها... ومن المفارقات التي توضح دجل هذه الدول وازدواجيتها أنّ أمريكا غزت العراق عام ٢٠٠٣ بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، فإذا بها تحدث دماراً شاملا في البلد لا زال أهله يعانون من آثاره إلى اليوم، فبحسب دراسة نشرها موقع «ذي إنترسيبت» في عام ٢٠١٩ فإنّ الأطفال الذين يولدون اليوم يعانون من عيوب خلقية مروعة مرتبطة بوجود عسكري أمريكي مستمر هناك. وأشار الكاتب مورتيزا حسين إلى أن التقرير الصادر عن فريق من الباحثين الطبيين المستقلين قد أكد على الشذوذات الخلقية المسجلة لدى الأطفال العراقيين المولودين بالقرب من قاعدة طليل الجوية، وهي قاعدة يديرها التحالف العسكري الأجنبي بقيادة الولايات المتحدة.

٤- تنص وثيقة بيجين على اتخاذ إجراءات للتحقيق مع أفراد الشرطة والأمن والقوات المسلحة وغيرهم ممن يرتكبون أعمال عنف ضدَّ المرأة وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات لحقوق الإنسان وحالات النزاع المسلح ومعاقبتهم، ولكن حقيقة لم تتم معاقبة مرتكبي هذه الجرائم، ولم يتم الحد منها، بل إنَّ الأمم المتحدة راعية هذا المؤتمر (مؤتمر بيجين) قد ارتكبت جرائم على نطاق واسع من العالم تحت حماية الحصانة التي يتمتع بها العاملون فيها فهل هي فوق القانون والمحاسبة؟! فقد نشرت وكالة الأناضول التركية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٠ تقريراً جاء فيه «شهد العامان الماضيان ارتفاعا مزعجا في عدد ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي الموجهة إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى انتشار الجوع وانعدام الأمن في مناطق الصراعات، فاقم العنف الجنسي من جانب «حفظة السلام» الظروف القاسية للضحايا في دول مثل هايتي والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى». وبعد تشكيل لجان التحقيق في هذه الجرائم كانت العقوبة الأكثر شيوعاً هي إعادة المتهم إلى بلده! فكيف لنا أن ننتظر ممن انتهك حقوق الإنسان وانتهك أعراض النساء واعتدى على الأطفال أن يكون أميناً على المرأة ويشكل لجان تحقيق ويصدر العقوبات بحقِّ مرتكبيها؟!

وليس الأمر مقتصراً على التغاضي عن الجرائم التي يرتكبها موظفوها بل إنَّ الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها تتعامل بازدواجية كبيرة وتقف في صفّ الظالمين لا في صف المظلومين، وقد كانت منذ إنشائها أداة في يد الدول الكبرى، والشواهد على تواطؤ الأمم المتحدة وازدواجيتها أكثر من أن يتسع لها هذا المقام. ولكن نذكر منها دعمها لكيان يهود منذ نشأته وإصدارها للقرارات التي تعترف به وبوجوده وتغاضيها عن جرائمه بحق أهل فلسطين، وقيام أمريكا باحتلال العراق وتدميره تحت مظلة قرارات الأمم المتحدة، وذبح أكثر من ٨٠٠ ألف من التوتسي خلال ١٠٠ يوم في رواندا عام ١٩٩٤ مع معرفة القوات التابعة للأمم المتحدة مسبقا بهذه المخططات، ولاحقا في سربرينيتشيا عام ١٩٩٥ ذبح أكثر من ١٠ آلاف مسلم على أيدي الصرب وفي المنطقة التي كانت تحت حماية قوات الأمم المتحدة، ومساندتها للمجرم بشار وصمتها على إجرامه واستخدامه للسلاح الكيماوي في الغوطة وفي غيرها... ولا زالت تبحث هل ترقى هذه لجرائم حرب أم لا؟!

٥- تنص الوثيقة على توفير الحماية الدولية والمساعدة والتدريب للاجئات والمشردات، ولكن على أرض الواقع لم يُضاه الدعم والمساعدة التي قُدّمت حجم ما أُشعل من حروب وصراعات وما خلفته من دمار ومشاكل، وحتى هذا الفتات الذي تمّ تقديمه كان من جيوب شعوب الدول التي تبرعت بأموالها في مؤتمرات المانحين، والتقصير والتخاذل عن توفير الحماية والرعاية للاجئين قد طال الدول المستضيفة كما طال المنظمات الأممية فعاشت اللاجئات في مخيمات أطلق عليها مخيمات الموت لسوء الأوضاع المعيشية فيها، وقد وردت تقارير تتحدث عن سوء المعاملة والاستغلال الذي يمارس على اللاجئات في سبيل حصولهن على الغذاء والخدمات الأساسية، فوفقاً للتقرير الذي نشرته البي بي سي بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ تحت عنوان «أصوات من سوريا ٢٠١٨»، فإنّه يتم إجبار اللاجئات السوريات على تقديم خدمات جنسية مقابل الحصول على الغذاء من الأمم المتحدة، وأنّ إساءة المعاملة تنتشر في جميع أنحاء المحافظات في جنوب سوريا. ووصف العاملون في مجال الإغاثة كيف أن المساعدات الإنسانية كثيراً ما تُمنع عن هؤلاء النساء ما لم يستجبن لهذه المطالب، وأنّ المشكلة متجذرة لدرجة تصل إلى رفض بعض النساء السوريات الذهاب إلى مراكز التوزيع خشية أن يفترض النّاس أنّهن قد قدمن أجسادهن مقابل المساعدات التي حصلن عليها. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثالثاً: الإسلام رحمة وهداية في التشريع ودولة تضمن عدالة التطبيق

لقد جاءت أحكام الإسلام وتشريعاته فيها رحمة وهداية وحياة للبشرية حتى فيما يتعلق بالحروب والقتال، وقد كفل الإسلام تحقق ذلك من خلال الدولة، وهذه بعض الخطوط العريضة التي توضح ذلك:

١- الإسلام دين رحمة وهداية وحياة، وقد جاء ليسعد البشرية، لا ليشقيها أو يهدد أمنها واستقرارها، وقد خاطب الله سبحانه وتعالى نبيه ﷺ بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾، والجهاد في الإسلام هو لإحياء البشر بنشر الإسلام بينهم، وليس لإهلاكهم وإفنائهم، والقتال في تصور المسلم محدد ومقيد بأوامر الله ونواهيه ومربوط بالهدف الذي رسمه الشارع، وهو إزالة الحواجز المادية التي تقف في وجه الدعوة وحملها للعالم، فعن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلا بِحَقِّ الإِسْلامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ» (متفق عليه واللفظ للبخاري)، هذا من حيث التشريع، أمّا من حيث التطبيق فإنّ دولة الخلافة ليست دولة استعمارية تعيش على مص دماء الشعوب ونهب ثرواتها، ولا تقاتل من أجل الهيمنة على آبار البترول ولا على مناجم الفحم والذهب والألماس...إلخ، ولا على أماكن استراتيجية تمكنها من السيطرة الظالمة على كل مكان، وقد شهد التاريخ على عدالة دولة الخلافة مع شعوب البلاد التي تمّ فتحها، وكيف أنّها كانت تعرض عليهم الإسلام أولاً فإن رفضوا، عرضت عليهم دفع الجزية والدخول في سلطان الإسلام، فإن أبوا قاتلتهم.

٢- سياسة الإسلام في الجهاد ليست سياسة إبادة للمدنيين والشجر والحجر، والقتال في الإسلام لا يعني إهلاك الحرث والنسل بوسائل قامت وتقوم الدول الاستعمارية وعملاؤها باستخدامها دون رادع مثل الغازات السامة والأسلحة النووية والبيولوجية وغيرها. فالإسلام يعتبر قتل النفس الواحدة كقتل النّاس جميعاً، كما قال تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾. وقد كان رسولنا ﷺ يوصي الجيوش الخارجة للقتال ما رواه مسلم وأبو داود عن سليمان بن بُريدةَ، عن أبيه: أنَّ النبي ﷺ قال: «اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَقَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِالله، اغْزُوا وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَغُلُّوا وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيداً» وقد سار الخلفاء على نهجه من بعده، فمن وصايا أبي بكر لأمراء الجُند: «لا تقتلوا امرأةً، ولا صبيّاً، ولا كبيراً هَرماً، ولا تقطعوا شجَراً مُثمراً، ولا تُخرِّبُنَّ عامراً، ولا تَعقرنَّ شاةً ولا بعيراً إلَّا لمأكلة، ولا تُغرقُنَّ نخلاً ولا تحرقنَّه، ولا تغلل، ولا تجبُن».

٣- وضع الإسلام أحكاماً للمستأمنين وطالبي اللجوء وحفظ لهم أنفسهم وأموالهم فقرر حقوقاً للاجئين قبل أن تضعها لهم الأمم المتحدة قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾، وفُتحت لهم دولة الخلافة وتحركت جيوشها نصرة لكلِّ مظلوم ومقهور من المسلمين أو من رعايا الدولة أو ممن استغاث بها من غيرهم، وحادثة إنقاذ السلطان بايزيد الثاني لليهود الذين فرّوا من محاكم التفتيش في إسبانيا شاهدة على ذلك.

٤- دولة الخلافة تجعل من الدفاع عن أعراض النساء وحمايتهن على رأس أولوياتها، وهي لا تزج بالمدنيين ولا سيما النساء في وسط النّار لتحقيق أهدافها كما هو حاصل اليوم في سوريا واليمن وغيرها من البلاد، وصرخة استغاثة واحدة تطلقها إحدى النساء المسلمات كفيلة بتحريك جيش عرمرم لنصرتها، كما فعل الرسول ﷺ عندما أجلى بني قينقاع، وكما فعل الخليفة المعتصم عندما استغاثت به امرأة مسلمة في سجون الروم.

٥- في دولة الخلافة لا يكون هناك تعارض بين الإنفاق على النواحي العسكرية في الدولة، وبين الإنفاق على القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الأساسية للناس، لأنّ رعاية شؤون الناس وتوفير احتياجاتهم هو من واجبات الدولة، كما هو الإعداد العسكري.

لقد تبيّن لنا واقعياً ونظرياً فشل سياسات ميثاق بيجين في تحسين حياة النساء في مناطق النزاع المسلح، فواضعو الميثاق والموقعون عليه قد حرفوا البوصلة عن الوجهة الصحيحة وأوهموا النساء أنّ ما طرحوه بإمكانه أن يخفف معاناتهن، والحقيقة أنّهم لم يشخصوا المرض بشكل صحيح ليعطوا له العلاج الناجع، فالمشكلة لا تكمن في المساواة أو عدمها أو في وصول المرأة لمراكز القرار أو عدمه، ولا بالانضمام للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنع التسلح أو بحقوق الإنسان، بل المشكلة في المبدأ الذي تعتنقه الدول المتحكمة في المجتمع الدولي وسياساته، وما أفرزه من أفكار وما أنتجه من سياسات ومطامع استعمارية تسببت في إشعال النزاعات والحروب التي أكلت الأخضر واليابس وتسببت في نتائج كارثية على البلاد التي أشعلت فيها ولا سيما على النساء والأطفال، ومن ثمّ جاءت هذه الدول وطرحت الحلول عن طريق المؤسسات الأممية، فكان الدواء فاسداً لأنه أخذ من مصدر الداء، إذاً فالمشكلة مشكلة نظام وضعي فاسد، ومشكلة دول لا تعطي أي قيمة سوى للمادة، ولذلك لا بدَّ من استبدال مبدأ رباني به من لدن حكيم خبير ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، وهذا المبدأ هو الإسلام، وكان لا بدّ من إقامة دولة تقوم بتطبيقه في واقع الحياة فتقدم الحلول العملية لتلك المشاكل لا مجرد حلول على الورق، واتفاقيات لا تسمن ولا تغني من جوع، وهذه الدولة هي الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القادمة قريباً بإذن الله ■

«المرأة والاقتصاد»
تقدم أم اضطهاد من رواية:
«تمكين المرأة من خلال التوظيف»؟ (مترجم)

فيكا قمارة
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
إندونيسيا

انتقادات لوعود إعلان بيجين +٢٥ في المجال الاقتصادي:

"نحن غاضبات. حيث مضت ٢٥ سنة على إعلان بيجين، ولا زلنا بعيدات عن الوصول إلى المساواة بين الجنسين. إنّ عدم المساواة في الثروة والسلطة والموارد باتت أكبر من أي وقت مضى".

هذا ما عبرت عنه الشابات والنسويات من جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ اللواتي اجتمعن في منتدى المجتمع المدني للشباب والنسوية في بانكوك في ٢٢-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة. تم تنظيم المنتدى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وغالباً ما يطلق عليه بيجين+٢٥. في المجال الاقتصادي لإعلان ومنهاج عمل بيجين، هناك العديد من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الاعتماد على الذات والحقوق الاقتصادية للمرأة، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى العمل، وجدوى بيئة العمل، وكذلك تعزيز تنسيق المسؤوليات بين العمل والحياة الأسرية للنساء والرجال. في الواقع، يعد "تمكين المرأة من خلال التوظيف" موضوعاً رئيسياً تم التعرّض له في جزء كبير من إعلان ومنهاج عمل بيجين، ويتم تناوله في "مجالات الاهتمام الحاسمة" المختلفة.

يُقال إن زيادة عمالة المرأة وتحقيق المساواة في وجودها في مكان العمل مع الرجال ستساعد على انتشال النساء والأمم من الفقر وتسهيل النمو الاقتصادي وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في المجتمع وزيادة الوصول إلى الفرص والإسهام بشكل كبير في التنمية المستدامة في البلاد وتقدم الدول. تنص المادة ١٦ من إعلان بيجين على سبيل المثال على ما يلي: "**إن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتوفير العدالة الاجتماعية يقتضي إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة، باعتبارهما من عوامل تحقيق التنمية المستدامة الموجهة لخدمة البشر وباعتبارهما مستفيدين منها**". وبالتالي، من أجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، يدعو إعلان ومنهاج عمل بيجين، من بين أشياء أخرى، إلى تغيير تقسيم العمل، بعيداً عن كون الرجل هو المعيل للأسرة وكون المرأة ربة المنزل والراعية الأولية للأطفال، ونحو زيادة تقاسم مسؤوليات الجنسين داخل وحدة الأسرة. ويدعو أيضا إلى أن تتمتع المرأة بسلطة أكبر على الهياكل الاقتصادية في المجتمعات وتمثيل أفضل في صنع القرارات الاقتصادية، بما في ذلك صياغة السياسات المالية والنظام الضريبي والقواعد التي تحكم الأجور. ومع ذلك، فإن السؤال هو: هل صحيح أنه بعد خمسة وعشرين عاماً من خطة إعلان ومنهاج عمل بيجين، تم حقاً تمكين المرأة دولياً وتحقيق الرخاء من خلال أحكام وثيقة بيجين ومن خلال زيادة فرص العمل؟

في خضم حملة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس إعلان ومنهاج عمل بيجين لإعمال حقوق المرأة، وجد تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ لآسيا والمحيط الهادئ تقدماً غير كافٍ في أهداف التنمية المستدامة (SDG) لتحقيق المساواة بين الجنسين حتى خلال عشرات السنين. علاوة على ذلك، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تعد حالياً أكبر سوق للرأسمالية، موجة من تأنيث الهجرة التي بدأت منذ أربعة عقود. تشير بيانات منظمة العمل الدولية (٢٠١٣) إلى أن أكبر نسبة من العاملات في المنازل البالغ مجموعهن ٢١,٤ مليون من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. في إندونيسيا وحدها، بدأت نسبة النساء الإندونيسيات المهاجرات إلى الخارج في الزيادة منذ الثمانينات. حدث تأنيث الهجرة لأن بلدان المقصد من العمال المهاجرين بحاجة إلى العاملات لتحل محل الوظائف في المجال المنزلي. أصبحت المرأة في هذه الأيام حرة بشكل متزايد في الحركة أو الهجرة بشكل مستقل ولم تعد تحت إشراف الأسرة أو تحت إشراف الرجال. وفقا لسجلات من المنظمة الدولية للهجرة، حوالي ٤٨ في المئة من مجموع المهاجرين من النساء.

بعد ربع قرن، ما زال استغلال المرأة مستوطناً:

غضب النساء الناشطات في منتدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، هو شكل من أشكال اليأس وله سبب واضح نحتاج إلى فهمه. يتم التعبير عن هذه المشاعر على الرغم من أن العديد من الأبواب قد فتحت: النساء اليوم مزارعات، وعاملات مصانع، ومديرات تنفيذيات للشركات، وعالمات، ومهندسات، وطبيبات، ويشغلن العديد من الوظائف الأخرى التي ربما كانت غير متوقعة في الماضي. ومع ذلك، فإن فتح فرص الوصول إلى عالم توظيف النساء من خلال شعار "العمل من أجل التمكين" لم يغير مستوى معيشة ملايين النساء ولم يرفع عنهن المصاعب الاقتصادية والفقر ولكنه أدى بدلاً من ذلك إلى استغلالهن على نطاق واسع.

بعد ربع قرن من إعلان بيجين في عام ١٩٩٥، لا تزال المرأة تتعرض لاستعباد العصر الحديث على مستويات شائعة. أفادت "الغارديان" في عام ٢٠١٧، أن العاملات الكمبوديات اللاتي يعملن في مصانع لبيع الأحذية في العلامات التجارية الرياضية ذات الشهرة العالمية عانين من الإغماء الجماعي المتكرر من الإرهاق. وتم نقل أكثر من ٥٠٠ عاملة في أربعة مصانع تابعة لـNike وPuma وAsics وVF إلى المستشفى. شهدت أخطر حادثة تم تسجيلها على مدار ثلاثة أيام في تشرين الثاني/نوفمبر، انهيار ٣٦٠ عاملة. وأكدت العلامات التجارية أن هذه الحوادث جزء من نمط من الإغماء الذي طغى على القوى العاملة للملابس التي يبلغ قوامها ٦٠٠ ألف شخص معظمهم من الإناث. كانت النساء اللاتي انهرن يعملن لمدة ١٠ ساعات، ستة أيام في الأسبوع، وأبلغن عن شعورهن بالإرهاق والجوع. كانت الحرارة المفرطة أيضاً مشكلة في ثلاثة مصانع، حيث بلغت درجة الحرارة ٣٧ درجة مئوية. في حين إن البعض ينظر إلى "تأنيث" قطاع الملابس كخطوة إيجابية نحو تحرير المرأة، وهذا لم يحدث إلا في سياق استغلالي للغاية.

يوجد في بنغلادش ٤٨٢٥ مصنع ملابس، يعمل فيها أكثر من ثلاثة ملايين شخص، ٨٥٪ منهم من النساء. أفادت وور أون وانت، بأن نمو صناعة الملابس في بنغلادش اتسم بانخفاض الأجور وضعف إنفاذ تشريعات العمل وتوافر مجموعة كبيرة من العاملات غير الماهرات. تؤدي النساء العاملات وظائف منخفضة الأجر، ويواجهن انتهاكات صارخة لحقوق العمل ولا يتمتعن بحقوقهن القانونية. نادراً ما يتم توفير حقوق الأمومة القانونية، والعمل الإضافي إجباري، وتحرم ساعات العمل الطويلة جدا النساء من فترات الراحة الكافية والوقت الكافي مع أطفالهن. كما كانت العديد من العاملات في صناعة الملابس ضحايا حرائق المصانع أو انهيار مباني المصنع بسبب أنظمة البناء المتدنية. على سبيل المثال انهيار مجمع مصنع رنا بلازا في نيسان/أبريل ٢٠١٣ حيث قتل أكثر من ١١٠٠ شخص، معظمهم من النساء والفتيات. علاوة على ذلك، هاجرت ٨٣٠٠٠ امرأة من بنغلادش للعمل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٧ - بزيادة أربعة أضعاف في عامين، بعد توقيع اتفاقية العمل بين بنغلادش والسعودية في عام ٢٠١٥ كما تشير البيانات الحكومية. كما عاد عدد متزايد من النساء إلى المنزل، بدعوى تعرضهن لمعاملة سيئة، وفقاً لجمعية BRAC الخيرية، التي سجلت ١٣٠٠ عائد في عام ٢٠١٨ وأكثر من ٩٠٠ في عام ٢٠١٩، وجميعهم قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة.

في أفريقيا، يتم استغلال النساء في العمل في القطاع الزراعي الذي يتألف في الغالب من الزراعة على نطاق صغير، مع أكثر من ٥٠٪ من النشاط الزراعي الذي تقوم به النساء، وتنتج حوالي ٦٠-٧٠٪ من الأغذية في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. تتحمل النساء عبئا كبيراً في الإنتاج الزراعي، وهو عمل قاصم للظهر وشاق، ويتضمن ساعات طويلة، وغالباً ما يتم تحت أشعة الشمس الحارقة. علاوة على ذلك، فإن وصولهن وسيطرتهن على موارد الإنتاج غالباً ما يكون مقيدا إلى حد كبير.

إن طبيعة الرأسمالية هي في الواقع استغلالية للغاية بالنسبة للنساء والأطفال، حيث إن القيم الأساسية للرأسمالية، والتي تقدر بطبيعتها تكوين الثروة على رفاهية الأفراد، تسهم إلى حد كبير في بناء عقلية استغلالية للفقراء والضعفاء. إن الرأسمالية بمبادئها الأساسية - العلمانية، البراغماتية، المادية المتعة - وكذلك المبدأ الاقتصادي المتمثل في حرية الملكية قد غذى مجتمعاً أنانياً واستغلالياً. سيحسب العديد من الأفراد المنتمين لهذا النوع من المجتمعات دائماً "التكلفة" و"الربح" لأي علاقات وممارسات مجتمعية يقومون بها في الحياة، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، متجاوزين كل القيم الأخرى، سواء أكانت قيماً إنسانية أو أخلاقية أو روحية.

الاستثمار السام في فكرة النسوية والمساواة بين الجنسين:

كان دخول النساء سوق العمل بأعداد كبيرة واحدا من أعظم إنجازات الحركة النسوية. توافق جميع المدارس النسوية على أنه ينبغي تشجيع النساء على تكريس المزيد من وقتهن في العمل والمجال العام لتحقيق التمكين. تستمر النسوية الليبرالية في جعل النساء يدركن أنهن يتعرضن للقمع إذا لم يكن مستقلات مالياً ويعملن بأجر. ، تم شن الحملات ضد العمل الذي تقوم به النساء في الحياة المنزلية، مثل الاعتناء بالمنزل وتربية الأطفاله باعتباره غير مثمر وغير مهم، وهدر لطاقاتهن ومواهبهن، ووضع للنساء في منصب ثانوي. وبالتالي، تم إخراجهن من المنزل وتشجيعهن على ممارسة مهن مشروطة بعدم الاعتماد على الرجال بعد الآن.

ومع ذلك، فإن الأمر الواضح هو أنه في معظم البلدان، بالنسبة لجماهير من النساء اللاتي دخلن العمل، على أمل تحسين

مستوى معيشتهن، لم يحصلن على التمكين ولا الأمن المالي، بل بالأحرى الاستغلال والقمع، ودخلت أعداد كبيرة للعمل بوظائف بأجر منخفض، وغالبا ما يعملن لساعات طويلة في ظروف سيئة، مع وجود عدد قليل من حقوق العمل إن وجدت، والأمن الوظيفي القليل. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال ملايين النساء العاملات يعانين من المصاعب الاقتصادية أو حتى الفقر المدقع، في حين أجبرت أخريات على ترك أسرهن وأطفالهن بحثاً عن عمل لهن في الخارج من أجل البقاء على قيد الحياة، وغالباً ما يكون دخلهن يائساً. مما لا شك فيه، أن بعض النساء نجحن في تحسين وضعهن الاقتصادي من خلال العمل. ومع ذلك، هذه نسبة صغيرة مقارنة بجماهير النساء العاملات اللاتي لا تزال مشاكلهن المالية خطيرة. في الدول الغربية على سبيل المثال، مثل بريطانيا وأمريكا، كانت هناك زيادة كبيرة في دخول النساء إلى مكان العمل خلال العقود القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن مستويات الفقر التي تؤثر على النساء العاملات في هذه البلدان لا تزال مرتفعة بشكل مثير للصدمة. في بريطانيا، تسببت التخفيضات الحكومية المتقشفة اعتماد أعداد كبيرة من المعلمات والممرضات وغيرهن من العاملات ذوات الأجور المنخفضة على البنوك الغذائية لإطعام أسرهن. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن عدد الوالدين العازبين العاملين في البلاد، وأغلبيتهم العظمى من النساء، مرتفع بشكل قياسي، فقد ارتفع خطر فقر الأطفال بين هذه الأسر إلى الثلث - وهو الأعلى في ٢٠ عاماً. (جينجربريد الخيرية، ٢٠١٨).

يرجع هذا الإخفاق المذهل لإعلان بيجين وعشرات الاتفاقيات الدولية الأخرى في الوفاء بالحقوق الاقتصادية للمرأة إلى: (١) تبني الفكرة العلمانية للمساواة بين الجنسين التي لديها رؤية النفق ونهج وهمي في حل مشاكل المرأة، وتحويل الانتباه عن الأسباب والحلول الحقيقية ووضع اللوم المضلل على عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛ (٢) التعتيم على درجة هيمنة وسُمّية النظام والأيديولوجية الرأسمالية الذي يُعتبر المصدر الأساسي لكل هذه المشاكل ويتحمل المسؤولية الأوّلية للكوارث المالية والبيئية والإنسانية التي تسببت في شل البلاد الإسلامية واقتصاداتها كما فعلت بغيرها. إنه النظام الرأسمالي هو الذي أوجد الفقر الجماعي والحرمان من الحقوق الأساسية لملايين النساء، فضلاً عن قيادتهن إلى هاوية الاستغلال وشبكات الاتجار بالبشر بسبب خصائصه المميزة المتمثلة في "الربح مقدم على البشر".

يحتاج نشطاء المساواة بين الجنسين إلى التفكير في حقيقة أنه منذ بداية الرأسمالية تم النظر إلى النساء بطريقة دونيّة: فقط كعاملات أو أدوات للإنتاج. يُترجم دور النساء البالغ الذروة إلى لغة الاقتصاد فقط، أي كيفية إنتاج المواد والأرباح للشركات الرأسمالية وإيرادات الحكومات. كانت المصالح الفاسدة للرأسمالية مغلفة في البداية بأفكار نسوية حتى بدت لطيفة ومتنكّرة وراء قناع تمكين المرأة. ناضلت النسويات من أجل حقوق المرأة في العمل بالإضافة إلى الحرية المالية للمرأة في ظل الرواية الرأسمالية والنسوية عن "تمكين المرأة من خلال العمل". ومع ذلك، فإنهم يفشلون في رؤية أن هذا الشعار أدى في الواقع إلى حرمان النساء على العديد من المستويات: فقد حرمهن من وقت ثمين مع أطفالهن؛ لقد خفضت قيمة دورهن الفريد من نوعه كأمهات؛ وغالبا ما اضطربت الزيجات وحرمت المرأة من الحياة الزوجية والأسرية السعيدة بسبب ساعات العمل والمهام الشاقة؛ وقد أثقل كاهل النساء بمسؤوليات الرجال بكسب العيش، وخلق ضغوطا هائلة عليهن، وفي الوقت نفسه فشل في حمايتهن من المصاعب الاقتصادية. علاوة على ذلك، غالباً ما تتهم الناشطات النسويات الثقافة الأبوية الناشئة عن الدين بوضع قيود على النساء، لكنهم يغمضن أعينهن عن قيود الاستغلال الاقتصادي في عالم العمل، و تسكت أصواتهن أمام الظلم المطلق لملايين النساء اللواتي يجبرن على العمل كعمال مهاجرين، أو استهلاك أنفسهن إلى حد الانهيار في المصانع المستغلة للعمال، أو القيام بأعمال قاصمة للظهر في الأراضي الزراعية - من أجل البقاء الاقتصادي. إن هؤلاء النساء المضطهدات دليل حي على الرأسمالية والكذبة النسوية المتمثلة في "تمكين المرأة من خلال التوظيف"، وضحايا سياسات العمل الاستغلالية والاستبدادية للرأسمالية، فضلاً عن غياب دور الدولة في حماية حقوقهن كعاملات ورعايا.

الإسلام وتمكين المرأة:

يختلف الإسلام اختلافاً تاماً عن الرأسمالية وله نظرة ونهج فريدان لتمكين المرأة، وهو ما سيتم تناوله في النقاط التالية.

(١) في الإسلام، يتم تعريف التمكين بواسطة التقوى وليس الثروة:

في الإسلام، يتم تعريف تمكين المرأة، كما هو الحال مع أي فرد، بمستوى التقوى والالتزام بأوامر الله سبحانه وتعالى، بدلاً من ثروتهم أو وضعهم المجتمعي أو مهنتهم. يقول تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]

وبالتالي، لا يتم تقييم المرأة على أساس ما إذا كانت تعمل أم لا، أو مستوى الضرائب التي تدفعها، أو مقدار الإيرادات التي يمكن أن تجلبها للشركة أو الحكومة، ولكن على شخصيتها وطاعتها لأحكام دينها والوفاء بالواجبات التي فرضت عليها، بما في ذلك المسؤوليات المهمة والحيوية لكونها زوجا وأما. علاوة على ذلك، لا يتم تعريف السعادة الحقيقية والنجاح في الإسلام من خلال المكاسب المادية ولكن من خلال نوال رضوان الله سبحانه وتعالى. يقول تعالى، ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢] تنشئ هذه المعتقدات الإسلامية أيضاً هوية مميزة في المجتمع، والتي تحدد مكانة الناس بناء على التقوى، وليس ثروتهم أو حياتهم المهنية.

(٢) الإسلام ينظم القيم في المجتمع بطريقة متناغمة:

الإسلام لا يضع السعي لتحقيق مكاسب مادية فوق السعي وراء القيم المهمة الأخرى داخل المجتمع، مثل القيم الروحية والإنسانية والأخلاقية. بدلاً من ذلك، فهو ينظم المجتمع بطريقة تتحقق فيها كل هذه القيم وتوجد بطريقة متناغمة تفيد البشر ذكوراً وإناثاً على حد سواء. لذلك، لن يضع القيمة المادية أبداً فوق الأخلاق، أو يضع المال فوق كرامة البشر، بغض النظر عن حجم المكاسب الاقتصادية. كما أنه يرفض بشدة قيم المادية و المتعة التي تأتي من وجهة نظر الرأسمالية ويسعى لكسر الشخصية المادية التي تركز فقط على المسائل المادية بغض النظر عن العواقب المترتبة على الآخرين. هذا يقلل من السلوك الاستغلالي وغير العادل تجاه الآخرين. يرفض الإسلام أيضاً الفلسفة الرأسمالية المتمثلة في تقديم المصالح المالية على وحدة الأسرة، وهو ما ينعكس في الضغوط التي تمارس على النساء للدخول في وظيفة قللت من شأن الأمومة، وزادت الإجهاض، وأهملت حقوق الأطفال، وألقت عبئاً لا يوصف على المرأة لتصبح معيلاً لأسرتها، كل ذلك بدعوى جعلهن محركات للاقتصاد. وعلى النقيض من الرأسمالية، لا ينظر الإسلام إلى النساء كأدوات للإنتاج أو العمالة الرخيصة، ولكنه يقدّرهن باعتبارهن إنسانا يجب أن يتمتع بمكانة عالية في المجتمع، حيث يحميهن من الاستغلال بكل أشكاله، ويحافظ على شرفهن ورفاهيتهن دائماً، ويحثهن على الوفاء بأدوارهن الحيوية كأمهات.

(٣) الإسلام لديه النظام السياسي والاقتصادي الصحيح الذي بإمكانه أن يخلص النساء حقاً من الفقر:

يعتمد النظام السياسي الإسلامي، الخلافة، على العقيدة الإسلامية، وهو يلبي احتياجات ومصالح البشرية جمعاء، وبدون ميزة أو تحيز تجاه الرجل أو المرأة. كما أنه ينظم المجتمع لصالح الجميع، بدلاً من صالح الأثرياء والأقوياء، ويولي أهمية كبيرة لرعاية احتياجات الفقراء والضعفاء والمساكين. تضع دولة الخلافة تلبية الاحتياجات الأساسية للناس كأحد أولوياتها الرئيسية، إلى جانب خلق الرخاء للمجتمع وتمكين الأفراد من الحصول على مستوى جيد من المعيشة والوصول إلى الكماليات. ويتحقق ذلك من خلال التطبيق الشامل للشريعة والذي يتضمن نظامها الاقتصادي الإسلامي السليم. يرفض هذا النظام الاقتصادي الإسلامي النموذج المالي الرأسمالي الفاسد القائم على الربا والذي يولد ديوناً ضخمة للأفراد والدول على حد سواء ويؤدي إلى تدفق الثروة من الفقراء إلى الأغنياء. كما يحظر كنز الثروة ويحظر خصخصة الموارد الطبيعية التي تسبب الفقر أيضاً، بالإضافة إلى منع الاستثمار الأجنبي المكثف في تطوير البنية التحتية والزراعة والصناعة والتكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر سلباً أيضاً على اقتصاد الدول. إن أساس سياساتها موجه نحو إيجاد توزيع فعال للثروة من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية لجميع الرعايا وإخراجهم من الفقر، وفي الوقت نفسه إيجاد إنتاجية اقتصادية لحل البطالة الجماعية بالإضافة إلى السماح للأفراد الحصول على الكماليات. في كتاب الأموال لأبي عبيد، قيل إن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخبر عماله المكلفين بتوزيع الصدقات: "إذا أعطيتم فأغنوا" وقال أيضا: "كرروا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل"، كما قام بتمويل زواج المسلمين الذين لا يستطيعون الزواج، ودفع ديونهم، وقدم الدعم المالي للمزارعين لزراعة أراضيهم. وبالتالي، فإن الخلافة توفر ضمانة شاملة لكل امرأة ورجل.

(٤) الإسلام يضمن للمرأة دائماً توفير:

في الإسلام، تُمنح المرأة امتياز أن يُنفق عليها زوجها أو والدها أو أخيها أو غيرهم من الأقارب الذكور، مما يزيل عبء الاضطرار إلى إعالة نفسها أو أسرتها. يقول سبحانه وتعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾. [النساء: ٣٤]، ويقول سبحانه: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]

في الإسلام، يُسمح للنساء بالعمل، قال النبي ﷺ: «قَدْ أَذِنَ لَكُنَّ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ». [رواه البخاري]. ومع ذلك، لا ينبغي إكراههن على العمل، سواء من خلال الضغوط المعيشية أو الاقتصادية لإعالة أنفسهن وأسرهن، بحيث يضررن بواجبهن الحيوي المتمثل في رعاية أطفالهن وتربيتهم ليصبحوا شخصيات إسلامية مميزة. علاوة على ذلك، فإن الخلافة هي المسؤولة عن الرعاية المالية لأي امرأة داخل الدولة لا يوجد لها معيل ذكر أو عن أي رجل غير قادر على إعالة نفسه وأسرته. قال النبي ﷺ بصفته رئيسا للدولة: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِأَهْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ». [رواه مسلم]. تنص المادة ١٥٦ من مسودة دستور دولة الخلافة لحزب التحرير: "تضمن الدولة نفقة من لا مال عنده ولا عمل له، ولا يوجد من تجب عليه نفقته. وتتولى إيواء العجزة وذوي العاهات".

بالإضافة لذلك، يرسخ الإسلام الإيمان بالرزق حتى لا يؤدي الخوف من الفقر أو المصاعب الاقتصادية إلى تقويض تقسيم الأدوار بين الجنسين في الأسرة من خلال فكرة أن الزوجين يجب أن يكونا معيلين لضمان الأمن والازدهار الماليين، بدلاً من فهم أن الرجل المسؤول عن الكسب لعائلته. يقول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الزمر: ٥٢]

(٥) الإسلام يمنح المرأة الحقوق الاقتصادية نفسها للرجل:

يمنح الإسلام المرأة الحقوق الاقتصادية نفسها التي يتمتع بها الرجل؛ على سبيل المثال، يمكن أن تتاجر، وأن تكون

مالكة للعقارات، وأن تستثمر ثروتها، وأن تدير عملا، وأن تكون ربة عمل وموظفة، وأن تنخرط بشكل مستقل في العقود، وأن تعمل في هيئات حكومية كموظفة للدولة، أو قاضية، وأن تكون طبيبة، أو محاضرة، أو صحفية، أو مهندسة، أو مديرة لشركة أو أي مهنة أخرى، والقيام بالمعاملات المجتمعية الأخرى وإدارة ثروتها بشكل مستقل. تنص المادة ١١٤ من مسودة دستور دولة الخلافة لحزب التحرير على ما يلي: "تُعْطى المرأة ما يُعْطى الرجل من الحقوق، ويُفْرَضُ عليها ما يُفْرَضُ عليه من الواجبات إلا ما خصها الإسلام به، أو خص الرجل به بالأدلة الشرعية، فلها الحق في أن تزاول التجارة والزراعة والصناعة وأن تتولى العقود والمعاملات. وأن تملك كل أنواع الملك. وأن تنمي أموالها بنفسها وبغيرها، وأن تباشر جميع شؤون الحياة بنفسها" ومع ذلك، على عكس الدول الرأسمالية والاشتراكية، ليس من واجب النساء الإنفاق على عائلاتهن، ولا يجوز تشغيلهن في أي وظيفة تستغل جنسهن أو تستغل أجسادهن أو جمالهن أو تخفض وضعهن بأي شكل من الأشكال. روى رافع بن رفاعة رضي الله عنه: «وَنَهَانَا عَنْ كَسْبِ الأَمَةِ إِلاَّ مَا عَمِلَتْ بِيَدِهَا وَقَالَ هَكَذَا بِأَصَابِعِهِ نَحْوَ الْخَبْزِ وَالْغَزْلِ وَالنَّفْشِ». [أبو داود]. تنص المادة ١١٢ من مشروع دستور دولة الخلافة لحزب التحرير على ما يلي: "الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت، وهي عرض يجب أن يصان"، في حين تنص المادة ١١٩ على أنه "يمنع كل من الرجل والمرأة من مباشرة أي عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع".

(٦) الإسلام يمكّن النساء من العيش حياة أسرية سعيدة:

يرفض الإسلام النسوية التي تدعو إلى أدوار ومسؤوليات متساوية ومشتركة للرجال والنساء في الحياة الخاصة والعامة. وبدلاً من ذلك، فإنه يحدد مجموعة من أحكام الأسرة التي تنظم تقسيم الأدوار بين الزوجين بطريقة متكاملة وليس تنافسية، وتضمن تلبية احتياجات وحقوق جميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الأطفال.

روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ... وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا...» [رواه البخاري ومسلم]. تنص المادة ١٢٠ من مسودة دستور حزب التحرير على أن: "الحياة الزوجية حياة اطمئنان، وعشرة الزوجين عشرة صحبة. وقوامة الزوج على الزوجة قوامة رعاية لا قوامة حكم وقد فرضت عليها الطاعة، وفرض عليه نفقتها حسب المعروف لمثلها". بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي الضغط على المرأة لتوظيفها، مما يقلل من الضغط على الزواج والحياة الأسرية الذي ينتج غالباً من عمل كلا الزوجين لساعات عمل طويلة أو في وظائف شاقة. علاوة على ذلك، أمر الله سبحانه وتعالى الرجل والمرأة ألا يحسدوا بعضهم البعض على أدوارهم وحقوقهم ومسؤولياتهم، لأن كلاً منهم سوف يكافأ على النحو المناسب لأداء واجباته المحددة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]. كل هذا يساعد على تحقيق الطمأنينة في الزواج والوئام في وحدة الأسرة.

(٧) الإسلام يمكّن النساء من أداء دورهن الرئيسي كأمهات:

على عكس الدول العلمانية، تحتل الأمومة مكانة مرموقة وهي ذات قيمة عالية في الإسلام، كون هذا الدور أساسي في تنشئة أطفال وأجيال قادمة صالحة وناجحة. علاوة على ذلك، فإن الأمومة دور يتماشى مع الطبيعة الفريدة للمرأة كحامل للإنسانية، وبالتالي، فإن وصف هذا الدور بدورها الأساسي هو تجسيد حقيقي للتمكين.

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ».]رواه البخاري ومسلم[. تنص المادة ١١٢ من مسودة دستور دولة الخلافة لحزب التحرير: "الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت" وبالتالي، فإن الخلافة ستمكّن المرأة من أداء دورها الأساسي كأم من خلال تعزيز مكانتها المهمة في المجتمع وفي العمل، وضمان الإنفاق عليها دائماً وعدم إجبارها مطلقاً على التنازل عن واجباتها المهمة تجاه أطفالها بسبب الضغط الاقتصادي من أجل الحصول على عمل. ومن ثم، فإن محاكم الخلافة تدعم أي امرأة يفشل زوجها في النفقة عليها وعلى أطفالها، مما يجبره على الوفاء بهذا الالتزام حسب قدرته أو مواجهة العقوبة إذا رفض. على سبيل المثال، تصف مؤلفات من كتب الأحكام الإسلامية للعلماء المسلمين خلال "الخلافة العباسية" كيف يمكن للنساء رفع الشكاوى إلى القضاة ضد الأزواج الذين لم يوفروا لهم ما يكفي من النفقة وكيف يمكن للقاضي فرض الدفع. هذا الدور الأساسي للمرأة لا يسلب حقها في العمل إذا رغبت في ذلك. بل يوفر لها امتياز النفقة بحيث لا تجبر على كسب الرزق. إن الاهتمام بالأهمية الحيوية لمسؤوليات الأمومة بين النساء سيعني أيضاً أنهن سيتجنبن البحث عن وظائف قد تؤثر على الوفاء بواجباتهن تجاه أطفالهن.

(٨) الإسلام يحمي المرأة من الاستغلال والظلم في التوظيف:

دور الدولة الرئيسي في الإسلام هو رعاية شؤون الناس. وتتمثل مهمتها الرئيسية في خدمة احتياجات كل فرد والعناية بها، وحماية الضعفاء، ومنع أي ظلم. يضمن هذا المبدأ الأساسي أن تكون مشاكل العمل في الحد الأدنى في ظل الخلافة وأن يتمّ حلها بسرعة من خلال تطبيق أحكام الشريعة على أي مشكلة في العمل إذا نشأت. بموجب هذا النظام، لن يتم التسامح مع مشكلة العمالة المهاجرة التي تلحق الضرر بملايين النساء وستسعى الدولة للقضاء عليها. قال النبي ﷺ، «فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». [رواه البخاري]

وفيما يتعلق بالتوظيف، فإن للإسلام مقاربة مميزة لهذه القضية، تختلف عن أي عقيدة أخرى. تتضمن بعض أهم مبادئ الإسلام لسياسات العمل التي تعالج مشكلة استغلال العمال:

١. حماية النساء والضعفاء
٢. العلاقة الفريدة المتساوية بين أصحاب العمل والعمال
٣. يجب أن يكون العمل حلالاً تماماً
٤. لا طبقات بين العمال
٥. تحديد أجور عادلة

العمل في الإسلام أو سياسات العمل تنعكس في تكوين المجتمع الإسلامي فلا تقسمه لطبقتين، الطبقة العاملة ودرجة رجال الأعمال، البروليتاريا والبرجوازية، السيّد مع العميل، ...إلخ. كلا، فالإسلام لا يعترف بهذا على الإطلاق. فهو يبني علاقة متساوية فريدة بين العامل وصاحب العمل، والتي تقوم على الإحساس بالمسؤولية في ملء حقوق والتزامات كل منهما كما أمر الإسلام. إن العلاقة بين صاحب العمل والموظف في الإسلام هي علاقة يجب أن تكون مفيدة للطرفين. روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال الله سبحانه وتعالى: «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُراً فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيراً فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ» [رواه البخاري]. من أجل الحفاظ على الشراكة الطيبة وضمان استفادة جميع الأطراف المعنية بشكل متبادل، ينظم الإسلام العلاقة بين صاحب العمل والموظف بطريقة واضحة ومفصلة مع القوانين المتعلقة بإجارة الأجير (عقد العمل). في الواقع، ينص الإسلام على أن نقاط الاتفاق غير الواضحة ضمن عقد الإجارة يجعله عقدا فاسدا. من خلال الأحكام الواضحة والمفصلة في عقد إجارة الأجير، يفهم كل طرف حقوقه والتزاماته، وهو يمثل حماية ضد أرباب العمل المستبدين الذين يجبرون العمال على العمل خارج ساعات العمل المحددة. علاوة على ذلك، تخضع أحكام الإسلام لعمل الحياة التجارية لمبدأ الحلال والحرام، دون استغلال أو الاستفادة من معاناة الآخرين.

الخلافة هي المسؤولة عن منع الظلم بجميع أشكاله. على وجه التحديد، في مجال التوظيف، يفرض الإسلام أحكاما صارمة على أي شخص يمارس الظلم، سواء أكانوا أصحاب العمل أو الموظفين. مسؤولية تهيئة بيئة عمل آمنة وغير مستغلة للعمال هي مسؤولية الدولة. تضمن أحكام الشريعة عدم وجود ظلم من أحد الطرفين ضد الآخر، والدولة ملزمة بإزالة أي عمل ظالم، سواء ارتكبه أصحاب العمل ضد العمال أو العكس. التغاضي عن الظلم هو خطيئة مناف للأخلاق، ويحظره الله سبحانه وتعالى. إذا سمحت الدولة بحدوث ظلم، فمن واجب جميع المسلمين أن يحاسبوا الحاكم من أجل تصحيح الوضع والتخلص من الظلم. إذا كان الناس غير قادرين على تصحيح حاكمهم، يتم نقل المسألة إلى محكمة المظالم التي ستجبر الحاكم على إزالة الفساد أو الظلم أو الاضطهاد من الدولة.

الخلاصة:

وبالتالي، يوفر الإسلام خطة شاملة لتمكين المرأة، وحمايتها من الاستغلال والفقر، وتمكينها من البحث عن عمل آمن وكريم بإرادتها، وتيسير الزواج السعيد والوفاء بحياتها العائلية، ورفع مكانتها وتثمين دورها الفريد والحيوي كحاملات للأطفال وكأمهات للبشرية، وتمكينهن من أداء واجباتهن الأساسية تجاه أطفالهن؛ كل ذلك سيحقق تقدماً وتطوراً حقيقيين داخل الدولة ■

النّساء في السّلطة وصنع القرار في مستنقع بيجين لا تسبح إلّا الأسماك الميّتة!

زينة الصّامت
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية تونس

من أهمّ الأهداف التي رسمها الغرب حين تناول قضيّة تمكين المرأة ومساواتها بالرّجل تعميم قوانينه وقيمه، فسعى بتنظيم مؤتمراته وعقد اتّفاقيّاته إلى علمنة مفهوم تمكين المرأة زاعما أنّ قيم نظامه الرّأسماليّ هي سبيل خلاص المرأة من معاناتها وأنّ في قوانينه حلولا لمشاكلها وتحقيقا لكرامتها وحرّيتها التي انتهكت وسلبت في ظلّ القوانين والتّشريعات الأخرى التي أهانتها واحتقرتها وجعلتها أقلّ شأنا من الرّجل.

ففيم تتمثّل هذه القوانين «العالميّة» المنقذة والمنصفة للمرأة؟ وما هي السّياسات المتّبعة لتنفيذها؟ وهل نجح الغرب فعلا في إخراج المرأة من دهاليز الظّلم والقهر وحقّق لها عالما أفضل؟

تبنّى الغرب سياسات معيّنة أوضح فيها هدفه من تمكين المرأة وإشراكها مع الرّجل في صنع القرار حتّى تستردّ كرامتها وتتمكّن من إثبات ذاتها مؤكّدا أنّ المساواة بينها وبين الرّجل شرط أساسيّ وضروريّ حتّى تحقّق مصالحها فتنهض بالمجتمع وتساهم في تنميته مشيرا إلى أمرين مهمّين لا يمكن لعمليّة التّمكين هذه أن تتحقّق دونهما:

أوّلا: لا بدّ من إزالة كلّ العراقيل (تشريعيّة كانت أو إداريّة أو اجتماعيّة أو اقتصادية، إلخ) التي تحول دون مشاركة المرأة في المجتمع، وثانيا: اتّخاذ الإجراءات السّياسيّة اللّازمة التي تدعم هذه المشاركة وتشجّعها وتوفّر لها الفرص لتشكيل القدرات وتوظيفها.

ولتنفيذ هذين الأمرين جنّد الغرب الحكومات وشجّع المنظّمات والجمعيّات وقدّم لها الأموال الطّائلة لتقوم بالمناداة بتنفيذ بنود اتفاقيّاته ومؤتمراته وتسهر على نشرها في المجتمعات وخاصّة المسلمة منها. توجّه بإصلاحاته نحو المرأة المسلمة تحديدا لأنّه يعتبرها أكثر النّساء اضطهادا فهي تعاني جرّاء التّشريعات والقوانين والتّقاليد «البالية» كلّ أنواع القهر والظّلم مركّزا على مفهوم الجندرة المؤثّر في تغيير الرّؤية النّمطيّة لوظيفة المرأة في المجتمع.

وقد رأى أنّ المرأة في دول المسلمين محرومة من حقوقها السّياسيّة مغيّبة غير فاعلة في مجتمعها لذا أوجب على الحكومات والمؤسّسات الدّوليّة اتّخاذ كلّ الإجراءات لإنصافها وإشراكها في المجتمع لتتساوى مع الرّجل في تسيير حياتها الخاصّة والعامّة. وشدّد على ضرورة تعديل قوانين الأحوال الشّخصيّة وفق قيمه التي يرى فيها حرّيّة وإنصافا للمرأة فنادى بإعطاء الفتاة الحقّ في الزّواج دون وليّ وللأمّ الحقّ في منح أطفالها لقبها وجنسيّتها ولها أن تتولّى سفرهم... ولها أن تتّخذ القرارات مثل الرّجل في الحياة بأن تتكافأ معه في الفرص وتحصل على مراكز ووظائف مهمّة من شأنها أن ترفع من مكانتها فتحقّق بذلك ذاتها وكيانها...

رفع الغرب شعار تحرير المرأة ليعتقها من قيود كبّلتها ولم تترك لها المجال لتثبت جدارتها وكفاءتها وقدرتها على أن تكون مثل الرّجل في أعلى المناصب والرّتب وأن تنافسه بل وتتفوّق عليه فتحقّق لمجتمعها التّنمية والرّقيّ والسّلام فـ«لا سلام بدون المرأة»، وأكّد أن لا فرق بينها وبين الرّجل فكلاهما مواطن وله الحقّ في أن يشارك في كلّ المجالات. جاء في تقرير الجمهوريّة التّونسيّة حول إعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٥ عاما أنّ «**وزارة المرأة والأسرة والطّفولة وكبار السّنّ قد قامت بوضع هذا البرنامج من ٢٠١٦ إلى غاية ٢٠٢٠ وهو يهدف إلى تمكين المرأة سياسيّا من خلال تعزيز مشاركتها في الحياة العامّة والسّياسيّة للارتقاء بتواجدها في مواقع صنع القرار والقيادة عبر التّكوين وتدعيم القدرات وحملات التّوعية والمناصرة وخاصّة تمكين النّساء المفتقرات لبطاقات التّعريف الوطنيّة من الحصول عليها وممارسة حقّهنّ في الانتخابات**».

ولذلك كان لا بدّ من سدّ الفجوة النّوعيّة بينهما والتّعامل معهما على أنّهما واحد وطالب الحكومات والأحزاب بنشر هذه المفاهيم مشدّدا على ضرورة تبنّيها مبدأ (الكوتا) حتّى تحصل المرأة على حصص في المجالس النّيابيّة والمحلّيّة وفي

هياكل السّلطة التّنفيذيّة... كما أكّد عليها وعلى جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدنيّ والجمعيّات النّسويّة التّعاون معه بتقديم التّقارير عن مدى نجاحها في تطبيق سياساته وذكر أسباب فشلها فيه وتفسيره!... في كلمته التي ألقاها يوسف الشّاهد رئيس الحكومة التّونسيّة خلال انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النّظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرّجل أكّد أنّهم «**واعون تماما بالتّواجد دون المأمول للمرأة في مواقع صنع القرار وإدارة الشّأن العام وفي المكاتب التّنفيذيّة للهيئات والمجالس المنتخبة رغم خلوّ التّشريع التّونسيّ من التّمييز بين المرأة والرّجل في المجالات المتعلّقة بالتّشغيل أو عضويّة المجالس المنتخبة أو بلوغ مواقع صنع القرار**».

تُرسَل التّقارير بين الفينة والأخرى لتكشف عمّا سنّت الحكومات من تشريعات وعمّا أحدثت من تغييرات على دساتير دولها ولتقدّم تفسيرات حول أسباب فشلها في تنفيذ ما أملته عليها الاتفاقيّات والمؤتمرات، فتؤكّد أنّ الثّقافة المجتمعيّة والتّقاليد «البالية» والنّظرة النّمطية لدور المرأة في المجتمع لا زالت تمثّل عوائق أساسيّة أمام مسار التّغيير المرجوّ. فتؤكّد اللّجنة الوطنيّة الأردنيّة لشؤون المرأة في تقريرها التّقدّم حول المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ٢٥ عاما أنّه «**لا زالت الحاجة ملحّة للاستمرار في إعمال نظام الكوتا كتدبير إيجابي مؤقّت في السّياسات والتّشريعات، ومواجهة تحدّي الثّقافة المجتمعيّة السّلبية التي لا زالت تقلّل من جدوى وضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامّة وفي القيادة**». إضافة إلى هذه العوائق فالمرأة نفسها تعارض وجود المرأة في مراكز مهمّة وفي الحكم، بل إنّ الأمر تعدّى إلى التّشكيك في قدراتها وعدم الثّقة بها بأن تكون أهلا لتلك المناصب والمراكز. فكان لا بدّ من ضرورة العمل على توعية الأجيال بمكانة المرأة ودورها الفعّال في النّهوض بالمجتمعات والمساهمة في تنميتها وبوجوب تمكينها حتّى تشارك في المجتمع مشاركة شاملة لا جزئيّة فيكون لها القرار في بيتها وأسرتها وفي المجتمع بأسره فتعمل على تقدّمه وتنميته بما أنّها الضّحيّة الأولى للفقر والبطالة والأمّيّة ولتجنّبه الحروب لأنّها أكثر ضحاياها. لأجل ذلك سعت الحكومات بإملاءات من الغرب عبر اتّفاقيّاته ومؤتمراته - ومنها بيجين - بكلّ ما لديها من وسائل للعمل على التّغيير الجذريّ للمفاهيم السّائدة في مجتمعاتها فسخّرت لذلك الإعلام والتّعليم ومنظّمات المجتمع المدنيّ والجمعيّات النّسويّة لنشر مفاهيم جديدة مغايرة فتعمل جاهدة على إظهار المرأة التي تبوّأت مراكز قرار وإبرازها في صورة مشرقة وتضخيم ما حقّقته إعلاميّا حتّى تجعل منها مثالا تحتذي به النّساء وتسير على منواله فـ«**المؤسّسات التي تديرها النّساء هي الأكثر إنتاجيّة**» **عمر الباهي (وزير تونس للتّجارة)**. وعلى المجتمع العمل على قبول المرأة في هذه الوظائف وتشجيعها.

ولكنّ النّتائج تفنّد هذه الادّعاءات وتكشف ما يقوم به الإعلام من تضخيم وتسويق لهذه الإنجازات التي لا تعكس سوى واقع مغاير تحيا فيه المرأة حياة بؤس وشقاء وبطالة تفضحه عيون المرأة الرّيفيّة البائسة وتكشفه آهات النّساء اللّاتي يئسن من وعود السّياسيّين والحكومات المتعاقبة التي لا تذكرهنّ إلّا أيّام الانتخابات... لم يشفع للمرأة في تونس مثلا وصول عدد من النّساء إلى مقاعد البرلمان فلم يغيّر ذلك من واقعهنّ شيئا ولا زالت أوضاع المرأة متردّية تسودها البطالة والفقر والقهر والاستغلال!... فما تنقله وسائل الإعلام من أخبار عن المرأة وما تنشره الجمعيّات النّسويّة من أنباء عمّا حقّقته المرأة في تونس مثلا ليست سوى ادّعاءات وتزييف للواقع... فهذه الجمعيّات وما تدعو له أُسقِطت على المجتمع وفُرضت عليه فرضا، فنساء هذه الجمعيّات والمنظّمات غيّرن من جلودهنّ وصرن منبتّات عن نساء بلدهنّ منبوذات يعملن بجبن خوفا من الاصطدام بالواقع الذي يرفض مبادراتهنّ اللّقيطة التي لا جذور لها ولا تاريخ في بلاد المسلمين... تعمل هذه المنظّمات في الظّلام وتتخفّى وراء أقنعة يسقط الواحد منها تلو الآخر في صدامها مع المجتمعات وثقافتها ودينها. وتعود مرارا إلى عملها لا تكلّ ولا تخجل من رفض النّاس لها متحدّية هذه الصّعاب لتحقّق أهدافها. وتخرج النّسويّات في وسائل الإعلام يجاهرن باحتقارهنّ للشّعوب المسلمة التي لا زالت تتشبّث بثقافتها وترفض هذه القوانين الغربيّة المفسدة فيلقين الرّفض والكره ولكنّ الإعلام المأجور يفرض وجودهنّ فرضا ويظهرهنّ ويلمّع صورهنّ كنساء مثقّفات وذوات رأي وقرار يمكنهنّ التّأثير في المجتمع وفي المرأة خاصّة.

رصد الغرب وتتبّع أحوال المرأة المسلمة وأبرزها مهضومة حقوقها مسلوبة حرّيّاتها فأسرع مقدّما برامجه وسياساته على أنّها الحلول النّاجعة الكفيلة بردّ كرامتها ومنحها «إنسانيّتها» التي نزعت منها لتصبح خادمة للرّجل ملبّية لحاجاته قائمة على تربية أبنائه. فعمل - كما يزعم - على رفع الوعي بحقوق المرأة في المجتمع عبر الإعلام والمناهج التّعليميّة بهدف تبديل النّظرة الدّونيّة التي لحقت المرأة على مرّ العصور والتي ترسّخ عدم قدرة المرأة على أن تكون في مراكز مهمّة ولا أن تتّخذ القرارات.

وحين صدّر فكرة تحرير المرأة إلى العالم وخاصّة إلى دول المسلمين أنفق الأموال الطّائلة لنشرها وتعميم مفاهيمه عن المرأة وشجّع الجمعيّات لتقوم بتقديم هذه الفكرة تقديما منمّقا فتتقبّلها الشّعوب وتنخدع بها المرأة المسلمة. فأظهر المرأة الغربيّة المتحرّرة المتحدّية القويّة مثالا واعتبرها القدوة التي يجب اتّباعها. ولكنّ واقع المرأة الغربيّة المؤلم وفشل الحكومات في تنفيذ الإجراءات في مجتمعاتها كشفا زيف هذه الادّعاءات وبيّنا عجز الغرب عن جعل المرأة المسلمة نسخة مشوّهة من المرأة الغربيّة. فكيف له أن يهتمّ بأمر المرأة المسلمة ويسعى لحلّ مشاكلها وقضاياها والمرأة في بلاده تتخبّط في دوّامة من المشاكل والهموم؟! كيف له أن ينادي بمساواتها بالرّجل ولم تحظ المرأة بذلك في بلاده ولم تنل من هذه الحقوق إلّا فتاتها بل إنّ «**تحقيق التّكافؤ بين الجنسين قد يستغرق قرنا**» (حسب ما صرّحت به رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا في اجتماع رفيع المستوى حول خريطة تمثيل المرأة في

الحياة السياسية لعام ٢٠١٩)؟!! أليس حريّا بمن يملك دواء أن يعالج مرضه قبل أن يعطيه لغيره؟!

هل حصلت المرأة الغربيّة فعلا على حقوقها وتمكّنت من اتّخاذ القرار وتبوّأت مراكز مهمّة وكان لها القول الفصل في مجتمعها فغيّرت فيه وساهمت في تنميته وتقدّمه، أم أنّ الأمر لا يعدو أن يكون متاجرة بقضيّتها واستغلالا لها لتحقيق مآرب أخرى لنظام عالميّ يعمل على الهيمنة والسّيطرة وبسط النّفوذ ومحاربة الحضارات الأخرى التي تهدّد وجوده؟...

ليست أفضل حالا من غيرها!... فالمرأة في الغرب تعاني مشاكل عدّة أهمّها العنف والتّحرّش (من ٥٠ إلى ٨٠ ٪ من النساء يتعرضن للتحرش الجنسي في العمل في أمريكا حسب الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO) (والاستغلال وهي خوفاً من فقدان عملها أو من تحوّل التحرّش إلى عنف جسدي تصمت عمّا تتعرّض إليه وترضى بذلك! فلا تجد من يذود عنها أو يحميها حتّى القوانين التي سُنّت لذلك ليست سوى حبر على ورق لأنّها تجد نفسها ضحيّة لواضعي هذه القوانين والقائمين على تنفيذها، وقد سجّلت في البرلمانات عديد حالات التّحرّش وتداولت وسائل الإعلام فضائح سياسيّين يتشدّقون بحرّيّة المرأة ومساواتها وتمكينها في خطاباتهم وهم في الواقع يستغلّونها ويتحرّشون بها في مكاتبهم وإداراتهم (الرّئيس الأمريكيّ دونالد ترامب ١٥ تهمة تحرّش).

ليست المثال الذي على المرأة المسلمة أن تحذو حذوه! فالمرأة الغربيّة المتحرّرة تتكبّد القيام بأعمال تتنافى وخصائصها الجسديّة كأنثى وتدفع ضريبة سعيها وراء المساواة بالرّجل فترهق نفسها وتحمّلها ما لا تطيق حتّى تبرهن كفاءتها وقدرتها. وقد سعى محرّروها لأن يلحقوها بمناصب ومراكز مهمّة حتّى تتمكّن وينمو شعورها بذلك وتنخدع بـ«وهم مساواتها» بالرّجل. نتساءل هنا إذاً لماذا لا تشعر هذه المرأة بقوّتها وبكسبها إلّا إذا استرجلت، بمعنى إذا حاكت الرّجل في لباسه وتصنّعت الخشونة؟ فها هي مارغريت تاتشر - المرأة الحديديّة - كانت «**تأخذ دروساً في فنّ الخطابة لتعميق صوتها وكانت تفضّل ارتداء السّروال لتكون بمستوى الرّجل**»، أليس ذلك اعترافاً منها بأنّ الرّجل مقياسها وما عليها إلّا أن تكون مثله حتّى تصبح فاعلة مؤثّرة فيمن حولها؟ أليست بذلك تبرهن تنصّلها من أنوثتها وخجلها منها واعتبارها عائقا أمامها وأمام طموحاتها؟

ليست القدوة ولا يمكن أن تصبح المرأة المسلمة نسخة مشوّهة لها! فالمرأة الغربيّة لم تتمكّن - في ظلّ هذه القوانين والمواثيق الدّوليّة - من تغيير واقعها ومن تحقيق ذاتها وفرض أهليّتها لتدفع الظّلم عنها وترفع عن مجتمعها ما يعانيه من انحلال واستغلال. فكثيرات هنّ النّساء اللّائي تقلّدن مناصب إداريّة وسياسيّة ولكنّهنّ لم يغيّرن من الواقع شيئا، فماذا قدّمت بي نظير بوتو لباكستان وللمرأة فيها؟ هل تمكّنت من الحدّ من العنف ضدّها؟ هل نجحت في تجنيبها حياة الفقر والبطالة ومآسي الحروب؟ وفي بنغلادش فيم تتمثّل النّجاحات التي حقّقتها الشّيخة حسينة في تحسين حال المرأة والنّهوض بالمجتمع؟ هل كانت الفاعلة المؤثّرة المتأثّرة بما تعانيه النّساء وسعت إلى تبديل حالها ونصرتها أم أنّها سارت على درب رُسم لها كسياسيّة فلا يمكنها الحياد عنه وعليها تنفيذه ولو اضطرّها ذلك إلى قتل النّساء والأطفال أو إرسالهم إلى الموت؟ (الرّوهينجا الفارّون من بطش حكومة ميانمار)...

أنّى لهنّ ذلك وهنّ يخضعن لقوانين النّظام الغربيّ الرّأسماليّ الذي يقوم على تحقيق المصالح والأرباح بالحروب واستعمار الشّعوب لتجد نفسها مقيّدة وقد أوهمها بالحرّيّة. أوهم الغرب المرأة بأنّها قد جنت عديد المكاسب ولكنّه في واقع الأمر هو من جنى عليها واستغلّ قضيّتها ليجعلها سلاحا حادّا في معركته الوجوديّة: معركته ضدّ الحضارة الإسلاميّة الغائبة الحاضرة التي باتت تهدّد وجوده وكيانه بعودتها. فقد تاجر بقضيّة تحريرها وسعى لأن يجعلها - كمفاهيمه وقيمه - عالميّة تشمل المرأة المسلمة فتغيّر نظرتها وتحوّلها عن دينها وتشكّكها في إنصافه لها لترتمي في شباك حضارته وتشرب سمومها وفي ذلك هلاكها وهلاك أسرتها ومجتمعها!

منذ أشهر مضت وفي مظاهرة في بلد الحرّيّات فرنسا تعالت أصوات النّساء لحمايتهنّ من الأوضاع التي يعشنها: رفعن فيها شعار «**كفى قتلا**» ليكشف ذلك عن فشل الغرب وقوانينه في حماية المرأة ويفضح عجزه حتّى عن الحفاظ على حياتها! أليست المرأة الغربيّة أولى بأن تتّبع خُطا المرأة المسلمة التي كانت في ظلّ أحكام الإسلام كريمة عزيزة محفوظة؟ ألا يعيش العالم برمّته خسرانا مبينا بفقدانه حكم الإسلام فيه؟ ألم تع المرأة المسلمة أنّ العزّة في دينها وأنّها هي التي يجب أن تكون المثال الذي يتّبعه نساء العالمين؟

ما يفتخر النّظام الرّأسماليّ بإنجازه من تمكين للمرأة وتحقيق لإنسانيّتها ليس سوى أكاذيب أسقطت أقنعة الغرب ومؤتمراته فكشفت زيف وعود بيجين التي تتجدّد كلّ خمس سنوات وأظهرت الهدف الرّئيسيّ والجوهريّ من وراء هذه الشّعارات ألا وهو هدم الحصن الأخير للأسرة المسلمة بتغيير مفاهيم المرأة وجعلها دمية تحرّكها أصابع الأعداء وترمي بها في مستنقع حضارته الفاسدة! مستنقع لا تسبح فيه إلّا الأسماك الميّتة!... إذ لا يزال الدّين الإسلاميّ يمثّل مرجعيّة للنّاس وخاصّة في مسائل الأسرة والأحوال الشّخصيّة وهو ما يقلق الأمم المتّحدة والغرب، لهذا تعمل جاهدة على أن تجعل من قيمها سياسات تطبّق على أرض الواقع لتسدّد بذلك ضربة في صميم الأمّة الإسلاميّة فتقضي على هويّتها القضاء التّام بالطّعن في أحكام الإسلام وصلاحيّتها من جهة وبتزيين ما نصّت عليه اتّفاقيّاته ووثائقه وما ستحقّقه للمرأة من خير وإنصاف ومساواة لها بالرّجل من جهة ثانية.

فهل ستجد المرأة حقوقها خارج أحكام خالقها؟ وهل ثمّة قوانين يمكن أن تكفلها وتنصفها أفضل من تلك التي حباها الله بها؟

تفشّت الأفكار الخاطئة المضلّلة عن المرأة في الإسلام ومدى مساهمتها في الحياة فعزلتها تقريباً عن واجباتها ودورها ومكانتها في مجتمعاتها وجعلتها سجينة باسم الدّين فلم تعد فاعلة ولا مشاركة في المجتمع... لكنّ ذلك لا ينفي حقيقة ساطعة لما كانت عليه المرأة في الإسلام فهي مربّية الأجيال وصانعة الأبطال (مثل صلاح الدّين الأيّوبيّ ومحمّد الفاتح،...) وبمشاركتها في الحياة العامّة قد حقّقت النّجاحات الباهرة في كلّ الميادين وهو ما تشهد به سجلّات التّاريخ. ولم تكن المرأة المسلمة فاعلة بهدف الظّهور والشّهرة بل كانت تعمل لنيل مرضاة ربّها متقيّدة بأحكامه تشارك الرّجل وتتنافس معه في الخيرات: تنصر دينها وتنشر مفاهيمه وتربّي أبناءها عليها! لم تتخلّ عن أحكام ربّها التي فيها صون لعرضها وكرامتها فالتزمت بحجابها وابتعدت عن التبرّج والاختلاط وحفظت نفسها من التّحرّش والاستغلال.

لمّا أنزل الله الإسلام رحمة للعالمين أعطى للمرأة حقوقا أنصفتها من جور الجاهليّة فوهبها حقّ الحياة وحقّ المشاركة كالرّجل في اختيار من يطبّق عليها أحكام ربّها فكانت تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتواجه الحكّام وتنقدهم **(أسماء بنت أبي بكر مع الحجّاج بن يوسف بعد أن قتل ابنها عبد الله بن الزّبير)** ولها الحقّ في المساءلة والمحاسبة «**محاسبة الحكّام من قبل المسلمين حقّ من حقوقهم وفرض كفاية عليهم**». (المادّة ٢٠، مشروع دستور دولة الخلافة، حزب التّحرير) والتّعبير عن آرائها السّياسيّة وانتخاب من يمثّلها ومن يحكمها «**يجوز للمرأة... وأن تنتخب أعضاء مجلس الأمّة وأن تكون عضواً فيه، وأن تشترك في انتخاب الخليفة ومبايعته**». (المادّة ١١٥، مشروع دستور دولة الخلافة، حزب التحرير). لقد أعطى الإسلام المرأة الحقّ في أن تعمل في كلّ الوظائف وتساهم في تسيير شؤون الحياة ولكنّه لم يُجِزْ لها أن تكون حاكمة وهذا حكم شرعيّ لا يمكن ردّه أو مناقشته، لَمَّا هَلَكَ كِسْرَى سَأَلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَخْلَفُوا؟» قَالُوا: بِنْتَهُ. قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً» فلله الأمر سمعنا وأطعنا وهو الخبير العليم.

ولئن منع الإسلام المرأة من أن تكون حاكمة فإنّها قد شاركت في كلّ الوظائف الأخرى وحقّقت نجاحات لم تنلها نساء العالمين فمارست قضاء الحسبة في الأسواق العامّة **(الشّفاء في عهد عمر بن الخطّاب)** وبرعت في الطّبّ والعلوم وتلقّى عنها العلماء والفقهاء من الرّجال والنّساء. وما حظيت به المرأة في الإسلام لن تجد له مثيلا في القوانين الأخرى فهو وحي من لدن خبير رحيم خلق المرأة والرّجل وهو أعلم بما خلق وبما يصلح حياتهما.

فالإسلام دين الله الذي ارتضاه لعباده وهو الحقّ وما دونه باطل وفيه وحده العدل والرّحمة، فهو مجموعة من الأحكام الشّرعية المترابطة والمتلازمة والتي فيها الخير للنّاس كافّة (نساء ورجالا على حدّ سواء) تنخرط وفقها المرأة بشكل كامل في سياسات مجتمعها وإن لم تكن حاكمة فيه.

إنّ اللّهّ سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان من ذكر وأنثى ليضمن البقاء لهما ويحافظ على النّوع البشريّ لأنّ حفظ النّسل لا يتمّ بأحدهما دون الآخر، لذلك جعل لكلّ منهما حقوقا وواجبات تتناسب وطبيعته «كإنسان» أو حسب جنسه (أنثى أو ذكر) بحسب ما يتطلّبه ذلك. وأنزل أحكاما شرعيّة تسيّر الحياة أفضل تسيير لتسعد البشريّة فهي النّور الذي أخرجها من ظلمات الجاهليّة ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۝ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ فكيف ترضى أمّة الإسلام بغير أحكام ربّها وتخضع لعدوّها وتقبل بقوانينه التي تعيدها إلى تلك الظّلمات؟!

فالخلافة وحدها هي التي ستمكّن المرأة من المشاركة السّياسيّة الكاملة في المجتمع وستضمن لها المشاركة الفعّالة فيه وستشكّل نموذجاً حقيقيّاً لحصولها على حقوقها. وحده الحكم بما أنزل الله من أحكام هو الذي سيحقّق لها العدل والأمن والاستقرار لتحيا مطمئنّة راضية بما حباها خالقها به غير عابئة بما جاءت به الدّساتير الوضعيّة من خرافات وادّعاءات! ■

الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة «بين الموجود والمنشود تضيع الأهداف»

هاجر اليعقوبي
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية تونس

لقد أنشئت مؤسسات دولية وأخرى إقليمية ووطنية بغية النهوض بالمرأة ووضع قضاياها في مقدمة الأجندة العالمية ومتابعة السير قدما في تعزيز مكتسباتها في كل أرجاء العالم. وتشمل هذه المؤسسات مكاتب ولجانا ووكالات ووزارات حول وضع المرأة. وأولى المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض كانت في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول حول المرأة في عام ١٩٧٥. وكان التفويض الأولي لتلك الهياكل هو العمل على زيادة مشاركة النساء في قطاعات التعليم والسياسة والاقتصاد. من هذه المكاتب مثلا مكتب خدمات النساء في تشيلي، ومكتب الفرص المتساوية في الوظائف العامة في بريطانيا، ولجنة المساواة بين الجنسين في جنوب أفريقيا وغيرها.

كما تأسس أول مكتب للمرأة في أوائل القرن العشرين من جانب عصبة الأمم والتحالف الدولي للنساء؛ وكان ذلك في أمريكا، في ١٩٢٠م كجزء من وزارة العمل، وكانت غايته المعلنة آنذاك هي «تعزيز رفاهية العاملات من خلال صياغة معايير وسياسات ترمي إلى تحسين ظروف عملهن وكفاءتهن وفرص العمل المتوفرة لهن».

أمّا أقدم وكالة إقليمية لذات الغرض، فقد كانت لجنة المرأة بين البلدان الأمريكية، وهي وحدة متخصصة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية، تأسست في عام ١٩٢٨م كمنتدى لوضع سياسة تهدف إلى تقدم الحقوق المدنية والسياسية للمرأة في نصف الكرة الأرضية الغربي. (المرأة في العالم اليوم الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية).

منذ إعلان بيجين أولت الأمم المتحدة أهمية أكبر لمسألة إنشاء الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة في الدول الأعضاء وطالبت بإدراج التقدم المحرز في الأمر في التقارير الوطنية الصادرة باعتباره من الأهداف والاستراتيجيات الاثني عشر المزمع تنفيذها بجدية.

كما عينّ إعلان بيجين جهات معينة بعينها مسؤولة عن متابعة تنفيد الأجندات العالمية ودعا العالم إلى دعمها للوصول للغاية وهي:

على المستوى الدولي:

١- الأمم المتحدة:

وتعتبر منظومة الأمم المتحدة أهم الهياكل العالمية التي تعنى بالمرأة والمساواة بين الجنسين بمكاتبها الأربعة المتخصصة في الشأن وهي لجنة النهوض بالمرأة (DAW) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) والمعهد الدولي للأبحاث والتدريب لتقدم المرأة (INSTRAW) ومكتب المستشار الخاص حول المساواة بين الجنسين (OSAGI). وتعمل هذه المكاتب مع لجنة وضع المرأة (CSW) التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، لقد نصبت الأمم المتحدة بأذرعها المتعددة نفسها النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، ونسبت نشأتها لغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

وهي تساعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير.

جاء في إعلان بيجين في البند ٣٠٧ «ويلزم كذلك تحسين القدرات المتاحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها والتنسيق فيما بينها لتنفيذ منهاج العمل مع الإفادة من خبراتها وطرائق عملها في تعزيز النهوض بالمرأة».

وفي البند ٣٠٨ «وينبغي أن تظل المسؤولية على أعلى المستويات لضمان تنفيذ منهاج العمل وإدراج منظور نوع الجنس في جميع السياسات والبرامج التي تتولاها منظومة الأمم المتحدة».

لقد قامت الأمم المتحدة بإدراج قضية المرأة في المؤسسات التي تعنى بالاقتصاد والتنمية والثقافة والبيئة التابعة لها، وهي منظمة الفاو واليونيسيف واليونسكو، وألزمت البنك وصندوق النقد الدوليين وغيرهما بدعم منهاج العمل، عبر زيادة عدد النساء في المناصب العليا، وإرساء السياسات والمبادئ التوجيهية وربط القروض التي تسندها للدول بتنفيذ إصلاحات تصب في إطار استراتيجيات بيجين.

٢- المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى

كذلك نجد منظمات عالمية ناشطة في إطار وضع الاستراتيجيات الرامية لترسيخ المساواة، منها المجلس العالمي للقيادات النسائية، ولا ننسى في هذا المقام منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وغيرها التي تعتبر قضايا المرأة من ضمن خطط عملها وتشتغل عليها.

أمّا على المستوى الإقليمي فنجد فروع الأمم المتحدة الإقليمية والمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، الذي أنشئ عام ٢٠٠٦ ومنظمات عديدة أخرى منها ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية ومنظمة المرأة العربية والمركز الأفريقي للمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر وفيدرالية حقوق النساء» واللائحة تطول.

أمّا على المستوى الوطني فكل الحكومات المصادقة على منهاج عمل بيجين قد بعثت مؤسسات للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة، وتتسم تلك الآليات المؤسساتية بالتعدد والتنوع والتفرد في بعض الأحيان؛ ولا يتسع الإطار لذكرها كلها هنا لذلك سنورد مقتطفات من رسالة ماجستير صادرة عن جامعة بيرزيت تلخص ما أنشئ في أوروبا والعالم العربي كمثال.

فعلى مستوى الحكومات الأوروبية مثلا شكل:

- وزارات خاصة للمساواة بين المرأة والرجل (الدنمارك، السويد، بريطانيا).

- وزارات لتكافؤ الفرص بين الجنسين (إيطاليا).

- لجان استشارية تابعة لمكتب مجلس الوزراء لتقديم الاستشارات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص (فرنسا، اليونان، إيرلندا، لاتفيا، البرتغال، رومانيا)

- لجان وزارية مشتركة لتحقيق المساواة (إستونيا، الدنمارك، فنلندا، المجر، لتوانيا، لوكسمبورغ، بريطانيا).

بينما أناطت بعض الدول مهمة تحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص لوزارات منشأة مسبقا مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الرفاه (بلغاريا، المجر، هولندا، سلوفاكيا). أو لجنة وطنية لتكافؤ الفرص (مالطا، بريطانيا، ايرلندا).

ولدعم عمل الآليات الوطنية في أداء دورها وتحقيق أهدافها، أنشئت أيضا آليات مساندة للآليات الوطنية مثل وحدات النوع الاجتماعي داخل المؤسسات والوزارات الحكومية للرقابة على المؤسسات في مدى تطبيق المساواة بين الجنسين، ووحدات تكافؤ الفرص تعنى بالرقابة على تكافؤ الفرص في مجال العمل والتوظيف كما في النمسا وبلجيكا وألمانيا وغيرها.

- شُكلت لجان برلمانية تقوم بدور تشريعي ورقابي، تعمل على ضمان دمج المساواة بين المرأة والرجل في القوانين الصادرة عن البرلمان، وتعديل ما هو قائم منها لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، ووجدت هذه اللجان في كل من (بلجيكا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، البرتغال، سلوفاكيا).

أمّا على مستوى الدول العربية فأنشئ:

- مجلس أعلى أو قومي للمرأة، كما هو الحال في البحرين وقطر ومصر.

- هيئة وطنية أو لجنة وطنية تعنى بالنهوض بواقع المرأة، كما هو الحال في الأردن ولبنان واليمن.

- وزارة مكلفة بقضايا المرأة كواحد من الملفات التي تعنى بها هذه الوزارة، كما هو الحال في الجزائر والمغرب.

- وزارة دولة تعنى بقضايا المرأة والنهوض بها كما هو الحال في تونس والعراق وفلسطين

- هيئة للمناصفة ولمكافحة كل أشكال التمييز (المغرب)

- إنشاء مؤسسة الحماية والتأهيل الاجتماعي (قطر)

- إنشاء دائرة شؤون المرأة في وزارة التنمية ودائرة التنمية الأسرية في المحافظات ودائرة تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة (عمان)

- إحداث مندوبيات جهوية لشؤون المرأة (تونس)...إلخ

خلاصة القول إنّ الآليات المؤسساتية المنشأة في مختلف أنحاء العالم كثيرة جدا بل هي متعددة حتى في البلد الواحد؛ ففي فرنسا وحدها مثلا تجاوزت الست مؤسسات. فهل حقق إعلان بيجين أهدافه في هذا المجال؟؟؟

حسب التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة فإنّ انتشار الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة لم يؤت أكله بسبب الكثير من العراقيل حسب زعمهم، فعلى المستوى الوطني أرجعوا الأمر كون المصادر المالية والبشرية لم تكن كافية وأنّ الآليات الوطنية اتسمت بالمحدوديّة والتهميش وعدم وضوح المهام بالإضافة إلى غياب المعلومات والأبحاث والإحصائيات المفصلة حسب الجنس من أجل استخدامها في عملية وضع الخطط والتقييم.

أما على المستوى الدولي والإقليمي مثلما ورد في التقرير في البند ١٩٧ - فقد أرجعوا ذلك لعدم وجود التزام من أعلى المستويات. وفي البند ١٩٩ - إلى محدودية الموارد المتاحة. وفي البند ٢٠٠ - أرجعوه إلى عدم تطبيق السياسات بشكل منتظم!

إذن فأسباب الإخفاق في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات في مجال الآليات المؤسساتية في منظور الأمم المتحدة باختصار هو تقاعس الحكومات وضعف الموارد المالية والبشرية!

ولا يخفى عن كل ذي بصيرة أن تلك الحجج ليست بالحجج القوية والمتينة التي تفسر إصرار المنظمة ومن ورائها المجتمع الدولي على السير قدما في طريق لا يوصل إلى النجاعة والنجاح.

إنّ كثرة المؤسسات والآليات لا تحلّ المشاكل التي تعيشها المرأة، وإنّ الواقع الصارخ خاصة في البلدان التي فعّلت وزارات ووكالات ودوائر ولجاناً للانشغال بالمرأة وشؤونها يؤكد أنّ الحلّ لا يكمن في الكثرة؛ وأنّ النّجاعة لا تأتي دون إرادة سياسية مسؤولة تذلل العراقيل والصعوبات المادية؛ وأنّ النهج الذي وُضع في بيجين ثم طُوّر هو نهج خاطئ لأنه مبني على فهم خاطئ للمشكل ولحلوله.

مثلما بيّنا في المحاور السابقة للكتيب فإنّ الفشل الذريع الذي لاقته الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مختلف المجالات التي اشتغلوا عليها طوال خمس وعشرين سنة مضت لم يكن مردّه سوى الحلول الخاطئة بسبب عدم تحديد مكمن الداء. فعدم تحديد المرض وأسبابه يؤدي طبعا لتأخر الشفاء ولو سكنت بعض العوارض.

فمثلا في الدنمارك التي يصنفونها بالدولة الأولى عالميا في المساواة بين الجنسين، والدولة ذات أكبر مؤشر سعادة في العالم ها هي الأرقام تكشف حجم فشلها في القضاء على المشاكل التي تحياها النساء؛ فرغم أنّ المرأة في الدنمارك توجد في مواقع القرار كعضو في البرلمان منذ عام ١٩١٨، و١٢ سيدة منهن ٤ في مجلس النواب و٨ في مجلس الشيوخ، إلا أنهم لم يستطيعوا القضاء على الفقر والعنف ومشاكل المرأة!

فلقد تضاعف عدد الفقراء في الدنمارك بين ٢٠٠٢ و٢٠١٥ من ١٨,٦٥٠ ليصل إلى ٤٤,١٤١، أما عن العنف المسلط على النساء فقد كشفت أمنستي أنّه متفشٍّ بشدة في الدنمارك، وحسب ما نشر على بي بي سي تقول العديد من الدراسات إن الدنمارك لديها أعلى معدل انتشار للعنف الجنسي في أوروبا.

نعم وصلت المرأة في الدنمارك لمواقع القرار وكانت بجانب الرجل في أغلب دوائر الدولة وإداراتها ولكنّ وصولها لم يغنِ بقيّة النساء شيئا ولم يقض على الفقر والعنف وكثير من المشاكل الأخرى. نعم أعطت الدنمارك المرأة مراكز للقرار لكنها وصلتها وهي مكبلة اليدين منزوعة الإرادة والإمكانيات.

لقد ربط إعلان بيجين القضاء على معاناة النساء بتحقيق المساواة والجندر وسار في مساره مرتجلا الحلول التي تكفل حسب زعمه تحقيق هدفه لكنه كان في كل محطات سيره ومراجعاته يجترّ التبريرات نفسها ولا ينطلق من الواقع لمحاكمة إنجازاته.

فهل النتائج التي تحققت في الدنمارك وكذلك في السويد والنرويج والدول الأولى في تحقيق المساواة عموما، هل هي نتائج تبشر بمستقبل مشرق ليشحذ العالم همته ويغذّ السير نحو ذلك الهدف؟

على أرض الواقع الأرقام والإحصائيات تصرخ بتفاقم المشاكل في بعض الأحيان وبمراوحتها مكانها في أحيان أخرى حتى في الدول الرائدة في الجندر، لكنّ المشرفين على الإعلان والداعين له كانوا في كل مرة يبررون الأمر بنقص المؤسسات والإرادة السياسية الحقيقية والتمثيل على أعلى المستويات دون موضوعية ولا بحث جاد عميق.

إنّ السبب الحقيقي في إخفاق الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة التي حثّ إعلان بيجين على إحداثها هو أنّ تلك المؤسسات ولدت من رحم الرأسمالية الجشعة؛ رحم النظام العالمي الذي فرضته أمريكا وأرادت من خلاله عولمة المفاهيم والمعالجات الغربية للحياة.

تقوم الرأسمالية على المادية والنفعية، فهل تتقابل هذه القيم مع غاية إنصاف المرأة وردّ حقوقها؟

إنّ قيمة النفعية لا تعترف بالحقوق ولا تقيم لها وزنا فما بالك بأن تجعلها هدفا!

إنّ الأمم المتحدة لم تتبن شعارات المساواة والجندر وغيرها لتنصف المرأة، بل تبنتها لأنّ فيها مصلحة النظام الرأسمالي

ليتمكنّ من إحكام سيطرته على العالم بنشر مفاهميه وقوانينه، لذلك لم تنل النساء في ظل الرأسمالية سوى فتات حقوق ولن تستطيع مطلقا استرداد الباقي برمّته لأنّ مصلحة الأنظمة متناقضة مع مصلحتها وسيبقى التغيير دائما جزئيا هنا أو هناك لا يسدّ الرمق. وإنّ ربط استرداد حقوق المرأة بتحقيق المساواة والجندر وإنشاء المؤسسات الساعية لذلك هو مثل تقديم أدوية مهدئة لمريض سرطان في أطواره الأخيرة فذلك قد يسكن بعض الأعراض مع استحالة بلوغ الشفاء!

وها هم أنفسهم قد صرحوا أنّ تحقيق المساواة قد يحتاج قرنا آخر في الدول الرائدة في المجال، فما بالك بالأخرى فهل يبشروننا بتواصل مآسي النساء اليوم قرنا آخر؟!

«سيستغرق تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ٩٩,٥ عاما، وفقا لمعدل التغيير الحالي». روزاموند هوت

لقد كفت الخلافة في الماضي النساء وضمنت حقوقهنّ وأحيتهنّ العيش الكريم الهانئ ولم تحتج إلى مؤسسات عديدة وآليات كثيرة بل فقط وجود الإرادة السياسية الحقّة والنظام العادل القادر على ضمان حاجيات الناس رجالا ونساء.

إنّ النظام الإسلامي يقوم بالأساس على الرعاية وردّ الحقوق لأصحابها لأنّ القيمة الروحية موجودة في كل عمل تقوم به الدولة ترجو به رضوان الله لا مصلحة ولا منفعة بعينها، لذلك كان التغيير الذي حملته الخلافة في الماضي والذي ستحمله في المستقبل تغييرا جذريا يقلب الواقع قلبا، فالهدف واضح والقيم ثابتة لا تتغيّر. فإنصاف المرأة لن يكون إلا بإعطائها حقوقها التي منّ الله عليها بها بصفتها واجبا تحاسب الدولة على تقصيرها فيه.

إنّ الفرق الجوهري بين الرأسمالية ومعالجاتها وبين الإسلام ومعالجاته يكمن في أنّ الرأسمالية من صنع بشر يسعون للهيمنة وأنّ الإسلام من صنع رب البشر، وشتّان شتّان بين هذا وذاك.

القيم في الرأسمالية تحكمها المنفعة فتتبدل وتتغير، وأمّا في الإسلام فهي ثابتة لها موازين بالقسط، وهدف الرأسماليين وغايتهم هي التغول والربح بل والاستعمار، بينما هدف الإسلام هو عيش الناس في ظل أحكام الله بأمان واطمئنان.

إنّ صدق ونجاعة نظام الخلافة هو ضمانه من رب العالمين وإنّ كتب التاريخ لتزخر بمظاهر تكريم المرأة وتبجيلها وإعطائها حقوقها وندرة المشاكل التي عاشتها. وإنّ واقع العالم اليوم في ظل هيمنة أمريكا وقيادتها للعالم ليصرخ متأوها ونادبا معاناتها التي تئن منها الجبال والإخفاقات التي تتلوها إخفاقات منذ إعلان بيجين لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك على ضرورة تغيير المسار واستبدال الذي هو خير بالذي هو أدنى ■

«حقوق الإنسان للمرأة» النّظام الرّأسمالي وحقوق المرأة... هل تطرح الشّجرة الخبيثة ثمارا طيّبة؟

زينة الصّامت
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية تونس

حقوق المرأة لا تتجزّأ ولا تنفصل عن حقوق الإنسان، هذا ما تضمّنه إعلان ومنهاج عمل بيجين، وما تمّ تأكيده في إطار حملة بيجين +٢٠، إذ صرّح مفوّض الأمم المتّحدة السّامي لحقوق الإنسان «**لنكن واضحين بخصوص هذا، فهو أساسيّ جدّاً: يتعيّن أن تكون مدافعاً عن حقوق المرأة لكي تُعتَبَر مدافعاً عن حقوق الإنسان**».

ولمّا كان الدّفاع عن حقوق الإنسان من أهداف العولمة ومن أهمّ البنود التي عملت وثيقة بيجين على تعميمها ونشرها في العالم، كان التركيز منصبّا على حقوق المرأة التي أصبحت محور كلّ أعمال الأمم المتّحدة واتّفاقيّاتها ومؤتمراتها حيث أصبحت المرأة وحقوقها من أهمّ مشاغلها.

يُقدّم الغرب نفسه على أنّه مرجع للحقوق الإنسانيّة فروّج صورا مشرقة عن المرأة الغربيّة وأظهر ما دونها من النّساء خاصّة المرأة المسلمة مهضومة الحقوق ومقهورة تعاني من الأمّيّة والفقر والبطالة والتّهميش، لذا نادى بضرورة الدّفاع عنها وتعزيز حقوقها الإنسانيّة من أجل مكافحة كافّة أشكال العنف ضدّها لضمان استمرار عمليّة التّنمية والسّلام. «**إنّ النّهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرّجل هما مسألة متّصلة بحقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعيّة وينبغي ألاّ ينظر إليهما بصورة منعزلة على أنّهما من المسائل الخاصّة بالمرأة**». (المادّة ٤١ من إعلان ومنهاج عمل بيجين)

لذلك فرض الغرب على الحكومات في بلاد المسلمين خاصّة العمل على منع انتهاك حقوق الإنسان للمرأة وتعزيز هذه الحقوق وحمايتها وترسيخها في قوانينها ودساتيرها تنفيذا لما أملاه عليها من اتّفاقيّات دوليّة مبرمة معه لتتلاءم وبنودها. وهذا ما نصّت عليه المادّة الثانية - فقرة و- من اتّفاقيّة الأمم المتّحدة الخاصّة بالقضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة «**يجب على الدّول اتّخاذ جميع التّدابير المناسبة بما في ذلك التّشريع لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكّل تمييزا ضدّ المرأة**» للتّعجيل بالمساواة بين الرّجل والمرأة والقيام بخطوات حثيثة لتعديل الأنماط الاجتماعيّة والثّقافيّة التي تميّز بين الجنسين ودعت إلى إبطال العمل بالتّشريعات الدّينيّة واستبدال القوانين الدّوليّة بها فصارت حقوق المرأة من أولويّات أعمال هذه الحكومات ومن الأمور التي لا غنى عنها للنّهوض بالمرأة والمجتمع.

سارعت هذه الحكومات العميلة إلى إبرام الاتّفاقيّات الدّولية رغم معارضة شعوبها ورفضها لها في تحدّ صارخ لثقافتها ودينها لتدعو إلى المساواة بين الرّجل والمرأة في جميع الميادين وإلى سنّ قوانين تحظر التّمييز ضدّ المرأة ونادت بتعديل قوانين الأحوال الشّخصيّة ووضع قوانين أخرى جديدة (منع تعدّد النّساء والرّفع في سنّ الزّواج والمساواة في الميراث...) عبر مؤتمرات دنيئة تجدّد أعمالها وسياساتها كلّ سنوات (كمؤتمر بيجين) واتّفاقيّات خبيثة تتسلّل في كلّ المناسبات (كاتّفاقيّة سيداو) متبنّية في ذلك القيم الغربيّة الرّأسماليّة وساعية إلى تنفيذها بفرضها في قوانينها وبنشرها كثقافة بديلة للثقافة السّائدة في مجتمعاتها عبر منظّمات المجتمع المدنيّ والجمعيّات النّسويّة فلم تَحِد في منهجها عن الطّريق الذي رسمه الغرب لعولمة قيمه ومفاهيمه.

فقامت تونس مثلا في عام ٢٠١٥ بـ«**خطوة جديدة نحو القضاء على كلّ أشكال التّمييز ضدّ المرأة**» من خلال تنقيح القانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٧٥ المتعلّق بالجوازات والوثائق الذي صار «**يسمح لها بالسّفر مع أطفالها القصر دون ضرورة الحصول على إذن من والدهم**» **وهو ما وصف بأنّه** «**يعكس الرّغبة والإرادة السّياسيّة والتّشريعيّة في تكريس حماية أقوى لحقوق المرأة**» فكانت هذه التّعديلات على القوانين «تتويجا لنضالات المرأة التّونسيّة وانتصارا للقوى التّقدّميّة المناهضة لكلّ أشكال العنف المسلّط على المرأة...» أيّ تتويج هذا وأيّ انتصار؟! فواقع المرأة في تونس يكذّب ذلك وتفضحه حياة المرأة الرّيفيّة خاصّة فهي تعيش حياة بؤس تدفعها إلى ركوب شاحنات الموت التي تنقلها للعمل في ظروف قاسية يعجز الخيال عن تصوّرها. هي فتاة الخمسة عشر ربيعا التي لم تكمل تعليمها أو أنّها تعمل لتساعد والديها في مصاريف

تعليمها. هي عجوز العقد السّابع أو الثّامن يدفعها الفقر لتكمل ما تبقّى لها من أيّام بين الحقول أو رعاية الأغنام... فأيّ انتصار هذا الذي يتحدّثون عنه؟!

تقضي المرأة العاملة يومها خارج بيتها تعمل لتساعد في توفير حاجيات أسرتها إذ لم يعد الأب قادرا عليها في ظلّ غلاء المعيشة والأسعار فتعود منهكة لا تقدر على أداء وظيفتها زوجا ولا أمّا. وإن فقدت زوجها أو طلّقها تضطرّ لمضاعفة الجهد في العمل حتّى تعيل نفسها وعائلتها. فأيّ تتويج هذا؟! حتّى في أباطيله وادّعاءاته التي ينشرها يتّبعون الغرب! يسيرون على دربه فيما يدّعيه من إعطائه المرأة حقوقها ومساواتها بالرّجل وإسعادها في ظلّ قوانينه التي سنّها.

قالوا إنّ المرأة المسلمة مظلومة محرومة ونحن بهذه القوانين سنعيد لها حقوقها ونوفّر لها حرّيّاتها التي حرمتها إيّاها المجتمعات «الذّكوريّة» فطالبوا بإلغاء أحكام شرعيّة عدّة يرون فيها عوائق أمام تحقيق المرأة لمطالبها ومساواتها بالرّجل فيفكّوا بذلك قيودا كبّلتها. وقد قامت الحكومة التّونسيّة سنة ٢٠١٧ بـ«**إلغاء جميع المناشير المتعلّقة بالحدّ من حرّية التّونسيّة في اختيار قرينها**...» بل تجرّأت على النّيل من أحكام معلومة بالضّرورة ونادت في إطار عملها على تحقيق المساواة بين الجنسين بالمساواة بينهما في الميراث بـ«**أن يكون للنّساء والرّجال الحقّ في إرث ممتلكات أبويهم بحصص منصفة**». (الفقرة الثّانية من المادّة ٢١ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشّعوب).

فأين هذه القوانين - التي يعتبرونها تتويجا - ممّا تعانيه المرأة والفتاة بعد تخلّيها عن ولاية أبيها وأخيها وصارت تلهث وراء تحقيق ذاتها - كما أوهموها - فتتزوّج من غير المسلم تعصي ربّها وتجري وراء الأهواء وبهرجة الحرّيات ووهم الثّراء والعيش الفاخر متناسية حكم ربّها؟! أين هي ممّا يحدث بين الأزواج بعد أن استأسدت المرأة وصارت ندّا للرّجل وأسقطت منه القوامة؟ أين هي هذه الدّساتير من نسب الطّلاق التي تتزايد كلّ سنة فتُهدَمُ الأُسَرُ ويُضيَّعُ الأبناءُ؟!

حين نتأمّل حال المرأة المسلمة في ظلّ هذا النّظام الرّأسماليّ نجد أنّها مهمّشة تعاني الفقر والبطالة ولا تجد من يخفّف عنها. فلا يهرع إليها السّياسيّون إلّا في حملاتهم الانتخابيّة يسلّطون عليها الأضواء ويظهرون إنجازاتهم ووعودهم لها ببعث المشاريع وتمكينها اقتصاديّا موظّفين الإعلام في ذلك... ويتجاهلونها في ما دون ذلك فتراها بائعة متجوّلة أو عاملة في الحقول تعمل طول النّهار ولساعات طويلة لتجمع بعض الدّنانير لتساعد في توفير حاجيات أسرتها - بل هي في بعض الأحيان متشرّدة تسأل النّاس ما يسدّ رمقها ويكفي أبناءها الجياع.

تعاني المرأة المسلمة من التّقتيل والتّنكيل في بورما وفي الصّين وفي فلسطين وذنبها الوحيد أنّها تقول «لا إله إلّا اللّه» فأين الحقوق الإنسانيّة لهؤلاء؟! أين الجمعيّات النّسويّة ممّا تلقاه الفتيات العفيفات في سجون بشّار والسّيسي من تعذيب ومن انتهاك الذّئاب لأعراضهنّ؟! لماذا لا تنقل هذه الجمعيّات ما تعانيه النّساء المسلمات في مناطق النّزاع ولا تصوّر حياتهنّ البائسة: فهنّ بلا غذاء ولا مأوى ولا دواء ويتعرّضن لكلّ أنواع الاستغلال؟ أين هي ممّا تعانيه المرأة جرّاء ما يشهده العالم من حروب وصراعات؟... هي الثّكلى والأرملة تشهد قتل أبنائها وزوجها وإن لجأت إلى من تحسبهم ناصِروها خذلوها بل كانوا أكثر استغلالا وامتهانا لها! فلقد اتّضح للّجنة الدّوليّة للصّليب الأحمر خلال عملها في المجتمعات المتضرّرة من النّزاعات المسلّحة أنّ العنف الجنسي هو أهمّ المخاوف التي تواجهها النّساء الشّابات على وجه الخصوص. لماذا تصمت عن حقوقهنّ «الإنسانيّة» المنتهكة وعن انعدام الرّعاية الصّحّيّة لهنّ وتعقد في المقابل النّدوات وتقيم المؤتمرات للإطناب وللحديث عن الصّحّة الإنجابيّة والجنسيّة وترفع شعارات حق المرأة في معاشرة «آمنة» وحقها في الإجهاض وتندّد بما سمّته «اغتصابا زوجيا»؟ أليس في عملها هذا انتقاء للمواضيع التي تخدم أجنداتها وتدعم حرب الغرب على أحكام الإسلام؟ فهي لا تفوّت فرصة للحديث عن ظلم الإسلام للمرأة وتحقيره لها وإعلاء شأن الرّجل وتدعو إلى استبدال مفاهيم جديدة يطرحها النّظام العالميّ السّائد بهذه الأحكام.

سعى الغرب بنشر ثقافته الفاسدة بين نساء المسلمين إلى جعلهنّ نسخا من المرأة الغربيّة المتحرّرة فهي المثال الذي لا بدّ من السّير على منواله، وقد ساهمت الجمعيّات النّسويّة والمنظّمات المشبوهة في نشر تلك المفاهيم فشجّعت الفتاة على رفض الزّواج المبكّر وأقنعتها بأنّه غبن وظلم لها وأنّ لها العيش بحرّية فيمكنها القيام بعلاقات غير مشروعة **وجسدها ملكها**... جعلتها تتنكّر لفطرتها وترمي وراءها الزّواج والأمومة وتجري وراء الدّراسة والعمل لأنّهما سبيلها الوحيد لتحقّق ذاتها وتستقلّ ماليّا فلا تحتاج للرّجل. نسيت نفسها وفطرتها وطبيعتها فاستيقظت على حقيقة مُرّة: رقم جديد في قائمة العوانس.

هذا ما تنادي به النّسويّات: تحرير المرأة المسلمة حتّى تكون كالمرأة الغربيّة لا ترى في الرّجل تكاملا وانسجاما بل ندّيّة وتنافسا. فهل تمكّن الغرب فعلا من إعطاء المرأة حقوقها؟ وهل تمكّن من إسعادها وجعلها كريمة فاعلة في مجتمعها؟

لو سلّطنا بعض الضّوء على المرأة في الغرب فإنّنا من الوهلة الأولى نكتشف معاناتها جرّاء ما يطبّق عليها من قوانين وضعيّة لا ترعى سوى مصالح الطّبقة الرّأسماليّة المتحكّمة في العالم وترى في المرأة موردا مهمّا لتوفير الأرباح. فكيف هي حال المرأة في الغرب؟

- هي معنّفة مهدّدة بالقتل والاعتداء **فكلّ ٩ ثوان تتمّ إساءة معاملة امرأة في الولايات المتّحدة وكلّ يوم تتعرّض ٣**

نساء للقتل على يد أزواجهنّ أو عشّاقهنّ. هذا وقد **سجّل مقتل ما لا يقلّ عن ١٢٦ امرأة ضحايا العنف الزّوجي في بلد الحرّيات فرنسا في سنة ٢٠١٩**.

- هي مُهانة تعاني عواقب النّظرة الجنسيّة لها فتعامل كسلعة في سوق النّخاسة الرّأسماليّ ولا اعتبار لإنسانيّتها التي يتشدّقون بالدّفاع عنها: كما هو حالها في **ألمانيا التي عُدّت ماخور أوروبا** بإلغائها تجريم الدّعارة.

وإن أظهر الغرب وجها آخر للمرأة الغربيّة يتفاخر به فإنّ فيه حطّاً لقيمتها واستنقاصا لها، فنظر إليها أنثى يوظّف جسدها وجمالها في إعلامه وإعلاناته وفي مكاتب إداراته لتدرّ على أصحاب رؤوس الأموال الأرباح الكثيرة ما جعلها ترى في جسدها وجمالها ضمانا لها ودفعها للهوس بالحفاظ عليه فإن فقدت جمالها أو جاذبيّتها أصيبت بجزع واكتئاب قد يدفعها للانتحار.

هذا هو حال المرأة الغربيّة في أبرز الدّول التي تنادي بحرّيّاتها وحقوقها!.. هذه هي أوضاعها التي دفعتها إلى الهروب من هذه الحضارة العفنة إلى حضارة الخير والكرامة والسّلام. لاذت بالفرار واعتنقت الإسلام! اعتنقت دين الفطرة الذي وجدت فيه ما افتقدته في قوانين دولتها.

ثمّ وبعد هذا كلّه تأتي الحكومات والجمعيّات والمنظّمات في بلاد المسلمين لتزيّف الحقائق وتتشدّق بمكتسبات المرأة المسلمة في ظلّ قوانين الغرب التي فرّت منها المرأة الغربيّة وأسرعت تستنجد بأحكام ربّها بعد أن هداها الله سبيل الرّشاد. فكيف للمرأة المسلمة أن تفرّط في أحكام دينها وتنخدع بأباطيل الغرب وافتراءاته؟ كيف ترى في مفاهيمه الفاسدة خلاصا لها وهي - وحتّى في عقر داره - تعيش تحت ضغوطات وتُمنع من ممارسة أحكام دينها؟ أيمكن لمن يصف المسلمين والإسلام بالإرهاب أن يدافع عن المرأة المسلمة؟! كيف لمن انتشرت الإسلاموفوبيا في مجتمعاته بسبب سياساته التي أدّت إلى كثير من الاعتداءات على المرأة المسلمة أن يدّعي دفاعه عن حقوقها وينادي بتحريرها من سيطرة مفاهيم مجتمعها؟! إن فاقد الشّيء لا يعطيه، والغرب لم يوفّر للمرأة الغربيّة ولا المسلمة التي تعيش عنده، الأمن ولا العيش الكريم ولم يوفّر لها حقوقها فكيف سيعطي المرأة في بلاد المسلمين حقوقها؟!

أعلنت هذه الحكومات تبنّيها لقيم الغرب وعملت جاهدة على تثبيتها في مجتمعاتها وقامت بالإجراءات اللّازمة حتّى تكون منسجمة وغاية الغرب في علمنة قيمه ونشرها. فرفع شعار تحرير المرأة المسلمة لم يكن بهدف إعطائها حقوقها ولا تحريرها بل الغاية منه النّيل منها وصرفها عن دينها لترتمي في دوّامة حضارة الغرب الفاسدة تنهل منها فتضلّ عن طريق الحقّ، وهذا ما حذّرتها منه الكاتبة والصّحفيّة الأمريكيّة «**جوانا فرانسيس**» في «**رسالة من مسيحيّة إلى مسلمة**» فقالت لها «**لا تسمحن لهم بخداعكنّ، ولتظلّ النّساء عفيفات وطاهرات..**» وأضافت «**نحن بحاجة إليكنّ لتضربن مثلا لنا نظرا لأنّنا ضللنا الطّريق... إذا تمسّكن بطهارتكنّ، ولتتذكّرن أنّه ليس بالوسع إعادة معجون الأسنان داخل الأنبوب.. لذلك، لتحرص النّساء على هذا المعجون بكلّ عناية**». فهل ما زال لدى المرأة المسلمة شكّ في أنّ دينها هو وحده الكفيل بضمان حقوقها وكرامتها؟ هل ما زال عندها ريب أنّ على المرأة في العالم - وفي الغرب خاصّة - أن تجعل لها من المرأة المسلمة قدوة تحذو حذوها؟

منذ بداية المقال أشرنا إلى أنّ «حقوق المرأة» لا تنفصل عن حقوق الإنسان التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة الصّحيحة التي يعتنقها فإن فسدت هذه العقيدة فسد كلّ ما ينبثق عنها من معالجات. فالعقيدة الرّأسماليّة باطلة تقوم على ضمان مصالح الأقوياء وقتل الضّعفاء ولا تعبأ لنساء ولا لأطفال ولا لشيوخ، تتعامل بمواثيق ظاهرها رحمة وباطنها عذاب. عقيدة وضعيّة تضفي شرعيّة على إفناء الشّعوب بالحروب (أفغانستان - العراق - اليمن...) وبالأسلحة المبيدة (البراميل المتفجّرة - الكيماوي في سوريا) فالدّولة ذات السّيادة فيه - والتي تملك القوّة الماديّة - قادرة على نيل تلك الحقوق الطّبيعيّة من «أعدائها» ولها الحقّ في نهب خيرات الشّعوب الأخرى، واستعمارها.

...لكنّ عقيدة الإسلام والتي يحاربها النّظام العالميّ السّائد بكلّ الوسائل ويعمل على طمسها وتغييبها عن المنظومة التّشريعيّة في قوانين بلاد المسلمين ويسعى جاهدا لإبعاد مفاهيمها عن حياة المسلمين وتهميشها هي الضّامن الحقيقيّ والوحيد للحقوق الإنسانيّة (للمرأة المسلمة وغيرها بل للبشر جميعا) فهي تنزيل من ربّ عليم رحيم!

فالحقوق الشّرعيّة الإنسانيّة تقوم على «**مفاهيم عالميّة مصدرها الشّريعة الإسلاميّة وتقدّم منظورا واقعيّا لحقوق الإنسان منسجما مع الفطرة الإنسانيّة وثابتا في التّصوّر**» (من دراسة حقوق الإنسان في الفكر السّياسي الغربيّ والشّرع الإسلاميّ) بعكس الحقوق الإنسانيّة الوضعيّة التي لا تجد لها واقعا وتبقى خرافات لا تنسجم مع فطرة الإنسان وتتبدّل حسب الأهواء والمصالح.

كرّم الله الإنسان فجعله خليفة في الأرض ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ﴾ وجمع بين المرأة والرّجل في هذا التّكريم لاتّصافهما بـ«الإنسانيّة» فلا اعتبار للون ولا لجنس ولا لموطن. وقد ارتبط هذا التّكريم بعبوديّة الإنسان لربّه فإن هو كفر أو ابتعد عن منهج الحقّ سقط عنه هذا التّكريم الذي ازدانت به إنسانيّته ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾.

قدّم الإسلام في تشريعاته منظورا واقعيّا لحقوق المرأة وجعله منسجما مع الفطرة الإنسانيّة فحدّد لها حقوقها بأوامره

ونواهيه وحدّد الكيفيّة والضّمانات لتنفيذ هذه الحقوق. على نقيض ما قام به الفكر الغربيّ الذي ربط مصدر الحقوق وتشريعاتها بمبدأ الحرّيّة التي قيّدها بعد ذلك بقيود وهميّة خياليّة «تنتهي حرّيّتي حين تبدأ حرّيّة غيري» وهو ما يجعل الحقوق أمرا نظريّا لا يمكن تحقيقه، فمصالح النّاس متضاربة ونزعة الأنانيّة طاغية ممّا يجعل القويّ يسيطر على الضّعيف ويسنّ القوانين بحسب ضمان بقاء سيطرته وهيمنته... فهي قوانين بشريّة ناقصة عاجزة عن تسيير شؤون الحياة!... أمّا الأحكام الإسلاميّة فقد ضمنت الحقوق الشّرعيّة وجعلتها حقوقا شموليّة للإنسان.

شرع الله أحكاما عامّة للرّجل والمرأة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً﴾ وسنّ للمرأة من الحقوق ما تعجز عن توفيرها القوانين الوضعيّة لها فقد وصّى الرّسول ﷺ أصحابه بالنّساء «... اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» وأكّد ذلك على أمّته في حجّة الوداع «النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».

- حفظ لها حقّ الحياة بعد أن كانت توأد في الجاهليّة ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ۞ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾، وأوصى بالإحسان إليها «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ شَيْئاً فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ؛ كُنَّ لَهُ سِتْراً مِنَ النَّارِ»، وبتعليمها «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا... فَلَهُ أَجْرَانِ»، وأعطاها حقّ اختيار زوجها «الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا»، كما حثّ على حسن معاشرتها ومعاملتها «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَقَى امْرَأَتَهُ مِنَ الْمَاءِ أُجِرَ»...

وللمرأة الحقّ في أن تكون لها ذمّة ماليّة مستقلّة ولها حقّ التّصرّف في مالها فلها أن تبيع وتشتري، وتستأجر وتؤجّر، وتوكل وتهب، ولا حِجْر عليها في ذلك ما دامت عاقلة رشيدة. فإن هي أنفقت على بيتها وأبنائها مع زوجها كان لها ذلك صدقة وتؤجر عليه.

أنزل الإسلام المرأة منزلة رفيعة ولم يفرّق بينها وبين الرّجل في الخصائص الإنسانيّة وأعطاها من الحقوق، ما كرّمها به وصانها وحفظ لها حرّيتها وأحاط حقوقها بسياج متين من القرآن الكريم والسّنّة النبويّة المطهّرة... لذا! ومن أهمّ ما ستقوم به دولة الخلافة - التي نسأل الله أن يعجّل بقيامها - حفظ كرامة المرأة وأمنها وجعله ركيزة أساسيّة لسياسات الدّولة. «**الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت، وهي عرض يجب أن يصان**» (المادة ١١٢، مشروع دستور حزب التحرير لدولة الخلافة). وستعمل على نشر الوعي بأحكام الله داخل المجتمعات حتّى تكون النّظرة إلى المرأة ومعاملتها وفق ما جاءت به أحكام الإسلام، كما ستوظّف أنظمتها السّياسيّة والتّعليميّة والإعلاميّة وكلّ السّبل الأخرى المتاحة لها لتعزيز نظرة الاحترام للمرأة. وستحرّم أيّ شكل من أشكال العنف ضدّها في المنزل أو خارجه، قال النّبيّ ﷺ: «لاَ تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ»، وستَحْظُر كلّ ما من شأنه إضفاء الطّابع الجنسيّ على المجتمع وتمنع جميع أشكال التّعرّض للمرأة واستغلالها ولن تسمح للمرأة أيضا بممارسة أيّ عمل من شأنه أن يُستغلّ فيه جمالها أو جسدها أو يحطّ من كرامتها «**يمنع كلّ من الرّجل والمرأة من مباشرة أيّ عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع**» (المادّة ١١٩، مشروع دستور حزب التّحرير في دولة الخلافة) فحفظ كرامة المرأة هو من صميم أحكام النّظام الاجتماعيّ الإسلامي التي تنظّم العلاقة بين الرّجل والمرأة وتحصر العلاقات الجنسيّة بينهما في الزّواج لا غير. فهذا النّظام سيحفظها عمليّا لا نظريّا ويجعل علاقة الرّجل بالمرأة علاقة خالصة تضمن لهما الابتعاد عن الانحرافات الجنسيّة فيتعاونان تعاونا مثمرا يحافظان فيه على سلامة المجتمع ويعيشان في بيئة عفيفة نقيّة بعيدة عن تحقيق الرّغبات الجنسيّة بطرق غير سليمة تجلب الأذى لهما وللأسرة وللمجتمع بأسره، وبهذا ينشأ مجتمع تتمكّن فيه النّساء من الدّراسة والعمل والسّفر في بيئة آمنة فيقلّ العنف وتنقص الجرائم الأخرى التي تمارس ضدّها.

كما وضع الإسلام أحكاما لتنظيم العلاقة بين الزّوجين حتّى لا تنحرف عمّا يجب أن تكون عليه من مودّة ورحمة فتفسد العلاقة بينهما فـ«**الحياة الزّوجيّة حياة اطمئنان، وعشرة الزّوجين عشرة صحبة. وقوامة الزّوج على الزّوجة قوامة رعاية لا قوامة حكم...**» (المادّة ١٢٠، مشروع دستور حزب التّحرير في دولة الخلافة).

هذا هو إسلامنا العظيم؛ شرع ربّنا الحكيم العليم بما هو خير للمرأة ولعيشها الكريم. شرع ثابت لا تبدّله الأهواء ولا المصالح، فيه الصّلاح والفلاح، فكيف تبحث المرأة في غيره عن حقوقها وعن الخير العظيم ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ ما لكم كيف تحكمون؟!

رفع الإسلام من شأن المرأة وأعلى قدرها وأخرجها من ذلّ العبوديّة وجور الجاهليّة ولكن حين أُقصي من حياتها وحكمتها قوانين البشر الوضعيّة - النّظام الرّأسماليّ الفاسد نموذجا - عادت إلى العبوديّة والظّلم والانتهاكات التي لا تليق بإنسانيّتها وآدميّتها! هذه القوانين الوضيعة التي تمرّر مخطّطات الغرب وتنشر مفاهيم حضارته مستغلّة شعار «حقوق المرأة» سلاحا خطيرا ضدّ الإسلام ■

«المرأة والإعلام»
بين الميزان الشرعي والميثاق الأممي

نسرين بوظافري
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
منطقة الخليج العربي

لقد بات الفكر النسوي في الغرب موروثا فكريا تاريخيا يحظى بحماية وحصانة تشريعيّة وسياسية وإعلاميّة، إذ لا يمكن لحدٍّ ما التشكيك فيه ومناقشته وعرضه على ميزان الصواب والخطأ باعتبار مناهضته رفضاً مباشراً للعقيدة الرأسمالية التي تحتكر الفكر والحقوق والعلم وتُحجّر على أي رأي آخر بل وتحاربه وتعتبره إرهابا بحجّة أنها تحمي منظومتها الفكرية ومنها التشريعية والتي تروّج لها بأنها أسمى وأرقى ما يمكن للعقل البشري بلوغه! وأمّا محاولات الانتفاض على الفكر النسوي وبيان عواره فيُحاصر ويُضيّق عليه وسرعان ما يُغطّى عليه بالتيار النسوي المهيمن حتى من الغرب أنفسهم. لذلك حينما تستعرض الأمم المتحدة وثائقها واتفاقياتها تكون إلزامية للدول الموقّعة كأنها أُنزلت من السماء بغضّ النظر عن اختلاف الثقافات والأديان والأعراف، لتخلق لهذه المواثيق علويّة تشريعيّة يتمّ على ضوئها مناقشة القضايا وتقديم المعالجات. وبالحديث عن وثيقة بيجين لا يمكننا أن لا نتحدّث عن الإعلام وعلاقته بالمرأة وتأثيره في بنائها الفكري والنفسي وتركيز الفكر النسوي ومفهوم الجندر والمساواة من خلال المواد الإعلامية المعروضة ووسائلها المختلفة مقروءة ومرئية ومسموعة. ولا يكفي هذا المقام لتناول موضوع ضخم من مثل «دور الإعلام في صناعة الرأي»، لذلك سنكتفي بالتركيز على سياسة الإعلام وتعامله مع إعلان ومنهج بيجين مع التذكير بالمعلوم أنّ الإعلام إن كان حكوميّا أو مستقلاً فهو يتبنّى وجهة نظر يؤمن بها ويعمل عليها ويلتزم بضوابطها الفكرية والقيميّة، حتّى لو حاول أن ينسجم مع هويّة المجتمعات ومواكبة قضاياهم إلّا أنّه لا يحيد عن خطّ السياسة العالميّة الرأسمالية المهيمنة على العالم. وإن كان تأثير الإعلام والتزامه بمنهج بيجين متفاوتا ومختلفا من مجتمع لآخر نظرا لخصوصيّة كل مجتمع إلّا أن الفكرة واحدة وتبقى وسائل وأساليب تنفيذها هي ما تُحدث الفارق.

فماذا كانت توصيات بيجين بخصوص المرأة ووسائط الإعلام وماذا كان مستوى الإعلام في تنفيذ هذه القرارات؟

جاء في الفصل الرابع من وثيقة بيجين في الفقرة «ياء» المرأة ووسائط الإعلام:

- ٢٣٦: «ولا بد من تغيير عرض الصور السلبية والمهينة للمرأة المستمر في وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة والبصرية والسمعية. فوسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية في معظم البلدان لا توفر صورة متوازنة عن تنوع حياة المرأة ومساهماتها في المجتمع في عالم متغير. وبالإضافة إلى هذا، فإن منتجات وسائط الإعلام العنيفة والمهينة أو الإباحية تؤثر أيضاً بشكل سلبي على المرأة وعلى مشاركتها في المجتمع. والبرامج التي تعزز أدوار المرأة التقليدية يمكن أن تكون مقيدة بنفس الدرجة. كما أن ا لقد بات الفكر النسوي في الغرب موروثا فكريا تاريخيا يحظى بحماية وحصانة تشريعيّة وسياسية وإعلاميّة، إذ لا يمكن لحدٍّ ما التشكيك فيه ومناقشته وعرضه على ميزان الصواب والخطأ باعتبار مناهضته رفضاً مباشراً للعقيدة الرأسمالية التي تحتكر الفكر والحقوق والعلم وتُحجّر على أي رأي آخر بل وتحاربه وتعتبره إرهابا بحجّة أنها تحمي منظومتها الفكرية ومنها التشريعية والتي تروّج لها بأنها أسمى وأرقى ما يمكن للعقل البشري بلوغه! وأمّا محاولات الانتفاض على الفكر النسوي وبيان عواره فيُحاصر ويُضيّق عليه وسرعان ما يُغطّى عليه بالتيار النسوي المهيمن حتى من الغرب أنفسهم. لذلك حينما تستعرض الأمم المتحدة وثائقها واتفاقياتها تكون إلزامية للدول الموقّعة كأنها أُنزلت من السماء بغضّ النظر عن اختلاف الثقافات والأديان والأعراف، لتخلق لهذه المواثيق علويّة تشريعيّة يتمّ على ضوئها مناقشة القضايا وتقديم المعالجات. وبالحديث عن وثيقة بيجين لا يمكننا أن لا نتحدّث عن الإعلام وعلاقته بالمرأة وتأثيره في بنائها الفكري والنفسي وتركيز الفكر النسوي ومفهوم الجندر والمساواة من خلال المواد الإعلامية المعروضة ووسائلها المختلفة مقروءة ومرئية ومسموعة. ولا يكفي هذا المقام لتناول موضوع ضخم من مثل «دور الإعلام في صناعة الرأي»، لذلك سنكتفي بالتركيز على سياسة الإعلام وتعامله مع إعلان ومنهج بيجين مع التذكير بالمعلوم أنّ الإعلام إن كان حكوميّا أو مستقلاً فهو يتبنّى وجهة نظر يؤمن بها ويعمل عليها ويلتزم بضوابطها

الفكرية والقيميّة، حتّى لو حاول أن ينسجم مع هويّة المجتمعات ومواكبة قضاياهم إلّا أنّه لا يحيد عن خطّ السياسة العالميّة الرأسمالية المهيمنة على العالم. وإن كان تأثير الإعلام والتزامه بمنهج بيجين متفاوتا ومختلفا من مجتمع لآخر نظرا لخصوصيّة كل مجتمع إلّا أن الفكرة واحدة وتبقى وسائل وأساليب تنفيذها هي ما تُحدث الفارق.

فماذا كانت توصيات بيجين بخصوص المرأة ووسائط الإعلام وماذا كان مستوى الإعلام في تنفيذ هذه القرارات؟

جاء في الفصل الرابع من وثيقة بيجين في الفقرة «ياء» المرأة ووسائط الإعلام:

- ٢٣٦: «ولا بد من تغيير عرض الصور السلبية والمهينة للمرأة المستمر في وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة والبصرية والسمعية. فوسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية في معظم البلدان لا توفر صورة متوازنة عن تنوع حياة المرأة ومساهماتها في المجتمع في عالم متغير. وبالإضافة إلى هذا، فإن منتجات وسائط الإعلام العنيفة والمهينة أو الإباحية تؤثر أيضاً بشكل سلبي على المرأة وعلى مشاركتها في المجتمع. والبرامج التي تعزز أدوار المرأة التقليدية يمكن أن تكون مقيدة بنفس الدرجة. كما أن الإتجاه السائد في العالم أجمع نحو الاستهلاكية خلق جواً غالباً ما تصور فيه الإعلانات والدعايات التجارية المرأة بشكل رئيسي كمستهلك، وتستهدف الفتيات والنساء من جميع الإعمار بشكل غير لائق». ويعني هذا أنّ مفهوم الجندر والمساواة الذي تتبنّاه وثيقة بيجين هو ضديد لمفهوم المرأة النمطية (التقليدية) الذي يعتبرونه تصوّرا مجحفا للمرأة ومُهينا لها لأنّه يعزّز العنف والتمييز ضدّها، فالمرأة الأمّ وربة البيت ومنجبة الأولاد والقائمة على شؤون بيتها والمهتمّة بأسرتها وزوجها تُعتبر امرأة نمطيّة تعبّر عن عقليّة تقليدية ومناقضة للفكر النسوي الراديكالي، ذلك أن عمل المرأة في بيتها كأم وزوج وربة بيت تعتبره اتفاقية بيجين عملا غير مدفوع الأجر فإن هذه المسؤوليات النمطيّة لن تُحرز لها تقدّما وتمكّنا واستقلالا بل هي في أساسها العائق دون تمكين المرأة، لذا فإن توزيع الأدوار لن يكون وفق الجنس وإنما وفق الكفاءة! وقد نصت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) صراحة على ضرورة القضاء على الأدوار النمطية (إشارة إلى اختصاص المرأة بالأمومة، واختصاص الرجل بالقوامة داخل الأسرة)، وأيضا نصت على أن الأمومة «وظيفة اجتماعية»، أي أنها ليست لصيقة بالمرأة، بل يمكن إسنادها لأي شخص، ليس بالضرورة أن يكون الأم. وهكذا يكون مفهوم تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا ملازماً لمفهوم الجندر، فإذا ما ألغيت فكرة تخصيص الدور وفق الجنس تحرّرت المرأة من العقدة الذكورية وتكافأت الأدوار بينها وبين الرجل وصارت أعمالها كلها مدفوعة الأجر دون الحاجة للرجل في مساندتها وإعالتها، أما الحياة الزوجية فهي مشاركة في المسؤوليات بتطبيق (الحصص النسبي) أي شعار النصف بالنصف ٥٠/٥٠ مع تقدّم المرأة بخطوة على الرجل إذ إنها تمتلك السيطرة على خصوبتها وتستقلّ بقرار الإنجاب من عدمه أو الإجهاض وبالتالي هي من تكفل حق التحكم في الزيادة السكانية والتنمية البشرية! وهذا مدلول آخر لتمكين المرأة واستقوائها على الرجل وقدرتها على المساواة إذا ما خرجت من نظرية جنسها وجسدها وتركيبتها الفطرية! لذلك جاءت توصيات اتفاقية بيجين للإعلام بمناهضة الصورة النمطية للمرأة التي تُكرّس دورها الإنجابي والأنثوي دون الإنتاجي والمجتمعي والسياسي، فكان العمل الإعلاميّ موجّها لتشويه صورة المرأة الأم وربّة البيت بتصويرها امرأة عاطلة عن الحياة وجنسا مُهملا ومتخلّفا عن العالم وما يدور فيه.

والمتابع للشأن الإعلامي خلال العشر سنوات الأخيرة يلاحظ وجود إعلام متخصّص بالمرأة ومواد إعلامية موجّهة لها يستهدف الفئات العمرية المختلفة ويُعزز صورة المرأة المستقلّة، المتمرّدة، القوية والتي لا تعتبر العنصر الذكوري مهمّا في حياتها واستمراريّتها وإنّما هو جزء زائد واختياري! إن كان من خلال البرامج الثقافيّة التلفزيونية أو الإذاعيّة أو من خلال الصحافة أو من خلال الدراما والتي تحتكر الجزء الأكبر في صناعة هذا «التطرّف الفكري النسوي»، وبوسائل متنوّعة ومتجددة وبأساليب ذكيّة ومنمّقة فإنّ فكرة الجندر والمساواة بين الجنسين ومناهضة كل أشكال العنف ضدّ المرأة قد لا يصل صداها بهذه المصطلحات المذكورة والتي تُعتبر إلى حدّ ما ألفاظا هجينة ومشفّرة في بلادنا الإسلامية، إلا أن قوّة التأثير في إيصال هذه الرسالة الإعلاميّة بدلالات صريحة أو ضمنيّة هو ما يُؤخذ به في النهاية ويعتبر مكسبا ونقطة في رصيد الفكر النسوي!

فمن الصور الشائعة في الإعلام وخاصة العربي تقديم صورة سلبية عن المرأة التي تعيش حياتها الطبيعيّة - كأمّ وزوج وربة بيت ومهتمّة بالأسرة والأولاد - بشكل منكسر وضعيف وحزين لأنها لم تعمل ولم تكسب مالها بيدها ولم تحقق طموحها العلمي والمادي والمعرفي، فكثيرا ما تظهر المرأة العربية بصورة تقليدية لأب متسلّط أو زوج سجّان أو أخ متجبّر يُمارسون عليها العنف المادي والمعنوي وهي عادة ما تكون الضحية مسلوبة الإرادة والحقوق ولا تملك قرارها لأنها مرتبطة بالرجل أبا أو زوجا أو ابنا، وأما الإنجاب والأمومة فهي التي تفرض عليها دورها المجتمعي كأم ومربية أطفال وتُكرّس الصورة النمطية عنها. أو تُصوّرها بدور العاشقة والعاطفيّة التي لا تستغني عن رجل تشاركه المشاعر والعواطف ممّا يجعلها طرفا ساذجا في العلاقة التي تبحث فيها عن الحبّ الأبدي فتُفرّط في نفسها وتُهدر كرامتها وشخصيّتها من أجل الرجل! أو نجد كذلك المرأة المترفة الموغلة في البذخ والمفرطة في الإسراف والتي تحاكيها عادة الدراما الخليجية وتهوّل فيها صورة المرأة ومشاكلها واهتماماتها وشكلها، وهذا كلّه ساهم في تثبيت الصورة التقليدية عن المرأة والتقليل من شأنها ومسؤولياتها. مثل هذه الصورة السلبيّة تُمرّر بشكل يومي من خلال الدراما التلفزيونية والإذاعية أو الاستضافات في البرامج الحواريّة والثقافية أو المقابلات الحيّة أو عرضها كحالات متضرّرة من «العنف الذكوري» وكثرة

الحديث عن جرائم الشرف في الصحف والمجلات ومشاكل كثرة الإنجاب والتأثير السلبي للأم غير المتعلمة وغير العاملة على تربية النشء، وشحن المرأة بطاقة سلبيّة عدائية تجاه الرجل وتجاه نفسها ممّا يجعلها تنتقص من شخصها وقيمتها وتجيب على استحياء بأنها ربة بيت أو أنها تزوجت في سن الثامنة عشرة أو أنها أم لستة أطفال وهي لم تتجاوز الثلاثين! نعم، باتت كثرة الإنجاب أمرا مَعيبا، وباتت وظيفة الأمومة وإدارة البيت أعمالا محرجة بالمقارنة مع الأعمال خارج البيت وباتت المرأة التي تطيع زوجها وتخدم أسرتها امرأة ضعيفة منكسرة بدون شخصية. وفي المقابل فإن بطلات المسلسلات والأفلام، أو الضيفات المبجّلات في البرامج هنّ من تحدّين الواقع «التقليدي» وكسرن القيود في وجه الأب والزوج والأطفال وتعاملن مع الرجل ندّا بندّ وفلسا بفلس بكل قوّة وعنهجيّة وتمرّد! لأن للمرأة حقاً في الحياة فإنّ حياتها لن تكون أبدا مرتبطة بأب وزوج وابن بل هي من تصنع محيطها وبيئتها وهي من تختار حياتها، وكلّ هذا يُقدّم بصورة مؤثرة ومُنمّقة تحظى بتعاطف المتلقي ودعمه! أفكار كثيرة خبيثة أدخلت إلى بيوتنا قسرا تعرضها شاشاتنا عن الأم العزباء والمرأة المستقلة التي تقوم على نفسها والمراهقة المتمرّدة والقاصر التي ترفض الزواج والبنت الصغيرة التي تمقت الختان في محاولة بغيضة لتشويه الأحكام الشرعيّة والموروثات التشريعية بشكل عدائي وحاقد، من جهة أخرى تُصوّر المرأة الغربية بالمرأة الحديدية التي لا تقف حياتها على الرجل بل تستمر وتنمو دونه، المرأة الجريئة والقوية والتي لا تمنعها أنوثتها من أن تكون جنديّة ومقاتلة وحاملة لأسلحة ثقيلة، أو محققة فيدرالية أو تعمل في المخابرات وتزاحم الرجال في كل موضع، وهي التي تأكل ممّا تجني ولا تحتاج للرجل بقدر ما يحتاج هو إليها.

كما دعت اتفاقية بيجين إلى مناهضة الصورة النمطية للمرأة من خلال الانتفاضة على المادة الإعلامية المُوجّهة لها التي تُسخّف اهتماماتها وتحصرها في أدوات المطبخ والديكور والأزياء والرشاقة، ممّا جعل من دعاة النسوية في حيرة بين فكرة «الجسد والجنس في العقلية الرأسماليّة» والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمرأة، وبين دعوتهم لرفع أشكال التمييز والمساواة مع الرجل، خصوصا أنه لا يُمكن الاستغناء عن صورة المرأة الجسد التي تجعل منها قيمة جمالية استهلاكية وهذا يظهر في مجال الدعاية والإعلان بالتسويق للمنتجات والبضائع حتى التي تخصّ الرجال، وربط مفاتنها بالمنتج وبنسبة التسويق وهذا فيه استغلال مجحف لجسد المرأة وفيه من الامتهان والإهانة ما يجعل من المرأة «شيئا» يُساوى بينها وبين الأشياء في تغييب تام لإنسانيّتها وقدراتها العقلية والمهنيّة وحصرها على أغلفة المجلّات والجرائد والإعلانات المتلفزة وتوظيف الجسد والصوت حتى صارت المرأة مصدرا ربحيا من الدرجة الأولى للوسائل الإعلامية، لكنّه جعل من قيمة المرأة مهدورة وعمّق الهوة بينها وبين الرجل ممّا عزّز النظرة الدونية الغريزية لها. علاوة على الاهتمام بالمطربات والفنانات والممثلات واعتبارهنّ أيقونات في مجتمعاتهنّ وتصدير أخبارهنّ وإنجازاتهنّ بوصفها مجهودات جبّارة وأعمالاً مشرّفة!

وإيجاد المعادلة بين الفكر النسوي الذي يدعو للمساواة التامة مع الرجل ورفض أي استعلاء ذكوري وبين الفكر الغربي الرأسمالي الذي ينظر للمرأة بدونية كمتاح مادي استهلاكي قد أربك الإعلام وجعله في حالة تناقض: هل يُروّج للتيار النسوي الذي يريد رفع الفروقات الجنسية أم للفكر الرأسمالي الجشع الذي يعتبر الجنس ركنا أساسيا في ثقافته ومفهومه للحرية.. فكان انحياز الإعلام للفكر الرأسمالي واضحا مع محاولات في ترضية الطرف النسوي من خلال تقديم دعايات وإعلانات عن المطبخ والديكور والأزياء بوجوه رجالية ومحاولة تجنّب عرض منتجات البيت والتنظيف بصيغة الأنوثة من مثل «لكِ أنتِ سيدتي» لعدم تعزيز فكرة البيت للمرأة، أو فيما يتعلّق بالاهتمام بالأطفال وتغيير الحفاظات وتحضير فطور الصباح، باتت صورة الأب الذي يقوم على هذه الأمور في استشراء، ونلاحظ ذلك في الإعلانات! حتى صناعة الجمال والتجميل خرجت من الاحتكار الأنثوي ليقوم عليها الرجال خصوصا في مجال الأزياء والتجميل.

أمّا لماذا يرفض الفكر النسوي استغلال المرأة كقيمة استهلاكيّة فلا يُفسّر ذلك احترامهم للمرأة ولكينونتها وإلاّ كانوا احترموا فطرتها وطبيعتها كأم وربة بيت وزوج من باب أولى، وإنما لمناقضة فكرهم الذي يقوم على مناهضة الاستعلاء الذكوري والتمييز بينها وبين الرجل مع الصورة النمطية للمرأة الجسد التي ما وُجدت إلا لإشباع الرجل وخدمته ماديا أو جنسيا وهذا ما يُعزّز دونيتها ويُثبّت فوقيّته! لذلك عبّرت عنه اللجنة المعنيّة بقضايا المرأة لدى الأمم المتحدة إثر رصد تقريرها الرابع أنّ الإعلام لم يرتقِ بعد إلى مستوى التحوّلات التي شهدها الفكر النسوي وأنه يشهد حالة من الفوضى والتعامل السلبي في تناول قضايا المرأة إلاّ أن النتيجة المُحرَزة لا يمكن الاستهانة بها.

أما عن صورة المرأة في مناطق الحرب والحصار فلم تكن معروضة إعلاميا بشكل كاف وكانت تغطيتها ضعيفة ومحدودة إلا أنّ وسائل التواصل الإلكتروني شكّلت ضغطا على الوسائل الإعلامية المتلفزة والإذاعية والمقروءة فكانت النتيجة بأن صارت الصورة المعروضة يغلب عليها الفقر والحرمان والخصاصة والضعف وأصبح هدم البيوت وصيحات الثكالى ودموع الأرامل وصور المخيّمات واللاجئات وأمهات الشهداء تجارة نسويّة تقتات عليها الأمم المتحدة والجمعيات الحقوقية لإعلاء شأنها وحرف قضايا المرأة في مناطق الحرب عن أسبابها ومسبّباتها، حتى أصبح الحديث عن ظاهرة تأنيث الفقر وتأنيث التسرّب الدراسي والأمية، في حين إنّ الفقر والأمية مستشرية في مناطق الحرب بين الذكور والإناث لكن التيار النسوي الخبيث يُحاول أن يستغلّ مثل هذا الظرف الإنساني القاسي لتسريب فكره حول الجندر والمساواة حتى من خلال تقديم عروض مالية أو قروض للنساء المتضررات لإعالة عوائلهنّ وإتاحة بعض الفرص لهنّ في حين إن الرجل من العائلة نفسها لا يحظى بمثل هذا الدعم ولا يتلقّى هذه الفرص! وهذه سياسة الفكر النسوي: إسفين يُدقّ في جسد المرأة ويد

تُربّت على جرحها وتواسيها، تدّعي بأن هذه المعونات هي خيرية وأممية ظاهرها الرحمة وباطنها تعزيز لفكرة التمكين الاقتصادي للمرأة واستقلالها المادي عن الرجل حتى في أحلك الظروف! وقد يظنّ البعض أنّ الإعلام يعمل باحترافيّة في مناطق الحرب من خلال نقل الواقع بمصداقيّة - لكن تغطيته لمناطق دون غيرها وتجريم أشخاص متورّطين في هذه المآسي دون غيرهم والتعتيم على تضحيات ونضالات نساء دون غيرهن حتى وصل الأمر إلى صناعة وهمية لما أسموه بأيقونات النضال وقائدات الحراك بتقديم شخصيات نسوية فاشلة أو خائنة أو مِمن يحملن الفكر النسوي بامتياز وتلميع صورهنّ وتصدرهنّ أعلى المراتب النضالية يجعلنا ندرك أن التغطية انتقائية والعمل الإعلامي في هذا الجانب ليس خالصا ونزيها بالمرّة!

أما المادة ٢٣٥ من الفقرة «ياء» للمرأة ووسائط الإعلام فهي تتحدث عن شحّ فرص العمل وآليات دعمها، وقد جاء فيها الآتي:

- ٢٣٥ «وقد ازداد عدد النساء العاملات في قطاع الاتصال، بيد أن قلة منهن وصلن إلى مناصب على مستوى صنع القرارات أو يعملن في مجالس وهيئات الإدارة التي تؤثر في سياسة وسائط الإعلام. ويتجلى عدم مراعاة الفروق بين الجنسين في وسائط الإعلام في التقاعس عن إزالة القولبة النمطية القائمة على أساس الانتماء الجنسي التي يمكن ملاحظتها في منظمات وسائط الإعلام العامة والخاصة والمحلية والوطنية والدولية».

والحديث عن الفرص الإعلامية حسب وثيقة بيجين يخضع لفكرة المحاصصة النسبية (٥٠٪ مقابل ٥٠٪) يعني تكثيف الحضور النسوي الإعلامي بما يتساوى مع الحضور الذكوري، حتى يُقال إن المرأة موجودة ومتكافئة مع الرجل فإن وجودها بما يصلح ولا يصلح هو إلزامي، وهذا ما يُفسّر في الفترة الأخيرة كثرة إقبال العنصر النسائي على الشاشات في البرامج والنشرات وبين الفواصل ليس لأهميّة المادة الإعلامية التي يعرضنها وإنما لتكثيف العدد وتسجيل الحضور، فقد يبدو الوجود النسائي أحيانا غير ضروري ولا يحتاج إلى عنصر نسائي في تقديمه والترويج له، لكن عقلية المزاحمة للذكر في كل شأن والخوض في كل القضايا بدون استثناء بعلم أو بجهل حتى في المواضيع التي تثير تحفظات بعض النساء (عن الجنس خاصة) يُقدّمنها بكل صفاقة وسفور لتعزيز مفهوم رفع كل أشكال التمييز والعنف ضدّها، ومنه الحق في إبداء الرأي والتعبير دون التفريق بين الجنسين،، حتى إنه قد يُتعمّد أن يُعطى للمرأة في وسائل الإعلام حيّز زمني في الحديث أكثر من الرجل أو تموقع إعلامي متميز ليس لشطارتها وإنما لثبيت تمكينها وفوقيتها!

كما انشغلت وثيقة بيجين بتمركز المرأة في المواقع الإعلامية المراكز التي تؤثر مباشرة على وسائط الإعلام من حيث صنع المادة أو التحكم في الهيئة أو المؤسسة الإعلامية والحث الشديد والمتواصل على شغر وظائف حساسة ومرموقة في جهاز الإعلام لإتاحة مزيد من الفرص للمرأة بنشر الفكر النسوي وتغلغله داخل المجتمع. ورغم تزايد عدد النساء في وسائل الاتصال كمذيعات للأخبار ومخرجات للبرامج السياسية والتوعوية إلا أن صنع الوسيلة الإعلامية وصنع القرار المؤثر على الإعلام وتوجّهاته لا يزال متواضعا، وهذا ما يُفسّر ضعف التناول الإعلامي لقضايا المرأة لأنها لم تتمكّن بعد من بلوغ المناصب التي تُمكّنها من عرض قضاياها أكثر عمقا وأكثر نضجا. وهذا ما تُعبّر عنه وثيقة بيجين بشحّ فرص العمل الإعلامية والذي تنصّ عليه من خلال شعارها «رفع أشكال التمييز ضد المرأة».

خطة بيجين في دعم قضايا المرأة إعلاميا

أولى القضايا التي تنصّ عليها اتفاقية بيجين إذاً هي وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في المجال الإعلامي وتكثيف الحضور في المشهد الإعلامي بكل وسائله. ورغم أن حضور المرأة يشهد تدنّيا وارتفاعا على حسب البلدان فهو مثلا في اليمن وفلسطين وأفغانستان يعتبر متدنيا وفي بلدان الخليج يُعتبر خجولا وفي بلدان من مثل مصر أو لبنان أو تونس فهو يُعتبر متقدّما مقارنة بغيرهم، فإنّ العمل على وجود العنصر النسائي يشهد تغيّرا ومحاولة سيطرة المرأة على المادة الإعلامية من خلال تفرّدها باختيار القضايا وكيفية تقديمها وإخراجها وإنتاجها مع تكثيف الدورات التدريبية التي تطوّر مهارات التواصل اللفظي والبصري وتزايد الاجتماعات المحلية والدولية التي تعنى بقضايا المرأة خصوصا في العالم العربي ورصد التقارير والأخبار وتهافت الجمعيات النسوية على ورشات التدريب لإعادة صياغة مفهوم توزيع الأدوار بما يضمن المساواة بين الجنسين، وقد رصدت التقارير الأممية الأخيرة أن الدين يُعتبر عائقا أمام مشروع تمكين المرأة فكانت الخطة بتفعيل دور المنظمات الإسلامية لتكون هي الواجهة التي يتم من خلالها تقديم كل المضامين التي حوتها المواثيق الدولية، ولكن في إطار إسلامي، وهذه هي التوصية التي صدرت في مؤتمر بيجين+١٠ الذي عقد في آذار/ مارس ٢٠٠٥ للمجتمعات الشرقية خصوصا.

ومن جانبها فإن الخطّة الإعلامية الجديدة تقضي بمناهضة الصورة النمطية كما استعرضنا سابقا وتقديم نماذج نسائية ناجحة بعيدا عن الفن والأزياء بل في المجال السياسي والعلمي والاقتصادي وتلميع صورة النسوية الحديثة التي تأخذ طابعا محافظا خلافا لما تعوّدنا عليه من النسويات الراديكالية التي تعتمد الفظاظة والهجوم على الرجل، هذا النوع الجديد من النسوية الذي بات يظهر في بعض البرامج الإعلامية بشكل محتشم وقد يكون ملتزما في بعض الأحيان مع انتقاء الأسلوب الخطابي اللبق والذي يقبل الرأي والرأي الآخر لكن لا يخلو الحديث عن مفهوم الجندر وتمكين المرأة والدعوة لنبذ المردود الثقافي والعرفي والتقليدي!

من جانب آخر فإن اهتمام الإعلام في الآونة الأخيرة صار ملحوظا بالفتيات اللواتي تُرن على التقاليد المجتمعية من حيث الدين أو اللبس أو الولاية الأبوية أو السفر بمحرم، ممّا يتيح الفرصة لهؤلاء الفتيات أن يتصدّرن المنابر الإعلامية ويُهاجمن الموروثات الثقافية ويصوّرهن الإعلام بالأيقونات والبطلات رغم الضعف الفكري لديهنّ أو انعدامه أحيانا وعدم التوازن النفسي والسلوكي وغياب النضج والنقص المعرفي إلا أن الفرص الإعلامية المتاحة لمثل هذه الشخصيات بات ملحوظا.

أما في الجانب الدرامي فالعمل على عرض المرأة بصورة متمرّدة وجريئة يتمّ إعلاء سلوك التحرّر والاستقواء والتوجيه المباشر بمحاربة فكرة زواج الصغيرات أو الحمل بدون زواج أو حق الإجهاض أو تشويه فكرة التعدد أو دعم الاستقلال المادي عن الأب ابتداء باستحسان فكرة الاعتماد عن النفس والنرجسية ومن ثم الاستقلال المادي والفكري عن الزوج والنظرة إلى الأبناء كعائق أمام النجاح، كلّ هذا يُروّج عن طريق المسلسلات والأفلام وبرامج تلفزيون الواقع مع التركيز على القصص فيها من التلميح أو التصريح بالترويج للمثلية الجنسية وعشق المحارم أو ظهور مصطلحات من مثل الاغتصاب الزوجي أو الأسرة اللامشروطة، ولا يتمّ الاكتفاء بهذا الحدّ بل يعتمد على الأفلام المترجمة والمدبلجة التي تُعزز ثقافة المجتمعات الغربية وتمجّد صورة المرأة في الغرب وإنجازاتها!

«في كل مكان توجد إمكانية لأن تقدم وسائل الإعلام مساهمة أكبر بكثير من أجل النهوض بالمرأة» إعلان ووثيقة بيجين ١٩٩٥

وعلى هذا الأساس فإن الإعلام يجب أن يكون أداة رئيسية في ترسيخ مفهوم تمكين المرأة وتجريم ممارسة كل أشكال العنف ضدها من العنف الجنسي إلى الجسدي إلى المعنوي والمساواة بين الجنسين، وقد بدأت هذه المصطلحات تتموقع داخل مجتمعاتنا العربية خاصة رغم أنها ظلت لسنوات هجينة وغامضة إلا أن محاولات الإعلام في توضيح مدلولاتها وسياقاتها بدأ يأخذ منحى عمليا، وهذا ما شهدناه مؤخرا في رفع التحفظات عن وثيقة بيجين في بلدان عديدة من مثل تونس وسنّ تشريعات جديدة في الأحوال الشخصية في فلسطين والأردن والسودان وغيرها وشنّ الحملات برفع الولاية وكنس الأبوية كما عبروا عنها.

ولا يُمكن حصر العمل الإعلامي في الجانب السمعي والبصري فقط، لأن الصحافة تأخذ حيّزا قيّما، لذلك فإنّ المقالات والنشرات التي تناهض العنف ضدّ المرأة والتي تُنشر بشكل يومي، تنقل وقائع وأحداثا بتهويل ومبالغة عن زواج القاصرات والختان وتعدد الأزواج والقوامة وجرائم الشرف، تشير فيها للأحكام الشرعية بأصابع الاتهام وتصف «الموروث الحضاري» بالتخلف والرجعية، كما أن الروايات النسوية باتت تحظى بإقبال ودعم كبير وتُعرض بعضها على المسارح وفي الإذاعات وتناقش في المحاضرات...

أما الإعلام الإلكتروني فهو مزيج بين فكر نسوي وفكر معارض له! إذ تعتبر بعض النساء الغربيات ممّن يناهضن مفهوم الجندر أن الإعلام الإلكتروني هو إعلام بديل أعطى لهنّ المتاح لبيان أن الفكر النسوي ليس فكر المجتمع بعمومه وإنما هو نتاج لتجارب بعض النساء تُعمّم كتجارب لكل النساء وتحدد العلاقة بالرجل في إطار صراع أزلي مدعوم دوليا، تقتات عليه الأمم المتحدة!

الإعلام والمرأة في الميزان الشرعي

إنّ فلسفة الإسلام في النظر إلى المرأة لا يُمكن وضعها في كفّة المقارنة والمقاربة مع أي نظرة أخرى، لأنّ نظرة هذا الدين القيّم مرتبطة بعلاقة المرأة بخالقها وبآخرتها. هذا الثابت العقدي الذي تتبناه المرأة المسلمة بفكر يُقنع العقل ويوافق الفطرة ويملأ قلبها طمأنينة، يجعل من استجابتها لأحكام ربّها انسجاما طبيعيا بين ما تؤمن به وما تطبّقه، وترى في كل إخلال بهذا التناسق الفكري والروحي إخلالا بعقل الإنسان وفطرته وعلاقته بما حوله! فالإسلام ينظر للمرأة كإنسان كامل الحقوق وكامل المسؤولية عن أعماله وخياراته التي حددها الشرع بدون قسر ولا إكراه بل بتوافق عقلي وفطري، لذلك فهي تُجزى بالثواب أو بالعقاب في الآخرة ولا تمييز بينها وبين الرجل!

ومن جانب أخصّ فالمرأة في الإسلام هي أمّ وزوج وربة بيت، وعلى هذا الأساس تأتي الأحكام الشرعية لتتناسق مع هذه النظرة لتبني لها شخصية متوازنة ومنضبطة لا تخالف فطرتها ولا تنهك طاقتها ولا تستعبد جسدها ولا تحقر عقلها بل تجعلها ثابتة مستقرّة آمنة مطمئنة.

ولا يمكن تحقيق هذا الانسجام الفكري والروحي والسلوكي من خلال تشريع بشري قاصر قائم على بعض التجارب والخصومات كتاريخ الفكر النسوي مثلا، إذ لا يتحقق التوازن الإنساني بتوازن بعض الأفراد وإنما بنظام قادر على أن يستوعب الكلّ ويضمن الهناء والاستقرار للجميع وهذا لا يكون إلى في مبدأ الإسلام!

أما محاولة ربط الإعلام بتحسين وضعيّة المرأة وتحسين النظرة إليها وضمان حقوقها فهو استقراء خاطئ ومحدود لدور المرأة في المجتمع الإسلامي ودور الإعلام باعتباره جهازاً من أجهزة الدولة، وهذا بمثابة عملية الاستنساخ للمفهوم الغربي الذي تدعمه الأمم المتحدة عن المرأة في وسائط الإعلام لكن بأسلوب إسلامي وشرعي!

هذا النوع من الاستقراء لا يستقيم لأن للإسلام طرازه الخاص ووجهة نظره الفريدة عن الحياة التي يُقدّر بها وظائف الأفراد والجماعات والدولة ولا يعتمد على تقليد الخطط والأفكار بل هو من يمتلك الفكرة والطريقة وهو من يستحقّ بأن يكون مصدرا وميثاقا لأن أحكامه وأنظمته وتشريعاته وحي من خالق الإنسان والكون والحياة وهو ليس أقصى ما يمكن للعقل البشري تصوّره وإنتاجه بل هو يفوق هذا العقل البشري المحدود ويتجاوزه بتشريع رباني محكم وعادل.

فلا يُمكننا إذاً الحديث عن مشاريع بديلة للمشاريع الأمميّة أو الوقوع في مثل هذا التوظيف الإعلامي للمرأة كمحاكاة للحلول الغربية بعقليّة التناظر المحوري «مثلما لدى الغرب سيكون لدينا» بل إن للإسلام رؤية مختلفة ومقاييس مختلفة، بالتالي فستكون معالجاته وحلوله وخططه مختلفة لأنها تعتمد على وجهة نظر ومقاييس مختلفة!

فسياسة الإعلام في الإسلام هي ربط شؤون الإعلام بالأحكام الشرعية ورعايتها على ذلك، أي أن الإسلام هو الذي يحدّد طبيعة المعلومات والثقافات والمعارف التي ينقلها الإعلام للناس، وهو الذي يُحدّد الغايات والأهداف من نقلها وإشاعتها أو حجبها وتوريتها، وفق التوقيتات المناسبة والوسائل الإعلاميّة المناسبة أيضا، أما المرأة في الإسلام فهي فرد يحيا داخل المجتمع ويُساس بالأحكام الشرعية لرعاية شؤونه ومعالجة مشاكله وتنظيم دوره بما يُحقق له التوازن الفكري والروحي والمادي.

أما عن علاقة الإعلام بالمرأة في الإسلام فهو ليس تخصيصاً لجنسها وإنما هو ربط لشؤون الإعلام وشؤون المرأة بالأحكام الشرعية، فالأفكار والمفاهيم والمعارف والمعلومات التي يتوجّه بها الإعلام للمرأة لا تخلق منها كائنا متفرّدا بل تأتي السياسة الإعلامية في سياق السياسة الإسلامية التي عنيت بدور المرأة في المجتمع بوصفها إنسانا لديها حقوق وواجبات أمام دينها وأمتها والمحيط الذي تعيش فيه، ثمّ لديها من الأحكام التي خصّها بها الشرع كأنثى ضمن تركيبتها الفطرية التي يقرّها الإسلام ويكفلها بأنظمة وأحكام تتماشى مع هذه الفطرة وهذه الخصوصية.

ودور الإعلام الإسلامي تجاه المرأة هو دوره تجاه كل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي بالتوعية والإرشاد وتعزيز الهوية الإسلامية ومنع نشر أي فكر فاسد أو مخلّ بالأخلاق أو مناف للشريعة الإسلامية إذ ستكون الوسائل الإعلامية منابر توعوية تُنمّي درجة الوعي لدى الناس وتكشف المؤامرات وتُوضّح المفاهيم وتحشد الرأي العام نحو الوعي العام على الإسلام عقيدة ونظاما!

أما عن فرص عمل المرأة في الإعلام فهو مكفول لحق المرأة في أن تعمل وتنجح وتنفع أمتها ضمن الضوابط الشرعية في العمل في كل مكان، إذ يُمنع استغلال جسدها وأنوثتها ويُمنع منعها من عمل أباحه الشرع كما يُمنع الإخلال بوظيفتها كأم وزوجة واستغلالها لقيمة ربحية على حساب مسؤولياتها الأخرى.

أما وجودها في الحياة العمليّة ومنها الإعلامية، فلن يكون رقما يُضاف لسجلّ العاملين بغير حاجة كما هو الحال في نصوص وثيقة بيجين، بل سيكون وجود المرأة المسلمة في الساحة الإعلامية مثلا ذا قيمة ومنفعة وهدف يتحقق من حضورها، ولن يخضع إلى عمليّة التكديس الوظيفي بغير حاجة ولا ضرورة بل هو حضور في أوانه ومكانه كما هو الحال في أي عمل آخر للمرأة، فوجودها يكون لتحقيق غاية لا تكتمل إلا بوجودها وليس مضيعة لوقتها على حساب أمومتها وأطفالها! كما أن عملها لن يكون ضرورة مادية تدفعها للتنازل عن أسرتها والتضحية بفطرتها، فحقها المالي مكفول في الإسلام والدولة مسؤولة أمامها بتوفير الحاجيات الأساسية ومنها الكمالية بأرقى مستوى مستطاع ومسؤولية الدولة في الإسلام تختلف عن مسؤولية الدولة في الرأسمالية التي تتبنى شعار «من ليس لديه قرش فلا يستحق الحياة»، و«دعه يعمل دعه يمرّ».

إن النظرة للمرأة في الإسلام هي نظرة لمخلوق زيّنه الله بالحياء وجعل وجوده في الحياة العامة عزيزا لائقا به وبقدره، وليس بمكانة «حتى» كما قال الشاعر «يا أبغض من حتى في مواقع شتى»، أي تجدها في كل مكان حتى تبغضها وتملّ وجودها، بل هي عبد عزيز ومُبجّل في شرع الله بأحكامه التي راعت طباعها وفطرتها وطاقتها، وليس في هذا تقليل من قدرتها بل إن تكليفها الشرعي عظيم فليس سهلا أن تتجشّم المرأة بمسؤوليّات عظام كتربية الأجيال التي تقود الأمم وتفتح العالم! وهذه المهام تُجزى بها المرأة خير الجزاء بين يدي ربّها ويعتبرها الإسلام أعمالا عظيمة ومشرّفة تُحاكي بها أعمال المجاهدين في سبيل الله وليس كما تعتبرها وثيقة بيجين بالأعمال غير المدفوعة الأجر لربط كل عمل الإنسان بالمنفعة المادية ولا اعتبار لأي قيمة روحية وإنسانية!

وتبقى فرص العمل للمرأة في الإسلام مُتاحة لها بما يتوافق مع الضوابط الشرعية المتعلقة بها وبما تُوفّره لها الدولة الإسلامية من دعم مادي ومعنويّ وبما تحيطها به من أمان نفسي وحماية وتقدير لجهدها حتى تُقدّم لأمتها كل نافع فتُجزى بخيري الدنيا والآخرة.

وهذا عرض لبعض المواد الدستورية التي قدمها حزب التحرير في مشروع دستوره الذي يعرضه على الأمة:

المادة ١١٢ - الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت وعرض يجب أن يصان

المادة ١١٩ - يمنع كل من الرجل والمرأة من مباشرة أي عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع.

المادة ١١٥ - يجوز للمرأة أن تُعَيَّنَ في وظائف الدولة، وفي مناصب القضاء ما عدا قضاء المظالم، وأن تنتخب أعضاء مجلس الأمة وأن تكون عضواً فيه، وأن تشترك في انتخاب الخليفة ومبايعته.

الخاتمة:

تمكين المرأة بالمنظور الشرعي الإسلامي

إنّ تمكين المرأة بالمنظور الشرعي يأتي ضمن سياق تمكين الأمة إذ لا يُمكن تحقيق نهضة المرأة دون تحقيق نهضة أمتها بخطوة أولى، فتمكين المرأة يعني تمكينها بدينها ومبدئها ودولتها التي تضمن حقوقها، تمكينها من ثروات أمتها، تمكينها من العلم والتميّز والإبداع، تمكينها بالفخر بانتمائها الفكري والحضاري، تمكينها بالنصر وشعور العزّة... هذا هو مفهوم التمكين الذي بيّنه لنا الإسلام الذي يرقى بالإنسان وليس التمكين بمفهوم العقل البشري القاصر الذي خلق حالة عدائية بين المرأة والرجل وجعل التمكين هو استقواءها عليه وحصر النصر في إحراز بعض الأهداف لصالح المرأة على الرجل!

إن نهضة الأمم تعتمد على نهضة الأفراد في تحقيقها، بالفكر الذي يتبنّاه الفرد وتتبناه الأمة، فإذا ما نهضت المرأة المسلمة تكون مسؤوليتها تجاه أمتها هي إنهاضها من خلال العمل السياسي بإقامة دولة إسلاميّة تُطبق شرع الله، وإذا ما نهضت هذه الأمة فإنّ تمكّن المرأة من حقوقها سيكون طبيعيا لأن الدولة في الإسلام هي حامية بيضة المسلمين نساءً ورجالا وراعية شؤونهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا...

وعليه، فالمرأة المسلمة يكفيها أن تتمسّك بدينها وتعمل على نهضة أمتها على أساس الإسلام والسعي لاستئناف حياة إسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة وهي في غنى تام عن المواثيق الأممية لحماية حقوقها لأن نهضة الإنسان تكون بفكر صحيح من لدن حكيم عزيز، وأما ما دون ذلك فليذهب إلى الجحيم!

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ■

«المرأة والبيئة»
تأثير الأزمة البيئية على النساء لا يمكن حلها عن طريق معالجة الأعراض بدلاً من معالجة السبب (مترجم)

فاطمة مصعب
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
ولاية باكستان

المقدمة:

في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، صرح رئيس وزراء باكستان، عمران خان، بأن قادة العالم لم يفهموا بشكل كامل مدى إلحاح مشكلة تغير المناخ. وقال: "لدينا الكثير من الأفكار. لكن كما يقولون، الأفكار دون تمويل هي مجرد هلوسة". إن كلاً من الأفكار والتمويل لحل التحديات البيئية الضخمة التي تواجه البشرية اليوم هي أمور مهمة. ومع ذلك، إذا لم يتم تشخيص السبب الجذري لتدهور الظروف البيئية على الصعيد العالمي بشكل صحيح، أو تم تحويل الانتباه إلى عوامل لا صلة لها بالموضوع مثل عدم المساواة بين الجنسين في سياسات التنمية المستدامة، فإن أي حل مقترح سيكون غير فعال في التعامل مع هذه القضية الملحة.

يواجه المجتمع العالمي اليوم أزمة بيئية، ويمثل تغير المناخ جانباً واحداً فقط من هذه الأزمة. يتفاوت مدى تأثير هذه المشكلة على مختلف البلدان ؛ ومع ذلك، تتأثر جميع مناطق العالم بها - مما يؤثر على صحة الناس، ويسبب الفيضانات، وفشل المحاصيل، وتشريد المجتمعات، وسوء نوعية الحياة، وكذلك تفاقم الفقر داخل الدول. الوضع في باكستان خطير، حيث ذكرت الدولة أنها خامس أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ وفقاً لتقرير مؤشر مخاطر المناخ العالمي لعام ٢٠٢٠، وتحتل المرتبة ١٦٩ من أصل ١٨٠ في قائمة مؤشر الأداء البيئي (تقرير صحيفة الفجر ٢٠١٨). تحتل بنغلادش المرتبة السابعة في التقرير.

يدعي المجتمع الدولي أنه يائس لإيجاد حل لهذه الأزمة. ومع ذلك، فإن الأهداف والإجراءات الاستراتيجية المفصلة في إعلان ومنهاج عمل بيجين لم ولن تحقق الكثير في معالجة هذه المشكلة، فهي تذكر أعراض المشكلة ولكنها تتجاهل وتتجنب السبب الحقيقي الكامن وراء ظهور وتدهور أزمة البيئة. من أجل التصدي حقاً لحالة الطوارئ البيئية العالمية التي تؤثر على حياة النساء في الدول في جميع أنحاء العالم، لا نحتاج فقط إلى السعي إلى معالجة أعراض المشكلة ولكن أيضاً التعرف على السبب الجذري: النظام الرأسمالي واستهدافه.

الصلة بين البيئة والمرأة كما تظهر في إعلان بيجين:

وفقاً للعلماء، هناك "تدهور بيئي" غير مسبوق يؤثر على العالم بأسره. تغير المناخ، وتدمير الغابات على نطاق واسع، وتدمير النظم البيئية، وانقراض أنواع الحيوانات المختلفة، وتآكل التربة، والتلوث، وتلوث إمدادات المياه بالنفايات السامة؛ والتخلص من أطنان من البلاستيك والملابس والنفايات الأخرى - ليست سوى أمثلة قليلة عن المشاكل التي تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم. لكن إعلان ومنهاج عمل بيجين يركز بشكل خاص على العلاقة بين النساء والبيئة. في شرحها لمجالات الاهتمام الاثني عشر في إعلان ومنهاج عمل بيجين، تقول هيئة الأمم المتحدة للمرأة: "تعتبر النساء الفئة الأكثر تأثراً بتغير المناخ. فهن غالباً ما يكن المسؤولات عن جمع المياه أو صيد الأسماك أو زراعة الأراضي المتأثرة بالفيضانات. وفي الوقت نفسه، يتم تجاهل أصواتهن في التخطيط والإدارة البيئية. كما أنهن أقل قدرة على الوصول إلى الأرض والموارد الإنتاجية". وشددت الأمم المتحدة على هذه النقطة من خلال نشر الأرقام التي أشارت إلى أن ٨٠٪ من النازحين بسبب تغير المناخ هم من النساء. (بي بي سي نيوز، آذار/مارس ٢٠١٨).

ذكر كثيرون أيضاً أن النساء هن الفئة الأكثر عرضة لتغير المناخ، وخاصة في البلاد النامية. ويُعتقد أن هذا يرجع بشكل كبير إلى حقيقة أن المرأة غالباً ما تكون هي مقدم الرعاية في العالم النامي، وهي مكلفة بإيجاد الماء وجمع الحطب. ومع ذلك، فإن الإمدادات آخذة في التناقص، وبالتالي فإن النساء يجبرن على بذل جهد كبير ووقت للعثور على الماء والحطب. ذكرت منظمة اليونيسيف أن النساء يقضين ٢٠٠ مليون ساعة كل يوم في جمع المياه، ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة

أوكسفام عام ٢٠١٩ بعنوان "الهجرة الناجمة عن المناخ في باكستان"، يتعين على النساء السير لمسافة كيلومترين في المتوسط لجمع المياه من الآبار والمضخات اليدوية. في بعض الأحيان يتعين عليهن القيام بهذه الرحلة مرات عدة في اليوم. هذا يكثف عبء العمل ويعرضهن لمخاطر عدة مثل نقص التغذية، والتحرش وإساءة المعاملة.

اقترح إعلان ومنهاج عمل بيجين أن التأثير غير المتناسب للمشاكل البيئية على المرأة، الناجم عن "عدم المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة"، يجب أن تعالجه النساء اللاتي لهن مشاركة أكبر في صنع القرارات البيئية على جميع المستويات، بما في ذلك وضع سياسات وبرامج للتنمية المستدامة؛ زيادة المعرفة بين النساء حول القضايا البيئية؛ ودمج الشواغل النوعية والمنظور النوعي في جميع القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة. على سبيل المثال، تنص المادة ٢٤٦ من إعلان ومنهاج عمل بيجين على ما يلي: "للمرأة دور أساسي تضطلع به في إيجاد أنماط للاستهلاك والإنتاج مستدامة وسليمة بيئيا لإدارة الموارد الطبيعية". كما دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين إلى تعزيز أو إنشاء آليات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم تأثير السياسات الإنمائية والبيئية على المرأة. تشمل الخطوات الأكثر تحديداً التي تنفذها مختلف الدول: زيادة وصول المرأة إلى الأرض وغيرها من الموارد من خلال الإصلاحات القانونية وبرامج إعادة توزيع الأراضي والإصلاحات المؤسسية؛ زيادة مشاركة المرأة في حفظ الموارد الوطنية والتنوع البيولوجي؛ تعميم مراعاة المنظور النوعي في سياسات التنمية المستدامة المتعلقة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتصحر والمياه والصرف الصحي وسياسات الغاز الحيوي؛ ومعالجة المساواة بين الجنسين في البرامج الخاصة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتقنيات وإدارة الموارد المائية.

على سبيل المثال، ذكرت باكستان، في استعراضها لـ٢٠ عاماً لإعلان ومنهاج عمل بيجين، أن البلاد قد فعلت ما يلي لتحقيق أهداف الإعلان: أجرت مجموعة من ورش العمل والدورات التدريبية لإذكاء الوعي حول تعرض النساء والفتيات لتأثير التدهور البيئي والكوارث؛ إعداد ونشر أفلام وثائقية، مثل "المجموعات المستضعفة" لزيادة الوعي؛ تعزيز وصول المرأة (عندما كانت "في وضع الكوارث") إلى خدمات مثل مدفوعات الإغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويض؛ أجرت عمليات مراجعة نوعية وبحوثاً لفهم ثغرات السياسة والتنفيذ لمشاركة المرأة في صنع القرارات البيئية وإبلاغها بعمليات التخطيط والتنمية؛ المشاركة في "بناء قدرات المنظمات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام لضمان تعميم مراعاة المنظور النوعي في جميع سياسات وبرامج وتدخلات تغير المناخ على مستوى المقاطعة".

ومع ذلك، على الرغم من الاهتمام المكثف بتحقيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية لإعلان ومنهاج عمل بيجين من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية على مدى السنوات الـ٢٥ الماضية، لم يتحسن تأثير المشاكل البيئية على النساء في جميع أنحاء العالم... بل ساءت فقط.

السبب الجذري للأزمة البيئية العالمية:

ألقى الكثيرون باللوم على الفشل في الحد من تأثير العوامل البيئية على النساء، على عدم مساءلة الحكومات عن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية الدولية، بما في ذلك أحكام إعلان ومنهاج عمل بيجين. ومع ذلك، فشلت جميع هذه الاتفاقات في تشخيص ومعالجة السبب الجذري للأزمة البيئية العالمية. ومن ثم سيستمرون في إثبات عدم فعاليتهم في التعامل مع هذه القضية. ذلك لأن العوامل التي يسعون إلى معالجتها والتي تم إلقاء اللوم عليها في التسبب في أضرار بيئية، مثل ارتفاع استخدام الوقود الأحفوري، وإزالة الأحراج على نطاق واسع، وارتفاع إنتاج اللحوم، والسياسات الزراعية الضارة، والإنتاج والاستهلاك البشري المفرط، وتلوث مختلف مصادر المياه، الصناعات والمصانع وكميات كبيرة من البلاستيك والملابس وغيرها من النفايات - هي في الواقع أعراض للمشكلة، وليست السبب الجذري.

السبب الجذري للأزمة البيئية هو "الأيديولوجية الرأسمالية" التي تهيمن على السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية للدول اليوم - سواء في البلدان الإسلامية أو غير الإسلامية. هذه هي أيديولوجية مادية في أساسها وموجهة نحو المنفعة، مع الاعتقاد بأن النجاح والسعادة يتحقق من خلال تحقيق أقصى قدر من الملذات الحسية والمصالح المادية مثل الثروة والممتلكات والسلطة. ينص مذهبها العلماني على أنه ينبغي فصل الدين عن شؤون الحياة، ومن ثم يترك لرغبات البشر وعقولهم المتقلبة لتقرر كيف ينبغي إدارة قضايا العالم، بما في ذلك البيئة. كما تدعو إلى تقديس الحريات الليبرالية وحمايتها داخل المجتمعات، بما في ذلك حرية الملكية والحرية الشخصية، والسماح للأفراد أو الشركات بامتلاك الموارد الطبيعية القيمة في العالم واحتكارها في كثير من الأحيان، واستخدامها وإساءة معاملتها كما يرون مناسباً. إن هذه الأيديولوجية والنظام المادي هما اللذان يحركان الاستهلاك غير المنضبط للسلع والخدمات من جانب الأفراد، حيث تغذيه الرغبة في التملك دون أي حاجة حقيقية. وبالتالي، هناك شراء وإنتاج مفرط للمنتجات، يتم استبدال المنتجات باستمرار بمنتجات أخرى، وغالباً ما يكون ذلك ببساطة لأنه يُنظر إليها على أنها "من الطراز القديم"، مما يخلق جبالاً من النفايات - وكل ذلك يؤجج الأزمة البيئية. داخل هذه المجتمعات الاستهلاكية الرأسمالية، لا يؤخذ في الاعتبار الأثر البيئي لهذا الاستهلاك الزائد عن الحاجة. حتى إعلان ومنهاج عمل بيجين يقر بأن "السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية هو نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، وخاصة في البلدان الصناعية".

علاوة على ذلك، في ظل النظم الرأسمالية، أصبح الوصول إلى أعلى مستوى من الدخل القومي والنمو الاقتصادي هو معيار النجاح الاقتصادي، في حين تم تعريف المشكلة الاقتصادية على أنها ندرة السلع والخدمات. وبالتالي، فإن الدول مدفوعة للتركيز على زيادة الإنتاج من أجل الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الدخل القومي وزيادة النمو الاقتصادي، دون إيلاء أي اعتبار للبيئة. الصناعات الرئيسية وشركات التصنيع تستغل الموارد الطبيعية بلا رحمة، وتبني المصانع الملوثة بشكل كبير، وتسعى جاهدة لتحقيق الأرباح مع الجشع الذي لا حدود له، دون أي اعتبار لأي شيء آخر غير المكاسب المادية. هذه الصناعات، مثل شركات الوقود الأحفوري، أو الشركات الزراعية متعددة الجنسيات الكبيرة، أو شركات الطيران والأخشاب ومطاعم الوجبات السريعة تمارس تأثيراً كبيراً على التشريعات داخل الدول، وتوجهها نحو أهدافها المالية الخاصة. كل هذا يتم دون النظر إلى العواقب الخطيرة التي تؤثر على البشر أو الحيوانات أو البيئة. إن العلاقة التكافلية الوثيقة داخل الدول الديمقراطية الرأسمالية بين هذه الصناعات والأحزاب السياسية والقوانين التي تشرعها لتحقيق مكاسب سياسية، هي علاقة مؤكدة.

وبالتالي، في ظل النظام الرأسمالي، الذي تحدد حدوده بمصالح مادية، لا يوجد مجال للأخلاق فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، لأنه أيديولوجية تهدف فقط إلى تحقيق القيم المادية، بغض النظر عن العواقب على الكوكب. عبر مؤسس الرأسمالية، آدم سميث، عن ذلك عندما صرح بأن الجشع هو أخلاقي للفرد، وهذا يسيطر على الاقتصاد. وفقاً للاعتقاد الرأسمالي، تتجاوز أولويات حجم الربح وتعظيمه حماية البيئة ورفاهية الإنسان. نرى على سبيل المثال كيف وافقت حكومة بريطانيا مؤخراً على مشروع السكك الحديدية عالية السرعة ٢ لما ذكرته من فوائد اقتصادية ضخمة، متجاهلة التحذيرات العديدة من دعاة حماية البيئة بأنها تخاطر بتدمير مساحات شاسعة من الغابات القديمة وكذلك البحيرات والمروج وغيرها من المواقع المهمة.

علاوة على ذلك، سترفض الشركات الرأسمالية أيضاً دعم السياسات البيئية إذا نظرت إلى التكلفة المالية على أنها ثمن مرتفع للغاية. وبالتالي، ستتم دائماً موازنة القرارات البيئية مقابل الفوائد أو الخسائر المالية بدلاً من الأخلاق التي تحمي الكوكب وحياة الإنسان، إن الحفاظ على البيئة يعتبر أمراً ثانوياً مقارنة بتأمين الأرباح. لا يمكن لآثار هذه الفلسفة المتوحشة إلا أن تحدث دماراً للبشرية والبيئة وفقط تعد بكارثة تسونامي في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الرأسمالي هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الفقر المدقع الذي ابتليت به الدول اليوم، والذي تم تحديده أيضاً باعتباره عاملاً مهماً يسهم في التدهور البيئي.

مما لا شك فيه أن المرأة تتحمل مسؤولية مهمة ومشتركة مع الرجل لحماية بيئتها، وإدارة الموارد بطريقة تنسجم مع الطبيعة وضمان التنمية المستدامة. ومع ذلك، عندما يتم التركيز على إظهار التباينات بين الجنسين بأنه يؤثر على المشاكل البيئية في المجتمعات، أو عدم المساواة بين الجنسين وتأثيره في صنع القرارات البيئية أو سياسات التنمية المستدامة، وإسناد هذه القضايا كعوامل أو حلول سببية للمشاكل البيئية، فإن هذه الجهود لن تفشل فقط في تحقيق أي تغيير كبير في القضايا البيئية للمرأة على الصعيد الدولي، لكنها أيضاً تصرف الانتباه عن تقدير ومعالجة السبب الجذري لهذه الأزمة: الأيديولوجية الرأسمالية. هذه هي الحقيقة، وليس الأمر بأن عدم المساواة بين الجنسين هو المسؤول عن التأثير الرهيب الذي تحدثه الظروف البيئية المتدهورة على نساء العالم اليوم. لذلك يجب ألا ينصب التركيز بالتأكيد على معالجة أعراض التأثير غير المتناسب الذي يحدثه تغير المناخ على النساء والرجال، ولا حتى على فرض قيود على إنتاج ثاني أكسيد الكربون أو إزالة الغابات أو استخدام البلاستيك في الدول. بدلاً من ذلك، ينبغي أن يكون الأمر هو إيجاد علاج حقيقي لهذه الأزمة برمتها: البحث عن أيديولوجية بديلة للرأسمالية. ما هو مؤكد، هو أنه لن يتم توفير حل فعال لهذه الحالة الطارئة البيئية تحت إشراف وإدارة النظام الرأسمالي، الذي هو المجرم الرئيسي في هذه الجريمة، ولا من إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي نتج من هذا المجرم. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

النهج الإسلامي في حماية البيئة والمحافظة عليها:

١) النظرة الإسلامية للحياة، حراس ضد المادية:

يرتكز الإسلام على الاعتقاد بأن الإنسان والحياة والكون مخلوقات لله سبحانه وتعالى، الذي يعلم وحده الصالح لتنظيم شؤون الإنسانية، بما في ذلك حماية البيئة والحفاظ عليها لتحقيق ما هو مفيد للبشرية ولا يضرها. دور الإنسان هو تنفيذ أوامره سبحانه وتعالى والعيش وفق نظامه الشامل، بدلاً من اتباع إملاءات ورغبات الإنسان، ومصالحه المتقلبة وعيوبه ونواقصه. علاوةً على ذلك، ينص الإسلام على أن الخالق وضع العالم وكل ما يحتويه أمانةً في أيدي البشرية، وهي ملزمة بالاعتناء به وحمايته، بدلاً من إلحاق الأذى به وتدميره. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾.

يعرّف الإسلام أيضاً أن الغاية من الحياة هي عبادة الله سبحانه وتعالى. نظرته إلى النجاح والسعادة بتحقيق رضا الله سبحانه وتعالى والفوز بجنته. يجيز الإسلام بالطبع للأفراد الحصول على الثروة والكماليات، لكنه لا يحدد قيمة الإنسان على هذا الأساس، بل على أفعاله وأعماله الصالحة. كل هذا يساعد على الحيلولة دون تطور العقليات المادية داخل الأفراد

والمجتمعات، مما يمنع إنشاء مجتمعات ذات استهلاك وإنتاج يضران بالبيئة. كما أنه يساعد على منع العقليات التي تنظر إلى السعي وراء الربح أو الإيرادات الحكومية أو أية مصالح مادية أخرى كأولوية أكبر من حماية البيئة وحياة الناس. علاوة على ذلك، فإن معايير العمل في الإسلام ليست موجهة نحو المنفعة؛ بل إنها تستند إلى أوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه، حيث يجب على كل فرد مسلم، وعلى دولة الخلافة، الالتزام بها، بغض النظر عن الخسارة المادية. هذا عامل آخر يمنع الأعمال التي قد تضر بالبيئة. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

٢) الإسلام ينظم البحث عن قيم مختلفة في المجتمع بطريقة متوازنة:

على عكس الرأسمالية والاشتراكية، تأخذ العقيدة الإسلامية في الاعتبار القيم الروحية والإنسانية والأخلاقية والمادية عند تنظيم المجتمع. وهي تضمن تنظيم كل هذه القيم بطريقة متناسقة لإدراك القيم الأربع لتحقيق الانسجام في المجتمع. وبالتالي، لا يتم إعطاء الأولوية للقيمة المادية على القيم الأخرى، ولا يتم تجاهل أي قيمة لصالح أخرى، بل يتم تنسيقها جميعاً. يتم تنفيذ قرارات المجتمع على أساس التنسيق بين القيم الأربع، وليس على أساس الرخاء المادي وحده. لذلك، ضمن مجتمع إسلامي حقيقي، يحكمه النظام الإسلامي، فإن الخلافة، لا تعتبر التقدم المادي والنمو المعيار الوحيد أو حتى الأساسي للتقدم والنجاح. ولا يمكن تحقيقهما على حساب شعوب العالم، أو على حساب الطبيعة. بدلاً من ذلك، يجب أن تتوافق الأنشطة الاقتصادية مع الشريعة الإسلامية والقيم الأخلاقية والإنسانية والروحية التي يحددها الإسلام، كما وتمنع الأنشطة الاقتصادية من أن تصبح مجرد نشاط مادي لا يهتم بأي شيء سوى الربح. هذا يساعد على القضاء على نوع السلوك البشري الذي يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي. علاوةً على ذلك، يعرف الإسلام المجتمع الناجح بأنه مجتمع توجد فيه كل هذه القيم بطريقة متوازنة ومتناغمة وفقاً للشريعة الإسلامية. لن يتم تحقيق توازن هذه القيم الأربع إذا ترك التشريع للإنسان - سواء أكان ذكرا أم أنثى، لأن الإنسان لا يفتقر فقط إلى القدرة العقلية على تحقيق هذا الهدف، بل يتأثر أيضاً بمصالحه وميوله حين يقوم بالتشريع. يتضح هذا من خلال عدد لا يحصى من المشكلات التي تصيب الدول في جميع أنحاء العالم - نتيجة القوانين والسياسات المعيبة التي نشأت عن نزوات ورغبات وكذلك عقول محدودة من الرجال والنساء على حد سواء.

٣) النظام الاقتصادي الإسلامي يساعد في الحفاظ على البيئة:

الإسلام لا يحرم الإنسان من التمتع بنعم الله سبحانه وتعالى، مثل كسب المال والممتلكات. على العكس من ذلك، يرى الإسلام أن العمل ضروري للتقدم والوفاء باحتياجات الحياة البشرية. كما يشجع الأفراد على البحث عن الرزق والنعم والاستمتاع بها. يقول سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾. وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

ومع ذلك، فإن الإسلام لا يقبل أن يبطر بعض الناس بالنعم بينما لا يستطيع آخرون تلبية احتياجاتهم الأساسية؛ ولا أن يتم تدمير الأرض بهدف البحث عن النعم والأمور التي سخرها الله لنا. وبالتالي، يعتبر الإسلام أن سبب المشكلة الاقتصادية هو عدم ضمان التوزيع الصحيح للثروة، وليس بسبب ندرة السلع والخدمات. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَّا أَفَاء اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ﴾. لذلك، فإن اهتمام الإسلام ليس منصباً على زيادة الإنتاج، بل على القضاء على الفقر، وعلى ضمان التوازن في رعاية مصالح واحتياجات المجتمع والفرد. تنص المادة ١٢٤ من مشروع الدستور الذي أصدره حزب التحرير: "المشكلة الاقتصادية هي توزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعية، وتمكينهم من الانتفاع بها بتمكينهم من حيازتها ومن السعي لها".

يحرم الإسلام أيضاً الإهدار والتبذير لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً ۞ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾. تنص المادة ١٣٢ من مشروع دستور دولة الخلافة لحزب التحرير على ما يلي: "التصرف بالملكية مقيد بإذن الشارع، سواء أكان تصرفاً بالإنفاق أم تصرفاً بتنمية الملك. فيمنع السرف والترف والتقتير". بالإضافة إلى ذلك، لا يتم تعريف النجاح الاقتصادي في الإسلام من خلال الدخل القومي أو النمو، أو أرقام الناتج المحلي الإجمالي السطحية التي لا علاقة لها بالحياة الاقتصادية والمصاعب التي يعاني منها الناس العاديون داخل الدولة. بل إنه يعتمد على التوزيع الفعال للثروة بحيث يتم تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الرعايا أولاً، مع توفير الفرصة لهم أيضاً لتحسين مستوى معيشتهم والحصول على الكماليات.

علاوةً على ذلك، لا يعتقد الإسلام أن الرخاء يتم تحقيقه ببساطة من خلال زيادة الإنتاج، ولكن من خلال هذا التوزيع الفعال للثروة لضمان حصول الأفراد العاديين على المزيد من رأس المال للإنفاق أو الاستثمار، وكذلك من خلال السياسات والأحكام الاقتصادية الإسلامية الأخرى. ويشمل ذلك تطبيق نظام الضرائب المنخفض للإسلام؛ إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تحقق الصالح العام؛ الحماية ضد احتكارات الشركات؛ استقرار عرض النقود والأسعار من خلال استخدام المعيار الذهبي كعملة للدولة؛ والسياسات الزراعية السليمة التي تضمن التنمية المستدامة داخل الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يرفض الإسلام المبدأ الرأسمالي لحرية الملكية. بدلاً من ذلك، فإن لدى الإسلام أحكاماً مفصلة حول ما يمكن وما لا يمكن أن يكون من ملكية الأفراد. ويشمل ذلك تحريم خصخصة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم والمياه،

والتي تخضع لإشراف الدولة. وهذا يمكّن الدولة من إدارة هذه الأصول الحيوية بطريقة تعود بالنفع على الناس فضلاً عن أنها آمنة للبيئة، بدلاً من تركها في أيدي شركات القطاع الخاص لاستغلالها كما يرغبون، بصرف النظر عن العواقب على الناس والكوكب.

وبالتالي، يقدم الإسلام للبشرية نظاماً اقتصادياً يمكن من القضاء على الفقر وتحقيق تقدم اقتصادي حقيقي وتنمية ونمو، دون أن يكون على حساب البيئة. لا يعتقد الإسلام بأن هناك حاجة إلى مقايضة، أو أن هناك تناقضاً بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

٤) النظرة الإسلامية التقدمية لحماية البيئة والحماية من الأذى:

باعتبار الإسلام نظاماً شاملاً يحتوي على مبادئ وقوانين مفصلة تتعلق بجميع مجالات الحياة، فإن للإسلام أيضاً وجهة نظر وأحكاماً خاصة بالبيئة وحمايتها. أولاً، إنه يخلق تقديراً حقيقياً وقيمة واحتراماً للطبيعة، لأنها جزء من خلق الله سبحانه وتعالى، وبالتالي يجب معاملتها بعناية وحمايتها من الأذى. ينظر الإسلام إلى علاقة الإنسان بالطبيعة باعتبارها مكملة لبعضها بعضاً، لأن الله سبحانه وتعالى سخر العالم لخدمة الإنسان لاستغلاله وزراعته. إن منع الضرر الذي يلحق بالأراضي والمحيطات والكوكب، الناجم عن الاستهلاك المفرط أو النفايات الزائدة أو غيرها من الإجراءات والممارسات الضارة، هو أمر ضروري لاستمرار زراعة الأرض على نحو مفيد واستغلال البشرية لمواردها. أوضح الإسلام أن هناك توازناً ومقياساً هادفاً ودقيقاً لكل الأشياء على الأرض. قال الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾. هذه الآية وغيرها من آيات القرآن توضح الرؤية الإسلامية حول الطبيعة والبيئة. فهي تشير إلى ضرورة الحفاظ على البيئة وتجنب الإجراءات أو أنماط الحياة التي قد تضر بهذا التوازن الحساس. مثل هذه النصوص تخلق شخصيات تسعى للحصول على مصالحها الشخصية ضمن إطار يسعى إلى الحفاظ على الطبيعة وصلاح الكوكب.

هناك العديد من النصوص الإسلامية التي توفر تفاصيل أكثر تحديداً فيما يتعلق بالعلاقة بين الإنسان والطبيعة والبيئة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بتجنب الإسراف في الماء، في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ». وفيما يتعلق بزراعة الأرض وحمايتها، قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ». وقال ﷺ أيضاً في وصيته لأصحابه فيما يتعلق بالجهاد: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ... وَلَا تَقْطَعُنَّ شَجَرَةً، وَلَا تَعْقِرُنَّ نَخْلًا، وَلَا تَهْدِمُوا بَيْتاً». وفيما يتعلق بحماية الحيوانات، قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ إِنْسَانٍ يَقْتُلُ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا، إِلَّا سَأَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «حَقُّهَا أَنْ يَذْبَحَهَا فَيَأْكُلَهَا وَلَا يَقْطَعَ رَأْسَهَا فَيَرْمِيَ بِهِ». وبالتالي، فإن الإسلام يوجب معاملة الحيوانات بلطف ورحمة، ويحرم أي شكل من أشكال القسوة. على سبيل المثال، يحرم تحميل الحيوانات بالبضائع بشكل فائض مع احتمالية الإضرار بها، مع إعطاء الأولوية لخير الحيوان على المكاسب الاقتصادية.

قال النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». وبالتالي، ينبغي أن يتم التعامل مع البيئة بطريقة غير ضارة أو تؤدي إلى ضرر، على سبيل المثال، أثناء عملية التصنيع أو التنمية الاقتصادية أو استخراج الموارد الطبيعية، يجب تجنب تلوث المياه والهواء والتربة، بالمواد الكيميائية السامة؛ أو التسبب في تدمير التربة؛ أو إيذاء الحيوانات والحياة البحرية والمروج والغابات.

٥) دور الخلافة في حماية البيئة:

الخلافة هي النظام السياسي في الإسلام، المبني على العقيدة الإسلامية وأحكامها. لذلك، فهي تجسد جميع الأحكام والمبادئ والأحكام الإسلامية المذكورة أعلاه، وتنظم المجتمع على هذا الأساس، وتنفذ جميع القواعد والأحكام الإسلامية التي تحمي البيئة. ويشمل ذلك إصدار عقوبات على أي انتهاك للقانون. علاوة على ذلك، فإن نظامها التعليمي وسياستها الإعلامية يهدفان إلى رعاية وتعزيز القيم الإسلامية لرعاياها، بما في ذلك كسر العقليات المادية وبناء الاحترام العميق للطبيعة والحفاظ على البيئة المبني على التقوى. نظراً لأن الخلافة هي نظام من الخالق، فهي تلبي جميع احتياجات الإنسان وكل إبداعاته، بدلاً من مجرد النمو الاقتصادي والمكاسب المادية. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يتأثر التشريع بالمؤسسات التجارية الكبرى أو أي مصالح سياسية أو اقتصادية، لأن القوانين داخل الدولة هي من الله تعالى، وتتم محاسبة الحاكم وحتى عزله من السلطة إذا انحرف عن تطبيق الشريعة. لن تسمح الخلافة أيضاً للشركات أو السلطات الأجنبية بالتدخل في الشؤون الداخلية، بما في ذلك الإضرار بالبيئة بأي شكل من الأشكال. بدلاً من ذلك، ستستخدم الدولة، كقوة عالمية، مكانتها الدولية الضخمة للتأثير على المعايير العالمية فيما يتعلق بحماية البيئة والحفاظ عليها.

علاوة على ذلك، فإن الخليفة، ملزم بأن يكون المسؤول عن أمته وكل ما يقع تحت حكمه، لأن النبي ﷺ قال: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». لذلك، يجب عليه حماية رعيته وأراضيه من أي ضرر. وهذا يشمل ضمان أن يحدث التصنيع والتّعدين للموارد أو أي نشاط اقتصادي آخر داخل الدولة تماشياً مع الاعتبارات البيئية. لذلك، على سبيل المثال، ستمنع الخلافة بناء المصانع في المناطق السكنية التي قد تضر بالسكان المحليين. كما ستمنع المصانع والشركات من التخلص من نفاياتها الضارة في الأنهار والمحيطات مما قد يؤدي إلى تسمم الحياة البرية أو البشر.

كما يُلزم الإسلام المسلمين بمحاسبة الأفراد والدولة إذا كان هناك إهمال أو انتهاك لأي من أحكامه، بما في ذلك تلك

المتعلقة بحماية البيئة. تجسد الخلافة أجهزة مختلفة، بما في ذلك القضاء، للتعامل بفعالية مع مثل هذه الانتهاكات. على سبيل المثال، قاضي الحسبة، الذي يتمثل دوره في تسوية انتهاكات حقوق المجتمع، سوف يشرف على أعمال الشركات لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة، بما في ذلك إجراء عمليات التفتيش عن أي أضرار بيئية تسببها. ويتولى قاضي الخصومات التعامل مع الشكاوى المقدمة من الأفراد، سواء أكانوا عمالاً أم مقيمين أم غيرهم، ضد من يتسببون في تلوث البيئة مما يضر بحياتهم، ويضمن إزالة الأضرار ودفع الجناة تعويضات للمتضررين. وقاضي المظالم سيحل النزاعات التي تنشأ بين الحاكم والناس فيما يتعلق بأي ظلم بيئي يرتكبه الحاكم، مثل الضرر الذي تسببه مصانع الدولة. سيُلزم القاضي الحاكم بتنفيذ أحكام الشريعة المتعلقة بالبيئة إذا كان هناك أي إهمال في هذا الشأن.

الخاتمة:

في مقال نشرته صحيفة الجارديان البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ لمحرر البيئة الخاص بها، جاء فيه: "كوكب الأرض يواجه حالة طوارئ مناخية. لتأمين مستقبل مستدام، يجب علينا تغيير طريقة عيشنا. [هذا] يتطلب تحولات كبيرة في طرق عمل مجتمعنا العالمي وتفاعلنا مع النظم البيئية الطبيعية". لا يمكن أن تتحقق مثل هذه التحولات الرئيسية لحماية بيئتنا الثمينة من خلال مبادرات المساواة بين الجنسين السطحية، ولا من خلال معالجة أعراض المشكلة. يجب أن يكون هناك تغيير عالمي جذري، والذي لن يتحقق أبداً بينما يستمر النظام الرأسمالي في السيطرة على السياسة العالمية. وبدلاً من ذلك، فإن الأمر يتطلب إنشاء دولة مبنية على عقيدة تهتم حقاً بالبيئة وتجسد القيم والقوانين والأجهزة لحمايتها عملياً. هذه الدولة هي الخلافة حيث إن مبدأ الإسلام وحده هو من يستطيع حل المشكلات البيئية الخطيرة التي تواجهها النساء والبشرية جمعاء اليوم.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾■

الطفلة في اتفاق بيجين بين التكريم وبيع الوهم

بيان جمال
عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التّحرير
الأرض المباركة - فلسطين

«لم أكن هناك لأتمتع بطفولتي.. وانقسمت إلى نصفين وتركت جانبا مني خلفي في سرية وعار.. واستغرق الأمر أكثر من نصف حياتي حتى أستجمع شتات نفسي. وأنا الآن أبلغ ٥٢ عاما وما زالت أسيرة الكنيسة الكاثوليكية عندما سمحت للذكريات السرية بالخروج». هذا ما قالته ماري ديسبينزا، وهي راهبة سابقة وممثل عن منظمة «شبكة الناجين من تحرش القساوسة» (سناب) في واشنطن ومؤلفة كتاب: «انقسام: طفل، وقس والكنيسة الكاثوليكية».

إن الكهنة الكاثوليك ليسوا وحدهم من يعتدون جنسياً على الأطفال في الغرب من كلا الجنسين. بل إنها جريمة متفشية للأسف داخل هذه الدول وخارجها، ومرتكوبها من جميع الخلفيات والمهن دون تمييز - من المشاهير إلى السياسيين ورجال الأعمال البارزين إلى الشخصيات الرياضية ومقدمي برامج الأطفال والعاملين في دور رعاية الأطفال والمعلمين وحتى عمال الحضانة.

هذا الواقع المزري للنساء والفتيات في الغرب، يؤكد وجود أزمة تتعلق بحال الفتيات ووضعهن العام. لكن العجيب أن الأمم المتحدة وفي ظل هذا الواقع المخزي بحق فتيات الغرب، لا ترى هذه الانتهاكات بحق البنات في بريطانيا وأمريكا وفرنسا، بل يقلقها جداً التمييز الذي يُمارس على فتيات اليمن والسعودية وفلسطين وباكستان متمثلاً في الزواج المبكر! لينطبق عليهم مثل معروف عندنا في فلسطين: «تركت زوجها ممدود وذهبت تعزي في محمود» (أي تركت عزاء زوجها وذهبت تنوح على غريب).

فهذا التمييز بل تهميش المرأة وانتقاص قدرها الذي عانته الإناث في الغرب لردح من الزمان - ولا تزال تعاني - يستوجب من الحكومات الغربية والمنظمات الدولية جهوداً حقيقية لإنهائه. فتاريخ الإناث مخجل مخز لا يتسق مع «التحضر» ودعوات الحرية التي ينادي بها الغرب!

منظمات اليونسكو واليونيسيف والصحة العالمية وحقوق الإنسان، تقدم إحصائيات دورية عن وضع الأطفال فيما يتعلق بحصولهم على حقوقهم في التعليم والصحة، وعن أعداد اللاجئين والمشردين. ومن وُلدوا ومن ماتوا ومن قُتلوا... والأمم المتحدة بكافة هيئاتها لا تقصر في مجال الإحصائيات. ومنذ عام ١٩٩٥ أي بعد ٢٥ سنة على اتّفاق بيجين والمراجعات والحلول لأجل إنهاء التمييز بحق الفتيات الإناث في هذه المجالات مستمر. فأعداد الأطفال الذكور الذين يتلقون تعليماً ورعاية صحية تفوق أعداد الإناث. والذكور يتم بالعادة تفضيلهم واختيارهم كمواليد قبل الحمل (انتقاء جنس الجنين). ولذلك فالأمم المتحدة لا تألو جهداً لمنع التمييز ضد الفتيات: السبب الأساس في معاناة الفتيات في أنحاء العالم.

تقوم السياسات التي تنتهجها الأمم المتحدة على فكرة المساواة بين الجنسين، كفكرة مضادة للتمييز ضد الفتيات. وكلما زادت فرص وصول الفتيات للمساواة مع الذكور تحسن الوضع حسب تصريح ميلاني فرفير أول سفيرة متجولة لقضايا المرأة العالمية، فقد أجابت حين سُئلت عن أهمية العمل على قضايا المساواة بقولها: «هناك إدراك اليوم بأننا لن نتمكن من حل التحديات العالمية التي تواجهنا، سواء أكانت تتعلق بالبيئة، أو نظام الحكم، أو السياسة الاقتصادية، أو الأمن، ما لم تشارك المرأة بالكامل فيها...».

ويتم العمل على نشر فكرة المساواة والترويج لها عبر منظمات الأمم المتحدة المختلفة، بطرق عديدة تتضمن إجبار الحكومات والأنظمة على التوقيع على اتفاقيات دولية ملزمة بالعمل كسيداو، مقابل القروض والمنح الدولية. ونشر المفاهيم المنبثقة من وجهة النظر الغربية عبر وسائل الإعلام، والمنظمات المدنية والحقوقية المحلية التي تتلقى الدعم من البنك وصندوق النقد الدوليين وغيرها من منظمات ودول الغرب، حيث تطالب الوثيقة بإعطاء صلاحيات واسعة

للمنظمات المحلية ومنها المنظمات النسوية، والمنظمات الحكومية الأخرى، ومنظمات السحاقيات. حيث تكون هذه المنظمات رقيباً على الحكومات لمراقبتها والضغط عليها في تنفيذ الاتفاقيات الدولية. ومثال ذلك البرنامج الذي أطلقته مؤسسة «المساواة في المجتمع» تحت اسم «العمل من أجل المساواة» عام ٢٠١١ في الهند، والورش التي عقدها المجلس القومي في السودان عام ٢٠١٣ بخصوص زواج الأطفال، وورش العمل التي تعقدها الجمعيات النسوية في مقراتها المختلفة عن التحرش، والندوات التي تقوم بها في المدارس والجامعات عن الزواج المبكر تحت بند النشاطات اللامنهجية وبإشراف وزارة التربية والتعليم في فلسطين. ويتم تلميع شخصيات معينة وإبرازها كقدوة للفتيات والنساء تمرر من خلالها أفكار تحرير المرأة وتمكين الفتيات والنساء مثل التلميذة الباكستانية ملاله يوسفزاي التي أنشأت لها الباكستان بالتعاون مع اليونسكو صندوق ملاله لدعم تعليم الفتيات.

تنصّ اتفاقية بيجين على أن هذا البرنامج أو المخطط هو عبارة عن جزء لا يتجزأ من عملية البرمجة الأوسع التي ستقوم منظمات الأمم المتحدة بكل هيئاتها ومؤسساتها بتنفيذها في الفترة بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ (بند ٣٠٦) وتم تمديد فترة العمل إلى ٢٠١٥ ثم إلى ٢٠٣٠. وضمن عملية البرمجة التي تهدف الأمم المتحدة لتنفيذها يتم العمل على تشريع قوانين تتعلق بحرية المعتقد والفكر والدين للنساء خاصة، «من أجل تمكينهن من إطلاق كامل طاقاتهن في المجتمع برسم مجرى حياتهن وفقا لتطلعاتهن أنفسهن» [المادة ١٢ من المرفق الأول]. كما تحرص الوثيقة على «اتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بألّا تتخذ الأديان والتقاليد أساساً للتمييز ضد الفتيات». ولعل احتفاء الأمم المتحدة وممثليها بالفتاة السعودية رهف الفتون التي ارتدّت عن الإسلام تنفيذ عملي لبنود حرية الدين التي تضمنها الاتفاقية، وجزء من عملية البرمجة التي تستهدف المجتمع المسلم!

وقد ظهرت نتائج هذه السياسات في البلاد الإسلامية التي وقعت على اتفاق بيجين بشكل واضح. فقد بتنا نرى العجب العجاب في مدارسنا وجامعاتنا وشوارعنا، بتنا نرى المدارس ترعى النشاطات الإفسادية من مثل تعليم الرقص والدبكة المختلطة، وتعليم الغناء والفنون المسرحية والماراثونات وما فيها من كشف للعورات واختلاط، ومهرجانات الرقص والغناء بحضور ومباركة من المسؤولين، الوزراء والمدراء ورؤساء البلديات، فتحت شعار مهرجان من أجل الأقصى أو يوم مفتوح من أجل السلام يحضر الرجال والديوثون ليشاهدوا البنات وهن يرقصن ويتمايلن ويبدين مفاتنهن أمامهم بلا خجل أو حياء. وفي تونس يتم العمل على إدراج مواد التربية الجنسية للأطفال، بحجة مكافحة ظاهرة التحرش، بينما في الوقت ذاته لا تخجل الدولة من التحرش المقصود بأطفال مدارس القرآن حيث تم جرهم للسجون وفحصهم شرجياً كالمجرمين في استفزاز واضح لمشاعر المسلمين.

اتفاقية بيجين التي تجعل من اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية سيداو مرجعية لها، ترى أن الاتجاهات والممارسات «الضارة» مثل ختان الإناث، وتفضيل البنين ووأد الإناث، والزواج المبكر، والعنف ضد المرأة والتمييز ضد البنات، هي المشاكل الحقيقية التي تعاني منها البنات في أنحاء العالم وتستوجب وجود سياسات صارمة لتغييرها، تتضمن العمل على تغيير القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والمفاهيم التي تنتج عنها نظرة المجتمع للمرأة والطفلة لتوافق المفاهيم التي تقررها اتفاقية بيجين والمنبثقة من وجهة النظر الغربية عن النساء والمجتمع بشكل عام والتي تركز على المساواة بين الجنسين.

أما المعاناة الحقيقية التي تشكل خطراً على حياة وأمن الفتيات في أنحاء العالم، كالموت جوعاً كما يحصل مع بنات الصومال والحديدة، أو تحت قصف الطائرات والبراميل المتفجرة كما استشهدت بنات إدلب وحلب والفلوجة، أو القتل على يد عصابات المافيا الذي يتعرض له الأطفال في أوروبا وأمريكا وروسيا بشكل يومي استدعى من الرابطة الأمريكية للطب النفسي أن تطلق عليه «وباء العنف»، وخطر الوقوع في يد عصابات الاتجار بالبشر أو شبكات الدعارة العالمية؛ كل هذا ليس بشيء خطير، بل هو هامشي لا يشكل تمييزاً ضد الفتيات ولا يستوجب أي حملات قانونية ولا تمويل مادي ولا دعم إعلامي! يرى الغرب في «أروى» التي تزوجت قبل الثامنة عشر الضحية المستضعفة، وتجعلها الأمم المتحدة بطلة في كتيباتها. لكن الغرب يعمى عن صالحة ابنة الستة عشر عاماً التي تعرضت للضرب من قبل القوات الهندية بعد حصار كشمير لتلبث في المشفى لأسابيع قبل أن تسترد عافيتها. [trt world تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]!!

المساواة هي الحل السحري، الذي سيقضي على تهميش الفتيات في مجالات التعليم والصحة وغيرها. هذا ما تزعمه الأمم المتحدة.

ماري ديسبينزا التي تعرضت للاغتصاب على يد قس في السابعة من عمرها، تقول إن الكنيسة تخفي الحقائق وترفض تسليم المجرمين، بل هناك من المعتدين من تمت ترقيته وتتم التغطية على الكهنة والقساوسة، وتضيف: «لا زال هناك الكثير من الأطفال يعانون نتيجة نظام السرية في الكنيسة وسلطتها التي تحمي أعضاءها وتمحو أي أدلة». بعد سبعين عاماً من الاعتداءات، لا يزال هناك ضحايا يعانون من الكنيسة، ويبدو أن بيجين +٢٥ ستترك المزيد من الضحايا يعانون في أنحاء العالم من الأطفال الذكور والإناث على حد سواء.

ففكرة المساواة في ذاتها فضلاً عن استحالتها، هي في حقيقتها إهانة للإناث أكثر ما هي إنصاف لهن. ولا أقول هذا

نتيجة ما تمليه من سياسات تتعارض مع الدين، ولا لأنها تفرض وجهة النظر العلمانية وتجعلها الميزان الذي تُحاكم إليه الأمور، بل إنها كفكرة في ذاتها تحط من قدر الإناث. فأن تلغي الفوارق بينهن وبين الذكور يعني أنه من غير المقبول وجود بشر مختلف عن الرجل، ويعني ضمنياً أن الرجل في مكانة أعلى بحيث يكون تحقيق العدل للإناث وإنصافهن هو بمساواتهن التامة بالرجل مساواة تلغي الاختلاف الذي يميزهن!

بعد ٢٥ عاماً من بيجين، لا تزال رشا، ١٦ سنة، من القامشلي في سوريا والتي وصلت إزمير في آب/أغسطس ٢٠١٣، عاجزة عن تلقي تعليمها الأساسي لافتقارها إلى تصريح إقامة. مثلها مثل نحو ٤٨٥ ألفاً. ومات ابن بسمة وهي امرأة من البدون في الكويت دون أن يكون له شهادة ميلاد أو وفاة، كما تعاني أم وليد وهي أرملة من عدم وجود أوراق تثبت علاقتها بزوجها الراحل، للأسف مثلها مثل العلاقات غير الشرعية. بل إن الزناة، عافانا الله، والزانيات يملكن الحق في تسجيل مواليدهن باسم العائلة التي يردن، أما في ظل الأنظمة الجبرية فالمسلمون في بلاد المسلمين غير معترف بهم!

في اليمن مثلاً، تعاونت مبادرة الأمم المتحدة مع وزارة التعليم والقطاع الخاص لبدء حملة توعية تستهدف الآباء. وتهدف إلى زيادة التحاق الفتيات بالمدارس بواسطة لوحات الإعلانات والملصقات والرسائل الترويجية في المناطق الحضرية والريفية. بينما لا يتم التطرق للسبب الرئيسي لعدم تعليم الفتيات وهو الفقر المدقع، والحرب الهوجاء. وبينما يتم إنفاق الملايين على التسليح العسكري، ودعم المنظمات النسوية التي تذهب ٧٠٪ من أصول المبالغ المخصصة والممنوحة لهذه المنظمات والمراكز إلى المصاريف الإدارية (مكاتب، سيارات، أثاث، ضيافة، تذاكر سفر، حلوى، أجور الخبراء الأجانب، الرواتب العالية للمسئولات الكبيرات في هذه المؤسسات)؛ فإن الأمم المتحدة لا تستطيع إنفاق أموالها على إنهاء الفقر والجوع في اليمن.

المساواة، ذاك العقار السحري الذي أوهموا بنات حواء بأن من تشربه تخلد في السعادة أبداً، وتكون مكرمة سعيدة؛ ليس إلا وهماً يخدر العقول ويصرف الأذهان عن السبب الحقيقي لما تكابده البنات في هذا العالم. فالأزمة الاقتصادية التي نجمت عن النظام الرأسمالي، هي التي ساهمت في انتشار الفقر وتوسيع دوائر البطالة، التي أدت بدورها لحرمان كثير من الفتيات من التعليم نتيجة قصور الأهل عن دفع رسوم التعليم الباهظة، والتي بدورها ارتفعت بشكل ملحوظ بسبب الأفكار الرأسمالية وتقديس القيمة المادية، وفساد القائمين على التعليم.

ولكن المفارقة أن المبادرات الخاصة بتعليم الفتيات التي تطلقها الأمم المتحدة، إنما هي جزء من عملية البرمجة الأوسع، وتقدم ليس كحق للفتيات مكتسب لإنسانيتهن ووجوب حصول كل فرد على تعليمه الأساسي، بل إنما يقدم التعليم مثله مثل توفير فرص العمل للنساء، كبديل عن الزواج. حسب ما جاء في كتاب «الغزو الناعم، دراسات حول أثر العولمة على المرأة والأسرة والمجتمع» لنهى محمد قاطرجي.

فالهدف ليس إذاً تعليم الفتيات ولا تكريم النساء، وإلّا فما علاقة تعليم الفتاة وتشجيعها على العمل فيما بعد، بمواد الاتفاقية المتعلقة بتوفير حبوب منع الحمل للمراهقات، وورش العمل التي تُعقد حول الثقافة الجنسية؟ ولماذا يتم التركيز على خطر الزواج المبكر وسن قوانين لرفعه، وربطه بسن انتهاء الطفولة الذي حددوه بالثامنة عشرة، بينما كفلت الاتفاقية حق إقامة علاقات خارج الزواج؟ [يسلم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في الفقرة ٣٧ من برنامج العمل، بأنه «ينبغي إيلاء الاهتمام الكامل لتعزيز قيام علاقات بين الجنسين تتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف، مع الاهتمام بوجه خاص بتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين كيما يتمكنوا من معالجة الجانب الجنسي من حياتهم معالجة إيجابية ومسؤولة»]!!!

في أفريقيا الوسطى تعاني الفتيات من عدم الوصول للتعليم، والجوع والموت على يد عصابات الإجرام النصرانية. بالمقابل لا تكتفي بعثة الأمم المتحدة بالمراقبة بل يتورط جنودها في اغتصاب الفتيات الصغيرات وانتهاك أعراضهن. فعن أي مساواة وأي حريات تتحدث بيجين إذا كان حاميها حراميها؟! عمَّ يحدثنا أهل بيجين، وفي بيجين تُعتقل النساء المسلمات من الإيغور ويتم انتهاك أعراضهن يومياً على يد الجنود الصينيين، ويتم أخذ أطفالهن منهن والزج بهم في مخيمات إعادة التأهيل. كيف يجرؤون على مناقشة قضايا النساء والفتيات وبنات المسلمين في تركستان الشرقية يعانين من الاغتصاب والحرمان من الأهل ليس إلا بسبب المعتقد؟

هذا النفاق العالمي مرتبط في عقلية أهل «بيجين» بدعم الطغاة وتكريمهم. فالذين يدعون لحقوق الفتيات هم من يكرمون قتلة الفتيات. فالتقرير الذي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠١٢ بعنوان «قضايا المرأة العالمية المرأة في العالم اليوم»، وتحدثت فيه هيلاري كلينتون عن حقوق النساء والمساواة وضرورة العمل عليها، في هذا التقرير ذاته وُضعت صورة هيلاري كلينتون مع رئيسة بورما التي في عهدها تم اغتصاب الفتيات المسلمات وتشريدهن من بيوتهن. وكتب الآتي تحتها: «وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مع الزعيمة البورمية المناصرة للديمقراطية أونغ سان سو تشي في رانغون، بورما. في العام ٢٠١٠ منحت سو تشي جائزة نوبل للسلام وأمضت حوالي ٢٠ عاماً رهن الإقامة الجبرية. وقد أطلق سراحها في العام ٢٠١٠، وشاركت مع المجلس العسكري الحاكم في إدخال الإصلاحات».

إن نسب العنف وقتل الأطفال واغتصاب الفتيات التي تزداد وتيرتها في الهند والولايات المتحدة وروسيا وأوروبا وأوردها

تقرير الملخص الإعلامي للدليل التدريبي للإعلاميين العرب لحماية الأطفال من العنف/وحدة إعلام الطفولة، وتقارير اليونيسيف، تكاد تنعدم في بلاد المسلمين، ولم يظهر وباء العنف ضد الأطفال في بلاد المسلمين إلا حديثاً مع الغزو الغربي. وما تعانيه بنات المسلمين من فقر وجوع وموت في الحروب والمجاعات، وانتهاك عرض وتسرب من المدارس وغيره إنما هو ناجم عن الحضارة الرأسمالية التي جعلت رعاية الإنسان على الهامش، وجعلت الروابط القومية والوطنية، والقيم المادية النفعية تطغى على مفاهيم الرعاية التي جاء بها الإسلام رحمة للعالمين وكفلتها دولة الخلافة بالتطبيق العملي الكامل لكل هذه الأحكام.

فالله سبحانه جعل الطفولة دون البلوغ فليست مرتبطة بسن محددة بل كان التكليف مرتبطاً بالشخص نفسه من حيث نضوجه الجسدي والفكري، وأوجب على كلّ من الذكر والأنثى فرائض وفرض لكل مخالف عقوبات محددة، ولم ينظر للاختلاف أو المساواة ولم يجعلها مبعثاً للتشريع. وكفل للبنات حق الحياة وهن أجنّة في بطون أمهاتهن. ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٣١] قال الطبري: «ويعني بقوله ﴿خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ خوف إقتار وفقر، وإنما قال جلّ ثناؤه ذلك للعرب، لأنهم كانوا يقتلون الإناث من أولادهم خوف العيلة على أنفسهم بالإنفاق عليهن». فالبنت في الإسلام ليست عبئاً اقتصادياً ولا هي مدعاة للعار والشعور بالهوان، بل هي «تفاحة القلب وريحانة العين» كما قال معاوية بن أبي سفيان.

فالإسلام حرم الإجهاض، كما حرم انتقاء جنس المولود. ورد في جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة حول اختيار جنس الجنين قبل الحمل به: «ب- وأما قتل الجنين وهو في بطن أمه عندما يعلم أهله أنه غير مرغوب فيه، كأن كان أنثى والوالد يريد ذكراً، فكذلك فهو حرام، وفيه عقوبة...، فقد أخرج البخاري ومسلم، من طريق أبي هريرة، واللفظ للبخاري قال: «اقْتَتَلَتْ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ...».

ج- أما فصل القسم الذكري عن القسم الأنثوي من الحيوان المنوي ثم إجراء تلقيح البويضة بالقسم الذكري إذا أرادوا مولوداً ذكراً، وبالقسم الأنثوي إذا أرادوا مولوداً أنثى، أو فصل الأجنة الذكرية عن الأنثوية، ويزرع في الرحم الجنين المرغوب، فهذه العمليات لا تجوز لأنها ليست دواء... وليس معالجة للحمل المتعذر للمرأة بالطريق الطبيعي، أي أن هذه العمليات ليست دواء لمرض عدم الحمل، وحيث إنها لا تتم إلا بكشف العورات، لأن عملية أخذ البويضات وإعادة زرعها تتطلب ذلك، وكشف العورات حرام، وهذا الحرام لا يجوز إلا في الدواء، وما دامت هذه العمليات ليست دواءً، فهي إذن حرام لا تجوز». انتهى الاقتباس. [موقع أمير حزب التحرير]

وسار الإسلام مع الفتاة منذ مولدها لوفاتها بأحكام توجب رعايتها وحمايتها وتكريمها. فرسول الله ﷺ يقول: «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ وَأَطْعَمَهُنَّ وَسَقَاهُنَّ وَكَسَاهُنَّ مِنْ جِدَتِهِ كُنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [مسند الإمام أحمد]. بل جعل لها الإسلام راتباً مفروضاً من بيت المال منذ ولادتها، وكفل لها حقّ الرعاية فجعلها فرضاً متعلقاً برقبة الدولة ألّا تجوع ولا تعرى، وفي حق الحكام وهم الرّعاة على الناس: عن عائشة رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ في بيتي هَذَا: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ» [رواه مسلم.] وكان عمر (رضي الله عنه) يفرض للمفطوم من الأطفال، ولما سمع طفلاً يصرخ لأن أمه تريد فِطامه قبل أوانه قال: «يا بؤساً لعمر، كم قتل من أطفال المسلمين». ثم أعلن أنه فرض لكل مولود في الإسلام، ولا حاجة للعجلة بالفطام. وهكذا ضمن الإسلام بتشريعاته الاقتصادية حق الفتاة في حياة كريمة تتوفر لها فيها كل مطالبها الأساسية. وكان الخليفة فيها يقول: «ولكم عليّ ألا ألقيكم في المهالك، ولكم علي أن أكون أنا أبو العيال إذا غبتم في البعوث والحروب والمعارك حتى ترجعوا إلي مرة أخرى» [من خطبة عمر بن الخطاب عند توليه الخلافة، رواها ابن سعد في الطبقات] وعنه ﷺ أنه قال: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا» (أخرجه البخاري والترمذي وأبو داود وأحمد). وحرّم الإسلام ضرب الأبناء قبل العاشرة، ففي حديث أبي داود أن النبي ﷺ قال: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ». ويفهم من الحديث أن الضرب لا يكون إلا لمن بلغ عشر سنين فما فوق وهو ما نص عليه صاحب مواهب الجليل بقوله: «... وأما العقوبة فبعد العشر». وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أنس قال: «خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ بِالْمَدِينَةِ وَأَنَا غُلَامٌ، لَيْسَ كُلُّ أَمْرِي كَمَا يَشْتَهِي صَاحِبِي أَنْ أَكُونَ عَلَيْهِ، مَا قَالَ لِي فِيهَا أُفٍّ قَطُّ، وَمَا قَالَ لِي لِمَ فَعَلْتَ هَذَا أَوْ أَلَّا فَعَلْتَ هَذَا» (متفق عليه).

وهكذا فالأحكام الشرعية تضمن تحقيق الرعاية التامة للأطفال إناثاً وذكوراً دون أدنى تمييز. بل كانت الفتاة محط نظر الرعاية والتكريم من أهلها ومجتمعها ودولتها دولة الخلافة الراشدة، تتعلم مثلها مثل الصبيان. ويظهر هذا من جملة الأحكام الخاصة بفرضية التعليم التي جاءت عامة لم تخصص جنساً بعينه. ويقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ هذه الآية أصل في تعليم أهل البيت وتربيتهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وإذا كان الرسول ﷺ قد حث على تعليم الإماء، وهن أرقاء، فما بالنا بالبنات الحرات؟ وفي تخصيص رسول الله يوماً للنساء يعلمهن أحكام الإسلام. قال البخاري رحمه الله تعالى، في صحيحه: «باب تعليم الرجل أَمَته وأهله» ثم ساق حديثه عن الرسول ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ... وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ» وقال البخاري رحمه الله - باب هل يجعل للنساء يوم على حدى في العلم، وساق حديث أبي سعد الخدري رضي الله

عنه: قالت النساء للنبي ﷺ: «غَلَبَنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ». قال ابن حجر: ووقع في رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو هذه القصة فقال: «مَوْعِدُكُنَّ بَيْتُ فُلَانَةَ، فَأَتَاهُنَّ فَحَدَّثَهُنَّ» [فتح الباري ١/١٩٥].

كما اهتم الإسلام بحماية البنات فحرم كل اعتداء عليهن، وأوجد عقوبات صارمة فيما يتعلق بهذا المجال. وجاء بأحكام شرعية تتعلق بالطهارة وحرمة الجسد وستره وتكريمه. وحرم كل اعتداء عليه بأي شكل من الأشكال. ولم يكن يُسمع لا في عهد رسول الله ولا الخلفاء من بعده عن أي اعتداء على الفتيات الصغيرات فضلاً عن النساء. لما كان الجميع برُّهم وفاجرهم يعلمونه من مكانتهن وحرمة الاعتداء عليهن. بل كانت دولة الخلافة تحميهن وتحافظ عليهن حتى صارت مقولة «العرض عرض السلطان» مثلاً يُضرب، حيث كان السلطان المسلم يحفظ أعراض المسلمين وأهل الذمة جميعاً. وإن المقام ليضيق بنا هنا ونحن نتناول ما حفّته الشريعة للنساء والفتيات من مظاهر الرعاية والحماية والتكريم، فهي فوق ذلك كله كانت حرة الإرادة تملك ذمتها المالية، تتزوج بمن تشاء فلا تُكره على رجل لا تريده، ولها أن تفسخ العقد إن ثبت إكراهها، فضلاً عن أنها تملك حق الخلع إن ثبت عليها الضرر من زواجها.

لكن بنات المسلمين اليوم لا بواكي لهن، ولا أبَ يرعاهن بغياب آبائهن المغيبين في سجون الظالمين وأقبية الكافرين. وفقراء المسلمين ومرضاهم لا خليفة لهم، يطعمهم ويحمل لهم الدقيق ويشعل لهم النار. وأعراض المسلمين لا حامي لها... وإلى أجل قريب يمن الله فيه علينا بإمام راشد عادل، نستودع الله أعراضنا وبناتنا وأهلنا في كل مكان، أن يمسّهم سوء من شياطين الإنس والجن ■

الخاتمة

(مترجمة)

قدم إعلان ومنهاج عمل بيجين للنساء وعوداً كثيرة لإخراجهن من الاضطهاد وتمكينهن من حياة أكثر ازدهاراً وعدلاً وأماناً وسعادة من خلال تعزيز تطبيق "المساواة بين الجنسين" على الصعيد العالمي. كما تعهد بتحقيق التقدم والتنمية للدول. ومع ذلك، بعد ربع قرن من الزمن، فشل تحقيق تلك الوعود للغالبية العظمى من النساء والدول في جميع أنحاء العالم. وبالأحرى استمرت مشاكلهن، أو تفاقمت في كثير من الحالات. علاوةً على ذلك، حتى المدافعين عن المساواة بين الجنسين يعترفون بأن أجندة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين داخل الدول، شرقاً أو غرباً، بحلول عام ٢٠٣٠، يعد هدفاً غير قابل للتحقق، على الرغم من الأجندات المكثفة لتعزيز المثل الأعلى دولياً. وفقاً لمؤشر المساواة بين الجنسين الذي تم نشره في حزيران/يونيو ٢٠١٩، والذي يقيس الجهود المبذولة لإنهاء التفاوت بين الجنسين، لم يتم تحديد بلد واحد مهيّأ لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠، حتى من بين دول الشمال التي تحرز أعلى نسبة في المؤشر. هذا لأن مفهوم محاولة تحقيق توازن بين كائنين مختلفين بيولوجياً عن بعضهما البعض، هو فكرة غير عقلانية. فأي شيء يتحدى الواقع ولا يستوعب الحقائق البيولوجية الأساسية عند تنظيم أدوار وحقوق ومسؤوليات الجنسين داخل المجتمع، لا بد له من أن يفشل.

وبالتالي، فإن وهم المساواة بين الجنسين قد تحطم بشكل كامل وحقيقي. في الحقيقة، لم يكن إلا بمثابة مخدر في النضال من أجل حقوق المرأة على الصعيد العالمي؛ ولن يقدم حياةً أفضل للنساء؛ لأنه فشل في إدراك أن الأسباب الجذرية للمشاكل والأذى التي تواجهها النساء على المستوى الدولي ليست قائمة على أساس النوع الجنسي، بل هي أسباب مبدئية ومنهجية بطبيعتها. لذلك، فإن نهجه قصير المدى لمعالجة القضايا من منظور نوعي هو نهج ضيق، وكان بمثابة إلهاء عن تركيز الاهتمام والجهود المبذولة لمواجهة هذه الأسباب الجذرية: القيم المبدئية والأنظمة الرأسمالية والعلمانية والليبرالية والاشتراكية وغيرها من النظم التي تحكم الأمم اليوم. في الواقع، لقد كان بمثابة الحجاب الذي يغطي حجم المسؤولية التي تحملها هذه العوامل الأيديولوجية والنظامية على محنة النساء على مستوى العالم.

علاوة على ذلك، فإن النسوية وهدفها للمساواة بين الجنسين هي من المفاهيم المتآكلة مجتمعياً، وألحقت أضراراً كبيرةً بتناغم ووحدة الحياة الأسرية وكذلك برفاهية النساء والرجال والأطفال على حد سواء، بالإضافة إلى زرع مشاكل لا حصر لها للمجتمعات؛ لأنهم يتجاهلون الطبيعة البيولوجية للنساء بوصفهن حاملات للجنس البشري، ويحاولن وضع هذا جانباً على أنه غير ذي صلة، في حين إنه ينبغي أن يكون عاملاً رئيسياً في تحديد الأدوار والحقوق النوعية في إطار الزواج والحياة الأسرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي منظور، نسوي أو غير ذلك، يشجع النساء أو الرجال على التحديد الأناني لمستحقاتهم وواجباتهم وفقاً لرغباتهم وخياراتهم الفردية، أو يسعى لتنظيم الحياة الأسرية والمجتمع من نهج يركز على النوع الجنسي - أنثى أو ذكر - أغفل ما هو أفضل للزواج والأطفال، وهي حياة عائلية هادئة ومجتمع هادئ بشكل عام.

علاوة على ذلك، لم تحقق المساواة بين الجنسين حياة منصفة وسعيدة للمرأة. فبدلاً من ذلك، تسببت في حدوث تشوش وخلاف في الحياة الزوجية ومسؤوليات الوالدين، وتسببت في إهمال حقوق الأطفال ورفاههم وخداع النساء والحطّ من قيمة الأمومة، وتآكل مسؤولية الرجال عن أسرهم، وأثقلت النساء بواجبات الرجال في الحياة الأسرية، بما في ذلك كونهن من أصحاب الأجور، مما يضع ضغوطاً لا حصر لها عليهن وحرمانهن من حق النفقة. كل هذا خلق وضعاً أبعد ما يكون عن الحقول الذهبية لحياة أكثر سعادة، وزواج أفضل وتحرر من الاضطهاد الذي وعد به مفهوم المساواة بين الجنسين في وحدة الأسرة، وقوانين ودساتير الأمم. وبالتالي، فإن فكرة تعريف النساء لحقوقهن وأدوارهن لم تحررهن من الاضطهاد بل أخضعتهن لأشكال مختلفة من الظلم. كتبت ديل أوليري، صحافية ومحاضرة أمريكية، وواحدة من معارضي الفلسفة النسوية، في كتابها، "أجندة النوع الاجتماعي: إعادة تعريف المساواة"، "ادعت النسويات تعزيز تقدم

المرأة، لكن بدت لي أن النسويات لديهن فكرة مشوهة للغاية عما تعنيه أن تكون امرأة، ولديهن فكرة أكثر غرابة عما يشكل التقدم".

في الحقيقة، لقد تم استغلال المساواة بين الجنسين والمُثُل النسوية الأخرى بشكل دائم، كما وتم التلاعب بها من الأنظمة الرأسمالية لممارسة الضغط ببساطة على النساء من أجل العمل من أجل زيادة حجم القوى العاملة وتوليد الدخل مع تجاهل تام لرفاهية النساء وأطفالهن وحياة عائلتهن وصحة المجتمع بشكل عام. إنها علامة مبدئية تضع بصورة منتظمة وثابتة أن إنتاج الثروة فوق الاحتياجات والقيم الإنسانية المهمة الأخرى.

لذلك، تعد المساواة بين الجنسين معياراً خاطئاً ومضللاً لتقييم التقدم وتحسين حياة النساء وأممهن، فضلاً عن الحكم على جدارة أو قصور الثقافات وأنظمة المعتقدات الأخرى. إن فشل الحركة النسائية والمساواة بين الجنسين في تقدير الاختلافات البيولوجية التي لا يمكن التغلب عليها بين الرجال والنساء هي التي دفعتهم إلى الحكم على قوانين الأسرة الإسلامية باعتبارها ظالمة وتمييزية ضد المرأة بسبب الاختلافات بين الجنسين في بعض الحقوق والمسؤوليات. ومع ذلك، فشلوا في فهم أن هذه الاختلافات ذاتها تستوعب التمييز بين الجنسين وتكمل بعضها بعضاً لإنشاء هيكل عائلي فعال وحسن التنظيم ومتناغم. هذا إلى جانب ضمان الصيانة المالية والحماية والدعم للنساء وأطفالهن. وبالتالي، عندما تم التخلي عن أحكام الأسرة الإسلامية من قبل الدول والوحدات الأسرية بسبب "مساواة الجنسين"، كانت النساء والأطفال هم الأكثر معاناة.

في ضوء كل هذا، من المذهل أن الحكومات ومختلف المنظمات في البلدان الإسلامية تواصل تعزيز مشاركتها في هذه التجربة الكارثية المستوحاة من الغرب في الهندسة الاجتماعية، وتنفيذ المزيد من القوانين والسياسات على أساسها ونشرها بشكل مكثف بين شعوبها، بدلاً من رفض هذا المفهوم الأجنبي الفاشل للمساواة بين الجنسين.

بالتأكيد، لنتوقف عن اتباع طريق الأوهام هذا في المساواة بين الجنسين والذي لا يقدم سوى الآمال الخاطئة والأحلام المنهارة. بالتأكيد، لا يمكننا الاستمرار في إعادة تدوير عقود من الفشل التي تطيل ببساطة معاناة النساء وبؤسهن في جميع أنحاء العالم. وبالتأكيد، باعتبارنا مسلمين، نحتاج إلى رفض هذا المفهوم العلماني غير الإسلامي للمساواة بين الجنسين وغيره من المعتقدات النسوية التي كانت وما زالت يتم الترويج لها في مجتمعاتنا وبلادنا لمد الهيمنة وتأمين مصالح الدول الاستعمارية الغربية في العالم الإسلامي، بدلاً من جلب أي خير لنساء المنطقة. قال الله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

إذا كنا نرغب حقاً في بناء مستقبل أكثر إشراقاً لنساء البلاد الإسلامية، فلا يمكن تحقيق ذلك من خلال إعلان ومنهاج عمل بيجين أو سيداو أو أية معاهدة أو اتفاقية دولية أخرى. ولن يتحقق ذلك أيضاً من خلال تبني عدد قليل من السياسات والقوانين الجديدة داخل البلدان. كما لا يمكن أن يتجسد ذلك في إطار الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية وغيرها من الأنظمة الفاشلة التي تحكم الدول اليوم والتي ترتكب الجرائم ضد المرأة، بما في ذلك سلبها مكانتها العالية وحماية حقوقها التي تستحقها. بدلاً من ذلك، يجب أن نتبنى رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية بديلة بشكل جذري لبلادنا تجسد مبادئ وقوانين وأنظمة موثوقة لإحداث تغيير حقيقي في حياة النساء. لا يمكن أن تنشأ مثل هذه الرؤية من عقول البشر: ذكرا كان أم أنثى، فالإنسان بطبيعته ضعيف ومحدود وناقص في تفكيره، وبالتالي سيخلق حتماً قوانين وأنظمة ستفشل في تأمين احتياجات الناس بفعالية. بدلاً من ذلك، لا يمكن أن تنشأ هذه الرؤية إلا من خالق الكون، الله سبحانه وتعالى، العليم الحكيم. إنه سبحانه وتعالى وحده الذي يعرف أفضل طريقة لتنظيم الحياة الأسرية والمجتمع، بما في ذلك العلاقة بين الجنسين وحقوقهم وأدوارهم ومسؤولياتهم بأفضل طريقة وأكثرها عدلاً، لتأمين احتياجات وكرامة وحقوق ومصالح جميع البشر - ذكورا وإناثا على حد سواء من أجل تحقيق الوئام في الزواج والحياة الأسرية والمجتمع. قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىَ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

إنه الإسلام، الذي يطبق بنظامه السياسي؛ الخلافة على منهاج النبوة التي تمثل الرؤية البديلة الموثوقة التي كشف عنها الله سبحانه وتعالى للبشرية لحل جميع المشاكل التي تواجهها المرأة بشكل شامل ولضمان حياة مزدهرة وآمنة وكريمة للنساء والرجال على حد سواء. الإسلام هو الذي يطالب بأن تتمتع المرأة بمكانة عالية من الاحترام داخل المجتمع ويضع حماية كرامتها بمثابة الدفاع عن النفس، ورفض أي معتقد أو قيمة أو عمل قد يقلل من أو ينتهك شرفها أو كرامتها، بما في ذلك الحريات الليبرالية. هذا إلى جانب زرع التقوى لدى الأفراد والمساءلة أمام الخالق الذي منع أيضاً المضايقة والاستغلال والعنف ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الأحكام الاجتماعية الإسلامية بتنظيم تفاعل الرجال والنساء بشكل فعال للحفاظ على عفة الاجتماع، بينما يفرض النظام القضائي الإسلامي عقوبات صارمة على الجرائم المرتكبة ضد شرف المرأة - وكلها تحميها من الأذى وتحافظ على مكانتها العالية في المجتمع.

علاوةً على ذلك، لا يضع الإسلام الرجل باعتباره المعيار الذهبي الذي يُتوقع من المرأة اللحاق به، ولا يحدد كسب العيش والاستقلال المالي كعلامة على نجاح المرأة. بدلاً من ذلك، فإنه يقدر حقاً الطبيعة الفريدة للمرأة كأم ومكثرة للبشرية، حيث يمنحها دوراً ومسؤوليات أساسية داخل وحدة الأسرة والمجتمع والتي تتوافق مع هذه النوعية المتميزة. ومن هنا

فهو يدعم ويمكّن النساء من أداء مركزهن كأمهات، ويحدد ذلك كدور مرموق، ويرفع عبء كسب لقمة العيش عنهن، وذلك عن طريق إلزام توفير المال لهن من أزواجهن أو أقاربهن الذكور أو الدولة. لذلك، فإن النظام الاجتماعي الإسلامي يحدد الواجبات والحقوق للرجال والنساء بشكل متناغم وليس بشكل تنافسي، كما وينظر إلى ما هو أفضل للحياة الأسرية والمجتمع ككل وليس فقط مصالح الرجل أو المرأة. ويشمل ذلك إجبار الرجل على أن يكون الوصي والحامي لزوجه وعائلته، ويوصي المرأة بطاعة زوجها والقيام بدورها الأساسي كزوج وأم. وهذا يخلق حياة زوجية وعائلية متناغمة. لا يسمح الإسلام للمرأة أو الرجل بطريقة غير عقلانية بتحديد حقوقهم وواجباتهم بأنانية، لأن هذا لا يزرع سوى الخلط والخلاف في الزواج والمسؤوليات الأبوية، بل يصف الأدوار والمسؤوليات النوعية بشكل عادل وأفضل للجميع - الرجل، المرأة والطفل. هذا يضمن أيضاً توفير حقوق الأطفال ورعايتهم وتربيتهم على نحو فعال ليصبحوا رعايا مستقيمين ورائعين في تفكيرهم وسلوكهم حيث يكونون مصدراً لصلاح مجتمعهم.

علاوةً على ذلك، ينظر الإسلام إلى الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية والرعاية الصحية والحقوق القانونية للمرأة على أنها حقوق أعطاها لها الله، حيث لا يستطيع أي حاكم أو دولة حرمانها منها. بدلاً من ذلك، تلتزم الشريعة الإسلامية بأن على حاكم الدولة تأمين هذه الاستحقاقات لها. هذا على النقيض من أنظمة اليوم، حيث توضع الوعود بتوفير هذه الحقوق للمرأة في الخطابات فقط، بينما يجسد الإسلام المبادئ والقوانين والأنظمة التي تضمن حقوق النساء داخل الدولة، كما يتضح ذلك من التاريخ الإسلامي وكما هو موضح في المقالات في هذا الكتيب. قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾.

لا يمكن تحقيق المكانة الرفيعة والحماية والدعم والحقوق التي وهبها الإسلام للمرأة، دون إقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة. هذه الدولة هي الوسيلة العملية التي حددتها الشريعة لتطبيق جميع الأحكام والقيم والمبادئ والأحكام والأنظمة الإسلامية بشكل شامل، بما في ذلك تلك التي تضمن امتيازات وحقوق المرأة، بحيث تصبح حقيقة واقعة في حياة المرأة، ولا تبقى نائمة في صفحات النصوص الإسلامية أو كتب التاريخ. قال رسول الله ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وبالتالي، فإن الخلافة هي التي تنشئ قيادة قائمة على حماية الناس وصاحبة مسؤولية في الحكم، بحيث يكون للصوت السياسي للمرأة وزن حقيقي داخل الدولة. إن الخلافة هي التي قضت على الفقر وأوجدت الرخاء في البلاد بحيث كان للحقوق الاقتصادية للمرأة معنى حقيقي. كانت الخلافة هي التي أنتجت حكاما أتقياء، كانوا يحملون الطعام على ظهورهم لإطعام النساء المحتاجات. إن الخلافة هي التي تحمي النساء من الاضطهاد، وتجهز جيوشاً بأكملها لتحريرهن من المضطهدين وتعاقب كل من أضر بهن تحت حكمها، مظهرة للعالم، حرمة شرف المرأة. M. De M. D'Ohsson وهو رجل أرمني عمل لسنوات عديدة في السفارة السويدية في تركيا في القرن الثامن عشر، كتب عن الخليفة العثماني، "أي شخص يتصرف بشكل سيئ تجاه امرأة، بغض النظر عن مكانته أو دينه، لا يمكن أن يفلت من العقاب، لأن الدين يأمر عموماً احترام المرأة. لهذا السبب، يتعامل القضاة والشرطة بشدة مع أي شخص يسيء معاملة النساء".

كما أن الخلافة هي التي أنشأت هيئة قضائية عملت كحارسة لحقوق المرأة، حتى إن النساء غير المسلمات تحت حكمها فضلن اللجوء لمحاكم الخلافة للتعبير عن شكاويهن بدلاً من الإجراءات الدينية الخاصة بهن. إن الخلافة هي التي أوجدت نظام رعاية صحية من الدرجة الأولى يتمتع به الأغنياء والفقراء على حد سواء، ونظاماً تعليمياً مرموقاً عالمياً هو الذي ولد الآلاف من الطالبات والخبيرات في جميع مجالات الحياة. من المفهوم، إذن، سبب امتداح العديد من الكاتبات الأوروبيات اللائي عشن تحت ظل الخلافة، الوضع الذي كانت تعيشه المرأة في ذلك الوقت والمعاملة التي كانت تتلقاها تحت ظل الخلافة. السيدة إليزابيث كرافن، على سبيل المثال، الرحالة والمؤلفة البريطانية كتبت في القرن الثامن عشر في كتابها "رحلة عبر شبه جزيرة القرم إلى القسطنطينية"، فيما يتعلق بوضع المرأة داخل الخلافة العثمانية، "الأتراك في سلوكهم تجاه جنسنا مثال لجميع الدول الأخرى... وأعتقد أن هؤلاء النساء (التركيات) في طريقة معيشتهن، يمكن أن يكن أسعد المخلوقات التي تتنفس".

لذلك، فإن الطريقة الوحيدة لانتشال النساء من الاضطهاد، وبناء مستقبل أكثر إشراقاً وأكثر ازدهاراً وعدالة لهن هي إقامة الخلافة: دولة وقفت كحارسة على حقوق النساء ورفاهيتهن لأكثر من ١٣٠٠ سنة. في الواقع، لقد بدأ الكابوس والاضطهاد الجماعي للمرأة في جميع أنحاء العالم الإسلامي بكل أشكاله، بعد ضياع هذه الدولة الإسلامية العظيمة في عام ١٩٢٤م على أيدي المستعمرين الغربيين وعملائهم، وزادت شدته مع مرور الوقت، واستمر حتى اليوم. ينعكس هذا في الكلمات الحكيمة للإمام الغزالي العالم المشهور الذي قال "الدين أصل، والسلطان حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع".

حزب التحرير هو حزب سياسي إسلامي عالمي يعمل من أجل إقامة هذه الدولة العظيمة؛ دولة الخلافة. لقد شرح الحزب بالتفصيل على نطاق واسع أحكام وأنظمة وأجهزة هذه الدولة وكيف أنها ستحل المشاكل التي تواجهها الأمة الإسلامية، والبشرية بالفعل، في أيامنا هذه. كما قدم "مسودة دستور شامل للخلافة"، مبنية على أدلة إسلامية واضحة، متميزة في تفاصيلها وهي جاهزة للتنفيذ الآن. يضم حزب التحرير مئات الآلاف من الأعضاء والمؤيدين في جميع أنحاء العالم - من

الشرق إلى الغرب، ويشمل ذلك الآلاف من النساء اللاتي يكافحن دون كلل لتحقيق هذه الرؤية النبيلة لاستئناف الإسلام كطريقة للحياة من خلال إقامة الخلافة، والتي ستحقق تقدماً حقيقياً داخل البلاد الإسلامية في جميع قطاعات المجتمع، مع مزاياها التي يتمتع بها جميع الرعايا - ذكوراً وإناثاً على حد سواء.

والواقع أن الله سبحانه وتعالى أوجب على المؤمنين والمؤمنات حمل الدعوة لإقامة نظامه على هذه الأرض. وتتحمل المرأة المسلمة بالتالي مسؤولية كبيرة إلى جانب إخوانها المسلمين للعمل من أجل عودة الخلافة في البلاد الإسلامية؛ لأن النبي ﷺ قال مخاطباً الرجال والنساء: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، مبيناً فرض إقامة الخلافة وتنصيب خليفة حتى يبايعه المسلمون جميعاً.

نحن نساء حزب التحرير، ندعو أخواتنا المسلمات العزيزات في جميع أنحاء العالم للعمل معنا لإقامة هذه الدولة الراشدة العظيمة التي سوف تبشر ببزوغ فجر جديد للمرأة في البلاد الإسلامية وستقدم نموذجاً عالمياً للحقوق والمعاملة الجيدة التي تستحقها جميع النساء. ندعوكن إلى عدم الانجرار وراء المعارك السياسية الضيقة أو الانخداع بالكفاح المضلل من أجل المساواة بين الجنسين الذي ثبت أنه ليس سوى وهم في تحسين حياة النساء. بدلاً من ذلك، ركزن انتباهكن وجهودكن في اقتلاع الأفكار والأنظمة المعيبة في بلادنا الإسلامية وإقامة نظام الله سبحانه وتعالى بدلاً منه والذي سيوجد مجتمعاً يضع كرامة المرأة ورفاهيتها على مستوى لم يعهده العالم منذ فترة طويلة. ندعوكن لحمل هذه الدعوة العظيمة، التي ستمنحكن شرف أن تكنّ من بين أولئك الذين جلبوا نور الإسلام إلى هذا العالم الغارق في الظلام منذ فترة طويلة، حيث تحجزن لأنفسكن مكاناً في الجنة التي وعد بها الذين يسعون إلى إقامة الخلافة الراشدة الثانية. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ■

د. نسرين نواز

مديرة القسم النسائي

في المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير

http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/

/WomenandShariaAR

@Wom_Sharia

@Women_Sharia

#سقط_قناع_المساواة